

صلاح النصراوى



كتاب اصفهان

الذات المكبوتة

فى جدلية الصراع بين العرب وإيران



إهداء ٢٠١١
الأستاذ الدكتور / خالد عزب
جمهورية مصر العربية

كلب اصفهان

الذات المكبوتة
في جدلية الصراع بين العرب وإيران

صلاح النصراوي

الطبعة الأولى ٢٠٠٩



عنوان الكتاب: كلب أصفهان

اسم المؤلف : صلاح النصراوي

الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطعة رقم ٧٣٩٩ ش ٢٨ من ش ٩ - المقطم - القاهرة

ت، ف : ٢٥٠٧٥٩١٧

e.mail : mahrosa@ mahrosa.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران

الغلاف والإشراف الفني للفنان : مجاهد العزب

المحرر العام : محمود الورداني

المستشار الاعلامي : مصطفى عبادة

رقم الإيداع : ٢٠٠٩/٤٢٨١

الترقيم الدولي : 977-313-304-4

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

جميع حقوق الطبع

محفوظة لمركز المحروسة

المحتوى

٥	مقدمة
١٩	(١) موعد في مهد التاريخ
٣٩	(٢) جيران في عالم منفصل
٥١	(٣) من التوحيد إلى الشراكة
٦٣	(٤) إسلام في طريق آخر
٧٧	(٥) العودة الى الذات المخبأة
٩١	(٦) من وهم الهوية إلى وهم القوة
١١١	(٧) صدام الطوائف
١٣٣	(٨) الخروج من الشرنقة، أم الدوران فيها؟
١٦١	(٩) أحلام إيرانية....كوابيس عربية

مقدمة

لم تكن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في ربيع عام ٢٠٠٣ والتي غزت بموجبها العراق وأسقطت من خلالها نظام صدام حسين ووضعت بها ذلك البلد العربي الكبير تحت إحتلالها حدثاً عابراً في تاريخ المنطقة، بل أنه كان بكل المعايير واحداً من محطات التاريخ الكبرى التي تجتازها المنطقة، والتي ربما ستغير مسارها جذرياً هذه المرة لعقود وأجال طويلة. فقد شرعت الحرب ونتائجها المذهلة بعملية تغير لوجه المنطقة تماماً، وخلقت بيئة إستراتيجية مغايرة للوضع الذي إستقرت عليه منذ إنتهاء الحرب العالمية الأولى، وأذنت بعصر جديد فيها سيولد من مخاضه، الذي قد يطول وقد يقصر، عالم آخر، لا يمكن في لحظتنا الراهنة التخمين بما ينذر به، ولكنه بالتأكيد سيكون مختلفاً تماماً عن ذلك الذي توارثته دوله وشعوبه خلال القرن الماضي، ومنذ سقوط الدولة العثمانية التي حكمت اجزاءاً كبيرة منه.

إن تاريخ هذه الحقبة المثيرة للمنطقة سيكتب لاحقاً، وسيثبت بطبيعة الحال، إذا ما كانت هذه النبؤة صحيحة أم لا، كما أنه سيوضح أي مسار إتخذته دولها ومجتمعاتها وشعوبها، وهل أنها رست أخيراً على مستقر لها، أم أنها ستبقى سائرة في مدارات القلق والحيرة والإضطراب. غير أن أية قراءة للوضع الراهن الذي خلفه الغزو الأمريكي للعراق يشير إلى أن المنطقة قد

دخلت فعلاً نفقاً مظلماً متمثل بأزمات وصراعات وحروب خلقت بالتالي مشهداً سورياً، لا مثيل له، من حالة عدم اليقين والتوتر والإرتباك، ممزوجة بحالة من الهشاشة وإنعدام الإستقرار والفوضى. ولم يكن مستغرباً أن يطلق منظرو ومهندسو هذه الحقبة من الإمبركان على ما جرى خلالها بالفوضى الخلاقة، ذلك أن الهدف مما خططوا له كان تغير شكل المنطقة، ووضع مسار جديد لمستقبلها، وبالتأكيد بما يتلائم مع الغايات والمصالح التي وضعوها لأمريكا في عالم القرن الحادي والعشرين. إن كل المؤشرات والأحداث التي جرت خلال الفترة القصيرة التي تبعت الحرب تدل على أنهم نجحوا في ذلك، وأنه حين يؤرخ لهذه المرحلة من عمر المنطقة فإنها بالتأكيد ستسمى فترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق، وهي فترة ستكون أبرز سماتها الخاصة أنها إنتقالية وسائلة ومؤسسة لمرحلة أخرى، ستصل إليها المنطقة، ولكن عبر مخاض عسير وطويل.

هناك عدة مراحل في تاريخ المنطقة الحديث بالإمكان القول أنها ساهمت بصياغة وضعها الحالي على مدى مائة عام تقريباً تبدأ مع سقوط الدولة العثمانية ووقوعها تحت الإحتلال الأجنبي الإستعماري وتتم بعهود الإستقلال المزيف وفشل بناء الدولة الحديثة، ومن ثم إغتصاب فلسطين وتأسيس دولة يهودية في قلب المنطقة، وما لازمها من تفتيت قومي وإنقلابات عسكرية وتأسيس للدولة الشمولية، التي مثلت بسياساتها الداخلية والخارجية تحدياً لأية إمكانية للتحرر وللتحديث والتطوير. ولا يمكن أن نتستثني من مسيرة المنطقة المضطربة هذه محطات أساسية اجتازتها، من بينها هزيمة العرب الكبرى في حرب عام ١٩٦٧، والثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، ومن بعدها الحرب العراقية الإيرانية، ودحر الثورة الفلسطينية عام ١٩٨٢، وغزو الكويت عام ١٩٩٠ وما تلاها في العام التالي من حرب الخليج، حيث أحدثت كل منها، أو مهدت، بتبعاتها، لتحولات كبرى دفعت بإتجاه المزيد من التشتت والتخلف والضعف والإضطراب فيها. غير أن الحالة التي تجد فيها المنطقة نفسها بعد محطة حرب ٢٠٠٣ هي من الفريدة بمكان بحيث لا يصعب القول أنها أخطر منعطف واجهته المنطقة في تاريخها منذ قرون بسبب إمكانية تحول أزمات المنطقة وصراعاتها التي صنعتها إلى صدام وحرب أهلية مستمرة داخل النظام الإقليمي نفسه.

إن أكثر ما يميز هذه المرحلة الأخيرة هو أن الحرب الأمريكية على العراق التي جرت خلالها أحدثت فراغاً إستراتيجياً هائلاً، ليس فقط من خلال خلخلة

توازناتها السياسية والعسكرية، وتعزيز قوة أطراف على حساب أطراف أخرى، بل الأكثر أهمية من ذلك هو من خلال إطلاق الحرب لعملية تفكيك للمنطقة بكاملها وإعادة تركيبها وفق ترتيبات وحسابات ومصالح جديدة، أغلبها يجري وفق إصطفافات قائمة على أساس ترسيخ الهويات الصغرى لدولها ومجتمعاتها. فسواء كان الأمر مخططاً له، من قبل واضعي إستراتيجية الحرب الأمريكان، وفي غياب إستراتيجية مضادة من قبل دول المنطقة، وخاصة العربية، أو نتج كتحصيل حاصل لها، فإن الوضع الذي خلفته الحرب هو الدفع بها نحو التشظية والتفتت إلى عواملها الأولية، أي إلى هوياتها الجزئية بعد أن ظلت قروناً من الزمن تحاول جاهدة أن تحافظ على ما تبقى من نسيج هويتها الكبرى، أي الإسلام. إن أغلب المصطلحات التي أصبحت ترادف الصراعات في المنطقة اليوم، وترتبط بها، وتتداخل في ملفاتها، هي الشيعة والسنة، في حين أن التركيز الإسرائيلي في هذه المرحلة أصبح على الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية، الذي يراد له أن يأخذ بعداً مؤسسياً دولياً، وفق أية تسوية سوف تتم للقضية الفلسطينية، وفي وقت أخذت قضايا الأقليات تطرح نفسها بقوة على الأجندة الوطنية لدول المنطقة الممتدة من شمال أفريقيا حتى البحرين.

ولم يأتي الفراغ الإستراتيجي نتيجة خروج العراق من المعادلة التقليدية التي كان يقوم عليها ما يدعى بالنظام العربي، فحسب، بل وأيضاً من مخاوف تفكك الكتلة السنية العربية الكبرى في المنطقة والعمود الفقري لهذا النظام، نتيجة تمكين الشيعة في العراق من السلطة والثروة، والذي أدى بدوره إلى حركة إحياء شيعية في المنطقة برمتها، كانت نتيجتها خلق بيئة إستراتيجية جديدة، أدت من جهة إلى زيادة التوترات وحالة عدم الإحساس بالأمن والصراعات بين دولها، وفسحت المجال، من جهة ثانية، أمام تنافس حاد حول الأدوار الإقليمية والقيادية فيها. وفي فرصة نادرة حققها سقوط نظام صدام حسين في العراق، العدو الأبرز لإيران في التاريخ المعاصر، وحلول نظام الأغلبية الشيعية مكانه، تمكنت إيران الشيعية من أن تستغل كل ذلك لكي تسعى للوصول بأن تكون القوة الإقليمية الأكبر والمهيمنة في المنطقة، الأمر الذي جعل دول المنطقة العربية السنية ترى فيه تهديداً لأمنها وزعزعة لإستقرار مجتمعاتها الفسيفسائية وأنظمتها التسلطية الهشة. وإذا ما تحقق ذلك، فإن النتيجة الأكثر احتمالاً هي وقوع الجزء الحيوي من المنطقة العربية، الذي يضم كتلتها التاريخية الأساسية تلك، بين كماشة ثلاثة قوى إقليمية

رئيسية هي إسرائيل وتركيا وإيران، مع كل الاحتمالات القائمة من أن يتم توزيع الأدوار بينها وفق صيغة ستكرس حالة إستقطابية جديدة في المنطقة، ستضعف وتهمش الدور العربي فيها، أو حتى أن تلغيه، ربما لعقود طويلة قادمة.

وفي هذا السياق يبرز الدور الإيراني، باعتباره ليس دوراً مستجداً، ولكن متنامياً في حومة الصراع داخل المنطقة، وعليها، وأيضاً كونه حلقة جديدة من حلقات الصراعات الإيرانية-العربية الأزلية عبر التاريخ المازوم للأمتين. لذلك لا يمكن فهم الأزمة الحالية والمتصاعدة بين العرب وإيران إلا من خلال وضعها في إطارها التاريخي الصحيح، وأيضاً من خلال الكشف عن التحيزات القومية والمذهبية والسياسية، التي لعبت ولا تزال، دوراً في تنمية الأزمات الدورية وتحويلها إلى صراعات مزمنة، هذا من دون إغفال طبعاً للدور الخارجي الذي كان دائماً، ومنذ أن غزاها الإسكندر المقدوني قبل أكثر من ألفي عام عاملاً أساسياً في تقرير شؤون المنطقة وإتجاهات سيرها. إن فكرة دورية الصراع العربي-الإيراني تكاد تكون قانوناً لازماً للعلاقات بين الطرفين، تخبوا مفاعيله، أو تتأجج، وفقاً للظروف التي تمر بها المنطقة، وتوازنات القوى التي تنشأ فيها، وحتى دون إعتبار للكثير من المشتركات القائمة بينهما، أو حتى لعوامل العولمة التي أصبحت في عصرنا الراهن أكثر قدرة على فتح رحاب ثقافية وسياسية وإقتصادية أوسع للتفاهم الدولي والتعاون والعمل المشترك.

وفي التاريخ القريب فقد كانت إحدى النتائج المباشرة للثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ هو شعور دول المنطقة بأنها كانت زلزالاً هز كياناتها الضعيفة البنيان، أولاً، حين أطلقت مارداً جباراً في عموم المنطقة سمي حينها بتصدير الثورة وكل ما رافقه من شعارات وخطابات راديكالية بالإمكان القول أنها أسست لعهد جديد من حركات الإسلام السياسي الثوري والتي أصبحت في ما بعد مولدة، أو حاضنة، أو حتى دافعة للجماعات الإسلامية الثورية المتشددة التي أنهت إمكانية أي تطور سياسي يلبي إحتياجات قيام دول ومجتمعات حداثوية على أنقاض الأنظمة الأسرية والأمنية والشمولية والعسكريتاريا القومية، وحقبة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي أقامتة منذ الإستقلال. وثانياً، حين أدت الى حالة إستقطاب طائفي-سياسي في المنطقة نتيجة المخاوف التي رادوت الانظمة السنية العربية من قيام دولة شيعية إيرانية يقودها رجال الدين الذين يرفعون شعار دولة ولاية

الفقيه، بكل ما يعكسه ذلك من تهديدات لبنية دولها العقائدية ونسيجها الوطني وأمنها السياسي والاجتماعي، فكان أن تشكلت جبهة سنية عربية، غير معلنة، ولكنها فعالة في مواجهة إيران وإحتوائها، ومن ضمنها مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي. وثالثاً إشتداد حالة الإستقطابات الدولية في المنطقة وإزدياد التدخلات الخارجية، وخاصة الأمريكية، فيها وتطور ذلك تحت ذريعة حماية أمن المنطقة وخطوط إمدات النفط، إلى تعاون عسكري على نطاق واسع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتواجد لقواتها وإنتشارها في قواعد وأساطيل مما حول الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط إلى بحيرتين أمريكيتين.

وخلال أعوام قليلة كان من بين تبعات الثورة الإسلامية في إيران على المنطقة أن إستولى صدام على السلطة في العراق كلياً، ثم تبع ذلك بشنه حرب السنوات الثماني على إيران، بدء التحالف السوري مع إيران وإحتلال سوريا للبنان، ونشوء حزب الله بدعم إيراني وإتساع مكانة وقوة الشيعة في لبنان، ووقوع أول تمرد إسلامي في السعودية أدى إلى تغيرات جذرية في طريقة إدارة الحكم، ومن بينها إنتهاء الشراكة بين المؤسسة الدينية والعائلة المالكة، وإغتيال الناشطين الإسلاميين للسادات في مصر، والغزو السوفيتي لأفغانستان ونشوء الحركات الإسلامية الجهادية، وغزو إسرائيل للبنان والقضاء على الثورة الفلسطينية بعد محاولة إغتيال السفير الاسرائيلي في لندن "شلومو أرغوف" من قبل جماعة "أبو نضال" ولصالح مخابرات صدام، ممهدة بعد ذلك لطريق التسوية السلمية مع إسرائيل. كان لكل واحدة من هذه الأحداث، وغيرها، تطورات تفاعلية، أدت بالنتيجة إلى وقوع المنطقة برمتها في براثن كابوس، ستستيقظ منه في وقت قريب لاحق وهي في حالة دوار ووهن في وحل غزو صدام للكويت، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وبدء عقد كامل من الإضطراب السياسي وعدم الإستقرار وصل أوجه بحرب عام ٢٠٠٣ وسقوط المنطقة كاملة في الفوضى.

من الطبيعي ألا تكون كل تلك التبعات سبباً في إدانة الثورة الإيرانية ذاتها والتي كانت بالأساس حدثاً داخلياً وعملاً جماهيرياً إيرانياً بإمتياز، وتحميلها عبء ما جرى في المنطقة، إذ أن الإستجابة العربية وردود الأفعال، وخاصة في العراق، وبعض بلدان الخليج، حددت إلى حد كبير شكل العلاقات العربية الإيرانية في تلك المرحلة ومستقبلاً. فلقد تعامل العالم العربي السني منذ البداية مع الثورة، وحتى قبل إختبار سياسات النظام الجديد، بإعتبارها خصماً، ثم

سعوا إلى عزل إيران وتقليصها إلى مجرد غيتو شيعي، وتوجوا عدائهم تجاهها بالوقوف مع صدام في حربه ضدها، مما أدى إلى حالة تنافر مبكرة، ليس مع النظام الإسلامي، ولكن مع كل إيران. إن من النظريات التي تجد إسناداً منطقياً اليوم، هو أن الحرب التي شنها صدام ومؤازرة العرب له فيها، كانت السبب الأساسي وراء عدم سقوط نظام الثورة الإسلامية في وقت مبكر من عمرها، حين وظف النظام كل شعارات الحرب القومية والإسلامية لإلهاب حماس الإيرانيين وتجنيدهم في الدفاع عن وطنهم، في وقت لم يكن بوسعه الحفاظ على نفسه وعلى السلطة وترسيخها إلا عن طرق التعبئة والتشيد التي رافقت الحرب والتي أصبحت شرايين جديدة أمدت من حياته. وبقدر ما شكلت الثورة الإسلامية بشعاراتها وتوجهاتها الراديكالية تحدياً للعرب، إلا أن البعض منهم، وبالمقدمة منهم صدام، أخطئوا في الحسابات باستعجالهم معاداة النظام الإسلامي فاسحين المجال لمشاعر الشك والوساوس والظنون والريبة، والتي ميزت العلاقات بين الطرفين عبر التاريخ، أن تحل محل بعد النظر الإستراتيجي وللقراءات الرصينة للواقع ومحاولة تغييره عبر مداخل سياسية ودبلوماسية إبداعية، بدلاً عن سياسات كسولة وإرتجالية أو متعالية إستسهلت بالدفع نحو التصادم.

ما كشفت عنه الثورة الإسلامية وتوابعها التي رافقتها طيلة العقد الثامن من القرن الماضي هو تلك العلاقة الجدلية بين ما يحدث في إيران وما يحدث في المنطقة العربية المجاورة والتي كان يظن أنها إنتهت مع قيام الدول الحديثة في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى وترسيخ قواعدها الإجتماعية الوطنية. حقاً أن العلاقات بين نظام الشاه وبين مجاوريه العرب لم تكن بأفضل حال، وشابها الكثير من عدم الثقة، إلا أنها ظلت في حدود التنافس العادي المسيطر عليه بين دول الإقليم الواحد، وعلاقات الشد والجذب التي تتحكم بها. غير أن إيران الإسلامية الشيعية أعادت إلى الحياة، ليس فقط ذكريات الصراعات المذهبية السنية-الشيعية التي طبعت قرون الحكم العثماني للدول العربية والحكم الصفوي لإيران، بل ونبشت في ماضويات سحيقة ترجع إلى قرون غابرة في عهود الآشوريين والبابليين والعيلاميين والأخمينيين لكي تجعلها قاعدة للصراع المستجد، من خلال وضعها على قمة جدول أعمال السياسة في المنطقة. ففجأة لم تعد التوترات العادية التقليدية في العلاقات العربية الإيرانية والتهديدات المحتملة لكل منهما هي العامل الأهم في تحديد سياستهما الخارجية، بل أصبح مفهوم التهديدات وحماية الأمن القومي أوسع

من ذلك بكثير، ويرتكز على مواجهة مجموعة من التحديات، كلها ترتبط بتصنيفات مذهبية متعصبة أو قومية شوفينية.

ما أسفرت عنه نتائج تلك المرحلة، ورحلته لاحقاً إلى مراحل قادمة الكثير، سواء من أن كل أزمة إقليمية لها جذورها التاريخية في المنطقة، وأن صراعات تقليدية كتلك التي تجري حول الحدود سرعان ما تتحول إلى صراعات وجودية، وأن السياقات المحلية والنزاعات الداخلية في كل دولة تغذي أيضاً حالة إنعدام حالة الأمن والاستقرار في عموم المنطقة، وأن الدور الخارجي يغذي هذه النزاعات ويحولها إلى حروب بالإنابة. غير أن الأهم من كل ذلك أنها كشفت عن وضع مذهل حين عرت المنطقة، وأزاحت الستار عن حقيقة لم ترغب، أو ظلت تخشى الإقرار بها، وهي أنها بعد أربعة عشر قرناً من خضوعها لرؤية الإسلام التوحيدي لا تزال ممزقة بين هويات متعددة، وعلى رأسها الهويات القومية والمذهبية والقبلية، وعلوها على الهوية الإسلامية، وتولد ديناميكات الصراع داخلها. حقاً أن الصراعات البينية سواء داخل العرب أو داخل الإسلام ليست بالجديدة ولا يمكن لأحد أن يعتقد أنها انتهت، ولكن الربع الأخير من القرن العشرين، الذي شهد ذلك الصراع المرير، والدامي أحياناً، بين العرب والإيرانيين، كشف أن تاريخ المنطقة وشعوبها سائر على سكة لا يحيد عنها، كما أنه طرح سؤالاً أساسياً، وهو هل هناك عالم إسلامي واحد، أم أنه عالم متشظى على صعيد شعوبه وأممه ودوله وثقافته؟ وبالتالي طرح السؤال الأهم: هل تكمن العلة في الإسلام ذاته، في أنه أخفق في أن يكون قوة توحيد لشعوبه وقبائله، كما أراد القرآن، أم أن المشكلة تكمن في أتباعه، الذين يابون إلا أن يكونوا ملأ ونحلاً، يهيمنون في أو هام وأساطير هوياتهم، متحفزين ومتهينين دائماً للتناحر والصراع.

إن إحدى تحديات الحقبة الراهنة هي ضرورة إعادة النظر بالمفاهيم ومراجعة المضامين والتوقف الطويل والجاد للتأمل في التغيرات الحاصلة التي تطبع مسيرة تاريخ المنطقة اليوم وطرح الأسئلة الجادة والسعي لوضع أهداف ومعايير جديدة للمصالح الوطنية والقومية لدولها ومجتمعاتها. ويسعى هذا الكتاب أن يكون إحدى الإسهامات في هذا المجال من خلال إلقاء الضوء على مسيرة الجماعتين العربية والإيرانية خلال قرون عديدة وما رافقها من صراعات في كل منعطف تاريخي مرت به. إن غايته من وضع هذا الكتاب هو أن أسعى لكي أجيب على سؤال أساسي أظن أنه أصبح يؤرق الكثيرين مثلي من العاملين في المجال الفكري، وهو لماذا تسير العلاقات الإيرانية-

العربية في هذا الجو المشحون من التوتر الأبدي، وما هي العوامل التي جعلت الأمتين العريقتين تقفان، إزاء بعضهما البعض، في خصام عنيد وفي مواجهة مستمرة، وكأنه محكوم عليهما ألا يلتقيا أبداً، بالرغم من كل ما يجمعهما من عناصر التقارب، إن لم يكن الوحدة، وعلى رأسها الإسلام. صحيح أن نتائج الحرب الأمريكية على العراق والتبعات التي ألقت بها على المنطقة قد أزاحت الستار عن الكثير مما يعتمل في نفوس وعقول العرب والإيرانيين، والطريقة التي ينظر بها كل منهم للآخر، إلا أن ذلك لم يكن أبداً سبباً بقدر ما كان نتيجة لتراكمات قرون طويلة، وتاريخ لا نهاية له من الشكوك وسوء الظن والمخاوف التي إختزنها كل طرف ضد الآخر.

أحاول في هذا الكتاب أن ألقى الضوء على ماضي العلاقات بين الإيرانيين والعرب من خلال العودة إلى تاريخهما المشترك والسحيق على مدى أكثر من خمسة آلاف عاماً، محاولاً الكشف عن العوامل والأسباب التي تدفع بهما إلى هذا المنحدر الذي يبدو أن لا قاع له. ففي الفصل الأول أحاول العودة إلى تلك الجذور العميقة الأولى لهاتين الجماعتين التي نبتت في تراب وادي الرافدين وفي الهضبة التي تطل عليه من جهة الشرق والتي أينعت بعدها أمتين كبيرتين، ساعياً إلى الكشف عن المسيرة الطويلة التي قطعناها والتي مرت بتعرجات وإنعطافات شديدة الغرابة. إذ لن يكون بالإمكان فهم هذه المسيرة دون العودة إلى النبع الأول، إلى سومر وأكد وإلى البابليين والآشوريين، وإلى عيلام وسوسة وإلى الميديين والأخمينيين، وإلى كل تلك الإنعطافات التي شكلت بالتالي مقدمات تاريخ لا نهاية له.

وفي الفصل الثاني أحاول أن أصل بمسيرة التاريخ بين الجماعتين إلى تلك المحطة التي بدأت تتبلور عندها هويتهما القومية بشكل أوضح حين أصبح سكان الهضبة الإيرانية أكثر تجانساً، ولو من الناحية السياسية، تحت راية الإمبراطورية الساسانية، في حين بدأ ظهور العرب، بهويتهم المتميزة لغوياً وثقافياً وحتى كيانياً من خلال سيل الهجرات المتعاقبة من الجزيرة إلى بلاد وادي الرافدين، وبطموحاتهم وتطلعاتهم إلى المكانة والسيادة، وحيث بدأ يتشكل أول إتصال بشري مباشر بين الجماعتين، وفي الحقيقة، أول صراع إرادات مباشر بينهما، على الأرض والثروة والسيادة، في منطقة، كانت أحداثها قد بدأت تتسف أسس تاريخها القديم وآخر إمبراطورياته، وهي الساسانية الفارسية، لكي تفسح المجال للعرب الناهضين والطامحين أن

يجربوا حضهم ويأخذوا دورهم في زعامة المنطقة، وربما العالم المعروف يومها.

ومن البديهي أن يكون ظهور الإسلام وإنهيار آخر إمبراطوريات الفرس هو مبحث الفصل الثالث، حيث دخلت العلاقة بين الجماعتين منعطفًا حادًا، أرسى هذه المرة لحالة فريدة من العلاقات بينهما، حيث إنقلبت الحال وأصبح العرب المسلمون هم سادة المنطقة، ومن ضمنها إيران، التي واجهت هذه المرة تحديات قبولها للواقع الجديد، بأن تصبح مجرد جزء من إمبراطورية مترامية الأطراف، عربية اللسان وإسلامية الدين والحضارة، متخفية ليس فقط عن دورها، بل وأيضاً عن ديانتها الزرادشتية وماضيها الإمبراطوري التليد. وفي هذا السياق فإن أبرز سؤال يتناوله هذا الفصل هو، لماذا لم تؤدي عملية أسلمة إيران إلى قطيعة مع ماضيها، مثلما لم تضع نهاية للصراعات بينها وبين العرب، باعتبار أن الطرفين أصبحا ينضويان الآن تحت راية دين هو بغايته توحيدي.

يجتهد الفصل الرابع بالإجابة عن هذين السؤالين حين ينتقل إلى المرحلة التاريخية اللاحقة والتي حولت فيها إيران مسيرتها، بعيداً عن مركزية الدولة الإسلامية، واختارت بدلاً من ذلك مساراً، لا يخرجها عن دائرة الإسلام، الذي كانت قد تشبعت به، عقيدة وثقافة وحضارة، بعد حوالي تسعة قرون من دخولها فيه، وأصبح جزءاً من هويتها التاريخية والقومية، إلا أنه يمنحها امتيازاً بالتفرد والخصوصية داخله. يعالج هذا الفصل قضية تشيع إيران وكيف أن تلك الخطوة التي خطاها الحكام الصفويون، مهما كانت مبرارتها السياسية، كانت بمثابة تأكيد للذات الإيرانية، التي ظلت طيلة العصور الإسلامية تبحث عن مستقر لها، وسط التقلبات والتحويلات الجارفة التي مرت أو أحاطت بها. وفي نفس السياق فإن هذا الفصل يحاول أن يلقي الضوء على تأثير هذا الإنشقاق الفكري والسياسي داخل الإسلام نفسه، والذي حول منذ ذلك الوقت، ما كان مجرد تباين أو اختلاف في الرؤى التاريخية أو في الاجتهادات الفقهية إلى إنقسام سياسي حاد جعل الإسلام، في واقع الحال، إسلامان، محكومان بمشروعين وطريقتين مختلفتين.

إن النتيجة الحتمية للسفر عبر تاريخ الأمتين الطويل والصراع بينهما سيفضي إلى طرح سؤال الهوية، وهو ما يحاول الكتاب تناوله في الفصل الخامس في مسعى للكشف عن مكونات الطرفين وما يختزنه الوعي الجمعي لدى كل منهما عن الطرف الآخر من مفاهيم ونوايا وما فيها سواء من

إغفالات أو تضمينات، والتي غدت بالتالي تلك النزاعات التي شهدتها الأمتان على رغم كل المشتركات الدينية والحضارية التي تجمعهما. والواقع أن وهم الهوية يختزل الجانب الأكبر من تاريخ الصراعات بين الإيرانيين والعرب، وهو كشف في هذه الحالة عن مفارقة، ربما يتفادى الطرفان الإقرار بها علناً، وهي أن إنتمائهما للإسلام التوحيدي لم يحجب أبداً إدعاءات ونزعات التفرد والسيادة والهيمنة وحتى الكراهية التي تتطوي عليها تلك القوى السحرية المزعومة للهوية. إن أسوء ما كشفت عنه الأزمات الأخيرة بين إيران والعالم العربي هو فشل الجانبين بالإقرار بمنطق تعددية إنتماءات المنطقة وبالتالي حاجتها إلى تفادي تصغير الناس إلى هويات جزئية قاتلة وإلى استخدام المنطق والتفكير العقلاني ولغة المصالح المشتركة.

وإذ تشكل الحرب الإيرانية-العراقية محطة مهمة في مسيرة العلاقات بين الأمتين فقد جاء الفصل السادس لكي يلقي الضوء على الآثار السياسية والإستراتيجية والإقتصادية والنفسية المدمرة لتلك الحرب على البلدين وعلى كامل المنطقة ودلالاتها المنذرة للمستقبل. والفكرة الجوهرية في هذا الجزء من الكتاب هي أن تلك الحرب جسدت بأبشع شكل ممكن إنفلاتات الاعتقادات المضمررة وأوهام القوة لدى الجماعتين، وأنها كانت صدى للنزعات القومية والدينية والمذهبية المتجددة في غياب الصوت العام المتعقل لدى الطرفين وهيمنة القوى والأفكار والثقافات المتفردة والمتطرفة والشوفينية والتي قادها نمط التفكير العروبي لدى بعث صدام ومبدأ ولاية الفقيه وتصدير الثورة لدى الخميني. إن أسوء ما خلفته الحرب، إضافة إلى التكلفة البشرية والمادية الباهضة لدى الطرفين، هو تلك الآلام والمعاناة والأحقاد والضغائن والجروح المفتوحة التي لن تستطيع أجيال قادمة من الأمتان من تخطيها والمخاوف الدائمة من إمكانية تكرار التجربة الأليمة. كما فضحت الحرب القدرة الفائقة للقوى الخارجية، والتي لم تغب أبداً عن مشهد الصراعات العربية الفارسية منذ بداية إتصال المنطقة مع الأغريق، الذين كانوا يومها القوة العالمية الوحيدة، على التدخل والتلاعب في هذه الصراعات وتكييفها بالطريقة التي تخدم مصالحها في المنطقة.

أما الفصل السابع فقد ركز على حالة الإحياء الشيعي التي ربما كانت أبرز نتائج التغيرات الجيوبوليتيكية التي أفرزتها حرب عام ٢٠٠٣ وإسقاط نظام صدام حسين في العراق على عموم المنطقة. فقد أدى تمكين الشيعة من السلطة في العراق إلى حالة نهوض شيعية في عموم المنطقة العربية أُنذرت

بدورها بتغير في موازين القوى المذهبية والسياسية السائدة في المنطقة، مما أطلق العنان لحالة من التوترات والتشنجات المذهبية الشيعية-السنية والتي كشفت بدورها، عند الجانبين، عن الكثير من النزعات الإستثنائية والإحتكارية والإنعزالية والبدائية والعدوانية، التي أُنذرت أحيانا بإمكانية تحولها إلى حالة فتنة طائفية على نطاق إقليمي. ومن البديهي أن تكون إيران حاضرة في الجلبة التي أثّرت حول الإحياء الشيعي، غير أن إختزال هذه الظاهرة وإرجاعها إلى مقولات عن الولاء لإيران وعن الهلال الشيعي، لا يعبر عن حقائق المنطقة ولا عن تاريخ الشيعة العرب الدفين فيها، ولا عن واقع العلاقة الحقيقية بينهم وبين إيران الفارسية. وكما يحاول هذا الفصل أن يبين فإن الطائفية هي التحدي الأكبر الذي أصبحت تواجهه المنطقة، مما يستدعي النظر إلى الظاهرة من زوايا أخرى غير موضوع "صراع الطوائف" أو محاولات العزل المذهبي التي يحاول البعض أن يجر المنطقة إليها.

وإذا كان الافتراض الأساسي للكتاب هو دورية الصراعات بين الإيرانيين والعرب عبر التاريخ، فإن ما يحاول الفصل الثامن من الكتاب تناوله هو حقيقة أن الصراع الحالي في المنطقة هو محاولة، من قواها الذاتية وقوى خارجية، لرسم بيئة إستراتيجية جديدة لها، من خلال إعادة تفكيك الكثير من بناها التقليدية، خاصة سياسياً ومذهبياً، والتحكم في قضاياها وأزماتها لتحقيق مصالح وأهداف متنوعة. وكما يحاول هذا الفصل أن يشرح فإن إيران قد تمكنت خلال فترة قصيرة نسبياً، قد لا تتعدى عقد واحد من الزمن، أن تمسك بالعديد من ملفات هذه القضايا، وتتهض كلاعب رئيسي في المنطقة، تحاول أن تفرض أجندتها على باقي دولها من خلال بناء نفسها كقوة إقليمية كبرى. ومن المؤكد أنه لم يكن ممكناً الوصول إلى هذه اللحظة في تاريخ المنطقة لولا الحرب التي شنتها الولايات على العراق، والتي أضعفت الجانب العربي حين هزت أعمدته التقليدية، كما مكنت إيران من الخروج من قوقعتها وتحقيق مكاسب إقليمية مهمة من خلال الإمساك بملفات إقليمية شتى. يحاول هذا الفصل أن يستعرض الدور الإيراني في هذه الملفات وأن يلقي الضوء على القلق العربي من ذلك الدور ومن نتائج الإستراتيجية الكلية والتي قد تحسم لعقود طويلة مستقبل الصراع في المنطقة.

في الفصل التاسع والأخير أجتهد لكي أستشرف أفاق المستقبل على ضوء كل التحديات والمشكلات والأزمات المستحكمة التي تواجه إيران والعرب في المرحلة الحالية وفي المدى القريب. غير أن كل المؤشرات المتوفرة، ومع

الأسف الشديد، لا تشي بالكثير من التفاؤل بسبب ماضي هذه العلاقات وتجاربها السيئة التي تصر على فرض نفسها وبقوة على الحاضر وكذلك بسبب ضيق الأفق الحضاري والسياسي لدى المهيمنين على السلطة وصناع القرار والنخب السياسية والدينية والفكرية لدى كلا الطرفين. ولذلك فإن الأقرب إلى التحقق، وفي إطار فكرة حلقة الصراعات ودوريتها التي تحكم في العلاقات بين الأمتين، والتي أهتم بها الكتاب، هو استمرار دورة الصراع الحالية بين العرب وإيران في ظل الفراغ الإستراتيجي الذي تعيشه المنطقة ودخولها منحى خطيراً بانتظار حلها من خلال توفر خيال وأفق حضاريين واسعين، إضافة إلى إرادة سياسية. إن إحدى الأفكار التي يراها الكتاب جديرة بالتأمل هو تشكيل إطار إقليمي شامل للتعاون والتفاهم بين العرب والإيرانيين يزيل جدران العزلة المشيدة حولهما، رغم أن المقترحات المتوفرة بهذا الشأن لاتبدو أنها تلقى ترحيباً وإستجابة لحد الآن.

هذا ليس كتاباً في التاريخ، كما أنه لا يطرح نفسه كمسعى بحثي أكاديمي، بل أنه قراءة في التاريخ وشهادة عن تجربة شخصية معمقة في موضوعه، جاءت نتيجة معاشة ومتابعة دقيقة إستمرت سنين طويلة، سواء من خلال عملي البحثي والإعلامي في العراق، والذي تابع العلاقات الإيرانية العراقية والعربية عن كثب، منذ فترة مبكرة، أو من خلال تغطيتي الصحفية بعد ذلك لجبهات القتال في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، ومن ثم الحروب اللاحقة، أو من خلال زياراتي المتعددة لإيران ولدول المنطقة، و عملي فيها ومشاركاتي في العشرات من المؤتمرات والندوات، إضافة إلى أنه نتيجة جهد مضني في قراءة العشرات من المراجع والمصادر وآلاف الأوراق البحثية والتقارير والمقابلات الشخصية، بعضها مع صناع القرار، أو صناع الأفكار، في المنطقة وخارجها. لقد عرضت بإيجاز تصوراتي حول المراحل التي مرت بها العلاقات-الإيرانية العربية والأفاق التي تفتحها في ظل الأزمات الجديدة العاصفة التي تمر بها، دون أن أدعي، بطبيعة الحال، أنها الحقيقة النهائية. إن أسلوب كتابة هذا الكتاب إعتد على التحليل النصي لوقائع أو شهادات أو خطابات تم ذكرها في المتن، ولذلك فلم أجد مبرراً لذكر المصادر والمراجع في هوامش خارجية لعدم تشتيت ذهن القارئ، خاصة وأن الكثير مما تم ذكره من وقائع وأحداث أصبح في متناول العاملين في الحقول التاريخية والسياسية والإستراتيجية، وأن كل ما حاولت أن أعمله هو أن أضعه في سياق تحليلي يتماشى مع فكرة الكتاب وهدفه.

ويأتي إختياري لعنوان الكتاب الرئيسي "كلب اصفهان" من الدلالات الموحية للمثل الإيراني القديم "الكلب في اصفهان يشرب الماء البارد، لكن العربي في الصحراء يأكل الجردان" والذي إستمدت منه العنوان، لأنني رأيت فيه منذ أن سمعت به منذ سنوات طويلة خلت، خلاصة للرؤية الإيرانية، كما تجسدت في وجدان الإيرانيين ووعيمهم، بالعرب وبالتالي جزءاً من الخطاب القومي الإيراني والذي يرمي إلى تعريف الهوية والذات الإيرانية إزاء العربي وبطريقة لا تخلو من كبرياء وصلف وعنصرية. غير أن الإختيار هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال إلقاء اللوم على طرف واحد من طرفي الصراع العربي الإيراني، في نشر الأفكار والتعبيرات المشوشة عن أحدهما الآخر، بقدر ما يوفره من دلالات عميقة عن نوعية الخطاب المستحكم في تعريف وإعادة تعريف ذات كل منهما بالآخر.

وبعد، أين يمضي العرب والإيرانيون في مسيرة علاقاتهم التاريخية المرتبكة والتي وصلت بهم الآن إلى نقطة حرجية، بسبب الصراعات المتعددة التي يشتبكون بها، والتي يمكن أن تكون كل واحدة منها صاعق تفجير للمنطقة برمتها، وبمعنى آخر، هل التدهور الحالي والأخذ بالاتساع في العلاقات العربية الإيرانية مجرد كابوس ستستيقظ منه الأمتان، وهما مصابتان بدوار خفيف، في وقت قريب، أم أنهما سيمضيان إلى آخر الشوط لكي يشهدا شيئاً أكثر تأثيراً؟ هذا السؤال يثير قلق الكثيرين، وهو سؤال ينبغي أن يهتم كل إيراني، وكل عربي، مهتم بمصير بلاده وبمصير منطقته، بل بمصيره نفسه. ومن المؤكد أن الإجابة على هذا السؤال ليست جاهزة، ولا تتوفر بالسهولة واليسر المرجوين، غير أن ذلك لا بد أن يكون مدعاة للتأمل العميق وخاصة من الباحثين والمفكرين، الملتزمين بأفضل التقاليد القومية والإنسانية، من كلا الجانبين والذين يتحملون في هذا الظرف العصيب مهمة تحرير الفكر من الماضويات وتقديم رؤى وتصورات حول المستقبل الذي يجب أن يكون بؤرة تلك الجهود، ضد الإخفاق والعجز والجمود والتعصب لدى كلا المعسكرين.

(١)

موعد في مهد التاريخ

"ما نتعلمه من التاريخ أن
الإنسان لا يتعلم شيئا من
التاريخ، أبدا"
(هيجل)

في حومة السجلات السياسية والدبلوماسية والإعلامية التي فجرتها الأزمة اللبنانية أثر عملية إغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ والتي تصاعدت عشية انتخاب رئيس جديد للبنان، بعد إنتهاء ولاية الرئيس اميل لحود في خريف عام ٢٠٠٧، والتي قسمت بدورها المنطقة إلى معسكرين احدهما، وعلى رأسه المملكة العربية السعودية ومصر، داعم لحكومة فؤاد السنيورة، والتي تريد انتخاب رئيس جديد، وفق الصيغة القديمة التي تتيح للسنة دوراً أكبر في الحياة السياسية اللبنانية، والمعسكر الآخر وعلى رأسه إيران وسوريا، والداعم لحزب الله، الذي يسعى للبناء على قوته ومكانته الجديدة لإنهاء تهميش الشيعة وتحسين شروط مشاركتهم في حكم لبنان، لجأ الطرفان، كما شأنهما دائماً إلى التاريخ، لتبرير تخذلتهما وراء الأهداف والمصالح الطائفية والقومية التي طالما غطتها بشعارات براءة لا تعكس حقيقة التناقضات السياسية والمذهبية المتزايدة بين الشيعة والسنة من ناحية، وبين العرب والإيرانيين، من ناحية ثانية.

وعلى الرغم من أن تلك لم تكن هي المرة الأولى في العصر الحديث التي يشحذ فيها الطرفان العربي والإيراني، أو الشيعي والسني، سكاكينهما على مسن التاريخ في الصراعات القومية والمذهبية للنيل من أحدهما الآخر، إلا أنها كانت الأبرز في مجرى الإستقطاب المتنامي والدائر في المنطقة على خلفية سلسلة من الأحداث التي شهدتها خلال العقود الماضية. ففي لحظة من لحظات تلك الأزمة اللبنانية وحين بدا أن حزب الله قد فرض إرادته بقوة السلاح الذي يمتلكه، حين إجتاح بيروت في شهر مايو (أيار) عام ٢٠٠٨ وسيطر على المناطق السنية فيها، بدا أن الإستقطاب الطائفي الشيعي السني في المنطقة قد دخل منعرجاً خطيراً آخر منذ الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وإسقاطه لنظام صدام حسين، وتمكينه لشيعة العراق من فرض سيطرتهم على الدولة الحديثة التي حكمها السنة العرب العراقيين لما يقارب من سبعين عاماً.

على الجانب السني، وكما كان الأمر منذ إندلاع الأزمة العراقية فقد كانت إيران الحاضر أبداً في السجال بإعتبارها الدولة الشيعية التي لا تدعم حزب الله في مسعاه للهيمنة على لبنان فقط، بل في مسعى بناء الهلال الشيعي وترسيخ طرفه الغربي على سواحل البحر الأبيض المتوسط كنواة لتحالف أوسع بين شيعة المنطقة العرب وشركائهم في المذهب والعقيدة في إيران. أما على الجانب الشيعي العربي فإن الأمر غدا برمته إستقطاباً جديداً من الأغلبية السنية في العالم العربي لمواجهة إستحقاقات تأخرت كثيراً، لم يرى الشيعة العرب فيها سوى رد المظلومية التاريخية عنهم، مثلما رؤوا فيها إستمراراً للتحامل التقليدي على عروبته ومحاولة ربطهم بإيران الفارسية. أما بالنسبة لإيران فإن التمكين الشيعي، سواء في العراق أو لبنان، وما صاحبه من حماس تاجج في صفوف شيعة المنطقة فقد جاء في وقت كانت تسعى فيه إلى ترسيخ دورها كدولة إقليمية رئيسية في المنطقة مستثمرة كلا الحالة الشيعية الجديدة والفرع منها أحسن إستغلال.

في ١٤ أيار (مايو) ٢٠٠٨ كتب السكرتير الأول في السفارة الإيرانية في لندن حامد ربيعي إلى جريدة الشرق الأوسط السعودية معترضاً على مقال كان قد نشره رئيس تحريرها طارق الحميد قبل ذلك بيوم واحد بشأن ما سمته السعودية حينها بالإنتقلاب الذي نفذه حزب الله على حكومة السنيورة والذي سماه الحميد "إيران والعرب الخائفون". كان من ضمن ما كتبه الدبلوماسي الإيراني للحميد هو نصيحة تطالبه بأن يدرس التاريخ جيداً، منبهاً

اياه بان "إيران لاعب أساسي في منطقة الخليج الفارسي الإستراتيجية منذ قرون طويلة". في اليوم التالي رد الحميد بأن على إيران نفسها أن تستوعب التاريخ جيداً، مشدداً أن الإستيعاب ليس كالقراءة. ولم ينسى الحميد أن يذكر القادة الإيرانيين كذلك بان الرئيس العراقي السابق صدام حسين كان أيضاً متشدداً بقرائته للتاريخ لكن مشكلته، كما قال الصحفي السعودي، أنه لم يستوعب دروسه.

ومن المفارقات التي تزامنت مع سجال الحميد والدبلوماسي الإيراني أن جدالاً آخر أثير في اليوم التالي عندما شبه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي يوم ١٥ أيار (مايو) ٢٠٠٨ دعوات الحوار مع إيران التي يؤيدها المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة باراك اوباما، والذي سبق وأن صرح بأنه لا يمانع من اللقاء مع الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد، بسياسة الإسترضاء التي إتبعها رئيس الوزراء البريطاني تشمبرلين مع النازيين ومع أدولف هتلر قبيل الحرب العالمية الثانية، والتي أدت فيما بعد إلى تغول الزعيم النازي وإستقواءه على أوربا وشنه الحرب على دولها. قال بوش بشكل حاسم "إن علينا واجب هو أن نسمي الأشياء بأسمائها... أنها سياسة الإسترضاء التي طالما كشف زيفها التاريخ". وهنا لم تقتصر المفارقة على الإستعانة غير الموفقة بالتاريخ الأوربي في جدال سياسي أمريكي داخلي، ولكن أيضاً في أن تكون إيران العامل المشترك فيه. ما تكشفه هذه الفقرة من خطاب بوش أن التاريخ عكازة لا يقتصر الإتكال عليها على العرب أو الإيرانيين الماضويين، بل تلجأ إليه حتى الأمم الأكثر إرتباطاً بالمستقبل، وهي دلالة أكيدة على القوة التي يمتلكها مخزونه في تكوين الرؤى والمواقف والقرارات على مستوى الأمم، على الرغم من الإدراك أنه، أي التاريخ، لا يعيد نفسه أبداً، بل أن الناس هي التي تستهويها لعبة التماهي مع الماضي وأحداثه.

والواقع أن اللجوء للتاريخ كان دائماً أداة للسجلات بين العرب والإيرانيين، وخاصة كلما المت بالعلاقات بين الأمتين العريقتين المشاكل والأزمات منذ تاريخ موغل في القدم، وحتى قبل أن تتشكل المجموعتان البشريتان كأمتين تقتسمان الجزء الأكبر من هذه المنطقة وتتصارعان على النفوذ فيها والهيمنة عليها. غير أن الكثير من تلك السجلات غالباً ما كانت تركز إلى الخرافة والأساطير، بل والدجل والافتئات على الوقائع والحقائق التاريخية، مما تعكس قدرة على إنتاج الفانتازيا، تصل إلى حد الهذيان، تتجاوز الزمان لتسيطر

على فهم الحياة والنظرة المستقبلية إليها. ويبدو أن الأمر ليس جديداً، فإذا ما تجاوزنا ما تحفل به المدومات لدى الطرفين والتي تعود إلى فترات التاريخ القديم، فإن التاريخ الذي يلي الفتح العربي الإسلامي لبلاد فارس يحفل لدى الطرفين بالكثير من هذا الشغف السحري والخرافي بالماضي التليد للجماعتين الذي يتحول أحياناً، وأحياناً كثيرة، إلى أعراض مرضية خطيرة، مثل التعالي والغطرسة والعنصرية والشوفينية. إن خير من عبر عن الوعي بهذه هذه الظاهرة ورفضها، وفي وقت مبكر، هو الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ/٨٥٥م) الذي كان يرى أن "ثلاثة لا أصل لها؛ الملاحم والمغازي والتفاسير" وهي مسارات ثلاثة تحكمت ولا تزال تتحكم في الطريقة التي يتم فيها تناول تاريخ العلاقة بين الأمتين العربية والفارسية الممتد إلى آلاف السنين.

عموماً قد لا يختلف إثنان على أن هناك دائماً ارتباط بين الخرافة والتاريخ والسياسة وهو مزيج دائماً ما تم إستغلاله ببشاعة في الصراعات الكبرى بين الأمم، مع إستمرار إعادة إنتاج تقنياته وآلياته بما يتلائم مع طبيعة الأزمات المستجدة، من غير التأكيد على بديهية أيضاً بأن هناك تاريخ حقيقي وهو المعني وحده بتفسير الأحداث وتحليلها ومعرفة مساراتها وتسخيرها أيضاً. ومن المؤكد أن التاريخ المتداخل بين العرب والإيرانيين الذي يمتد إلى نحو خمسة آلاف سنة يتجاوز الأوهام والفوضى التي خلقتها حالات الإحتقان والتأزم التي طالما عانت منها الأمتان لكي يخلق جدليته الخاصة والتي تخلق بدورها قوانينها القائمة على حتمية العيش المشترك على رقعة الأرض التي يتجاوران عليها، مهما كانت الصراعات التي يخوضونها ونتائجها.

إن تفسير التاريخ على عكس ما يتشبه به صناع الأساطير ومروجو الخرافة وأجهزة الدعاية والتحريض المشاركة في حروب وصراعات الملل والنحل قائم على إدراك علمي وموضوعي لمسيرة الأحداث التي تصنع الأمم وحضاراتها، مثلما تصنعها هي. وكما تبين وقائع آلاف السنين من نشوء الحضارات في هذه المنطقة الغنية بتاريخها من بين مناطق العالم، فإن تلك الحضارات لم تكن أبداً جزراً نائية، كما أنها لم تكن منعقة أبداً على ذاتها لا تؤثر أو تتأثر بالحضارات المحيطة بها. وفي عصر يزداد فيه الحديث عن صراع الحضارات وتوضع نظريات إستراتيجية كبرى للتعامل معه وفق مصالح مراكز القرار في الحضارات المهيمنة في عالمنا المعاصر، فإن العرب والإيرانيين هم من أكثر الأمم حاجة لإدراك المهاوي التي تنتظرهم

إذا ما إختاروا التخندق وراء الماضويات وتحصنوا بالخرافات في مسعى جديد لإعادة رسم خريطة المنطقة.

من المستحيل الإستدلال على تلك اللحظة في تاريخ المنطقة التي تدعى الآن بالشرق الأوسط والتي وقع خلالها الإتصال لأول مرة بين الأمتين العرقتين واللتين تعرفان في وقتنا الحاضر بالآيرانيين وبالعرب، على الرغم من أن المؤكد أن ذلك يعود إلى فترة بعيدة جداً في ماضي المنطقة السحيق. وقبل الدخول إلى الشواهد المتوفرة عن ذلك الإتصال الأول الذي لا يمكن الجزم بتاريخه الأولى، لا مفر من الإقرار بأن قروناً طويلة قد سبقت تلك اللحظة كانت الشعوب التي سكنت المنطقة قد بدأت خلالها تبني نواة المدنات التي أقامتها هناك بعدما اجتازت آلاف السنين من العصور الحجرية والمعدنية وفترات ما قبل التاريخ، لا تزال أثارها شاخصة في العديد من ربوعها، دالة على أنها المنطقة التي شهدت ولادة البشرية المتمدنة وفجر حضاراتها التي شعت بعدئذ على العالم.

ولعل أبرز مفتاح يمكن أن يساعد في فهم وتفسير التاريخ، وخاصة الموغل في القدم حيث كانت الطبيعة والبيئة سيدة الموقف، هي الجغرافية، فهما صنوان تكشف العلاقة بينهما كيف تمكن الإنسان من تحدي تلك الظروف الصعبة والعمل على بناء الحضارة، قبل أن يواجه تحديات أخرى من صنعه، مع بشر وحضارات مجاورة كانت تنافسه وتتازعه على الموارد الشحيحة التي كانت متوفرة على الأرض قبل أن يتحول الصراع إلى حروب على القيم والرؤى والطموحات والمصالح التي بدأ الإنسان في المنطقة في تكوينها كمصدر لوجوده ومصيره. لقد لعبت الجغرافية الطبيعية والبشرية، ولا تزال، دوراً مذهباً في نسج التصورات وصياغة الإدراكات والتي وضعت الأساس لطبيعة العلاقات بين العرب والإيرانيين. إن نظرة واحدة على خارطة المنطقة الممتدة من وسط آسيا إلى شمال أفريقيا عبر الخليج العربي والشرق الأوسط ومن خلال ذلك الموزاييك المذهل في المراكز السياسية والثقافية والإقتصادية وفي الأصول الأثنية والانتماءات الدينية والمذهبية، وغيرها من عناصر التنوع تكشف عن مدى الدور الذي تقوم به الجغرافية في تشكيل وإعادة تشكيل المنطقة التي يكون فيها العرب والإيرانيين الثقل البشري الأكبر.

يطلق اسم إيران على الدولة الإيرانية الحديثة التي تعرف بحدودها الحالية والتي إستقرت منذ نهاية القرن التاسع عشر بعد غزوات وحروب ومنازعات

مع الجيران إستمرت قرونا طويلة. كانت تلك البلاد تعرف لدى العرب باسم بلاد فارس، ولعلها تسمية جاءت من الأغريقية واللاتينية والعبرية حيث وردت بأشكال مختلفة أبرزها "بيرز" (Pers) أو بارس (Pars) وهي المنطقة التي كانت موطن العيلاميين التي سكنوها وأقاموا عليها أول المدنيات التي عرفت المنطقة. ولأنه لا يوجد في اللغة العربية حرف (P) فقد حُرِفَت كلمة بارس إلى فارس. أما كلمة إيران فيرجع مصدرها إلى الآريين الذين تدعي معظم المصادر التاريخية على أنهم الأقوام الذين يرتبطون بصلة مع الهندو-أوربيين (سكان الهند وأوربا) الذين إنحدرت منهم الجماعات التي سكنت الهضبة منذ أقدم العصور. وفي الواقع فإن هذا النسب إلى الآريين سيشكل عبر التاريخ إحدى المرتكزات، وأيضا العقدة التي أنبتت عليها العلاقات الفارسية العربية، وخاصة الطريقة المتعالية والمتغترسة التي نظر بها الكثير من الإيرانيين إلى ماضيهم مقارنة مع غزاتهم العرب المسلمين، مثلما رأي العرب في أصولهم السامية رديفا لحضارات وادي الرافدين التي كانت أصلا للديانات التوحيدية الكبرى.

يشار إلى الأرض الممتدة بين الصفيحة الأوروأسيوية والصفيحة العربية بالهضبة الإيرانية وهي أراضي واسعة مرت بحقبات جيولوجية متعددة، كما تفاوتت درجة ارتباطها بمن حولها من أراضي وتضاريس تمتد بين سلاسل الجبال الشرقية والشمالية والغربية، ثم سهل وادي الرافدين والخليج العربي. فوفقا للعديد من الدراسات فإن هذه الهضبة الجرداء كانت مغمورة بالمياه أثناء العصر الطباشيري (Cretaceou) ثم بدأت رويدا رويدا بالتشكل أو بالارتفاع مع العصر الحجري القديم (Eocenc) حين بدأت الأرض بالجفاف تماما مع الحقبة العصر البليستوني أو الحجري الحديث (Pliocenc) والتي شملت أيضا المناطق المجاورة في بلاد ما بين النهرين وربما هبطت جنوبا إلى بعض أجزاء الجزيرة العربية.

وإستنادا إلى بعض الحفريات في جبال زاكروس، غرب إيران، فإن هناك بعض الشواهد والأثار من العصر الحجري القديم، والتي تعود إلى حوالي ١٠٠,٠٠٠ سنة قبل الميلاد وشواهد أخرى تدل على فترة الانتقال إلى العصر الحجري الحديث الذي شهدت المنطقة فيه، ربما خلال الألفية الثامنة والسابعة قبل الميلاد، نموا مضطربا في نمط الحياة الزراعية الريفية المستقرة، التي تعتمد أساسا على الزراعة والرعي، والتي إنتشرت في حدود سنة ٦٠٠٠ قبل الميلاد في أنحاء كثيرة من الأراضي الإيرانية، وخاصة في

خوزستان التي تعرف في الأدبيات العربية الحديثة بعربستان. أما في الألفية الخامسة فقد شهدت المنطقة تطورات هامة في العصرين النحاسي والبرونزي الأول التي شهدت المراحل الأولى لانتقال التجمعات البشرية إلى الحالة الصراعية بسبب تطور التسليح من ناحية والبحث عن الموارد الطبيعية لإدامة الحياة من ناحية ثانية. ولم تكن تلك الحلقات الأولى للاتصال البشري الصراعي في هذه المنطقة تمضي دون أن تترسخ مبكراً في وعي الحضارات التي نشأت فيما بعد أهمية المكان ومركزيته، وكما تشير إلى ذلك وثيقة بابلية صور فيها البابليون العالم على هيئة قرص مستدير وجعلوا بابل ركيزة هذا القرص الذي أحاطوه بالمدن.

وتوضح تجربة التاريخ البشري عموماً أن نمو المدنية عبر مجتمعات كبرى ومن ثم تطورها إلى حضارات يصعب، أو حتى يستحيل أن يتم في ظروف جغرافية وطبيعية يسود فيها الجفاف، مما يعني أن على الناس الترحال والهجرة بحثاً عن المياه، عصب الحياة، قبل أن يتمكنوا من بذر نبتة التمدن وبناء الحضارة. وفي حالة الهضبة الإيرانية فقد وجد الناس ضالتهم في وديان الأنهار جنوب غربي المنطقة الجرداء وخاصة على ضفاف نهري الكرخة والكارون، في ما يدعى الآن بخوزستان، بل وربما إلى أبعد من ذلك إلى تلك المنطقة الشاسعة في وادي الرافدين الذي كان يمتد بين الهضبة الإيرانية والبحر الأبيض المتوسط، والذي كانت تنشأ وتتطور على أديمه مجتمعات بشرية كانت على موعد مع جماعات الهضبة الإيرانية المجاورة سوف لن يطول كثيراً.

ولعل أولى الكيانات البشرية التي سجل التاريخ حضورها في تلك الفترة التي بدأ الإنسان يضع لبنة الحضارة في المنطقة هم السومريون، تلك المجموعة البشرية التي حيرت أصولها العرقية الدارسين لحد الآن، لكن من المؤكد أنها استوطنت المنطقة الممتدة غرب الهضبة الإيرانية وربما وصلت إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط. وإذا كان هناك اتفاق بين الباحثين على أن السومريين ليسوا بساميين، فإن هناك ميل لدى بعض الباحثين إلى اعتبارهم أقرب إلى العيلاميين الذين عاصروهم في الألفية الثالثة أو الرابعة قبل الميلاد على الأطراف الجنوبية الغربية للهضبة الإيرانية المجاورة، والذين تتفق معظم الروايات التاريخية أنهم كذلك لم يكونوا فرساً، بالمعنى الذي يعرف به مصطلح الفرس حالياً.

والواقع أن القضية التي نحن بصدد بحثها، أي العبء الذي يضعه الماضي السحيق على حاضر العلاقة بين العرب والإيرانيين يعود بشكل ما أيضاً إلى هذا النزاع النظري حول أصول السومريين، حيث يرفض الكثير من القوميين العرب المتشددون في العراق أي احتمال لصلة نسب ممكنة للسومريين مع العيلاميين ويردون أصولهم إلى أقوام بائدة سكنت العراق، مثلما عمل نظام البعث تحت قيادة صدام حسين، حين أصر عندما أعاد كتابة التاريخ العراقي في المجلد المشهور "العراق في التاريخ" على أن عناصر الحضارة السومرية "لم تأتي من خارج القطر" أي من خارج العراق، بل هي "نتيجة وإمتداد طبيعيين لمذنيات ما قبل التاريخ الأخرى" في وادي الرافدين، وهي فرضية انفرد بها البعثيون من بين غيرهم من القوميين العرب، دون أي إسناد تاريخي.

ومثلما الأمر مع هؤلاء على الجانب العربي، فإن غلاة القوميين الفرس، ينفون نظرية أن العيلاميين لم يكونوا فرساً، أو أن حضارتهم لم تكن فارسية، على الرغم من أن المدونات الآشورية، مثلاً، وهي أقدم ما وجد في هذا المجال، تشير إلى أن الأمة الفارسية بدأت تتبلور بعد قرون طويلة ومع ظهور الأخمينيين وقضائهم على الدولة الميديّة بحلول عام ٥٥٠ قبل الميلاد، قبل توجههم بعد ذلك للقضاء على بابل وريثة أور السومرية في العراق. هنا يشترك غلاة الفرس الإيرانيين مع غلاة العرب العراقيين في محاولة رفض أي رابطة بين العيلاميين ومجاوريهم ومعاصريهم من السومريين، أو حتى السعي لدراسة وفهم الظروف التاريخية والجغرافية التي نشأت فيها أمتان يكادان يكونا على أرض واحدة. فمثلما يتحصن قوميو وبعثيو العراق بنظرية أن السومريين ليسوا أقواماً مهاجرة من الخارج، يتحصن نظرائهم الإيرانيون بنظرية العرق الآري الأسمى.

المهم في الأمر أن فجر التاريخ ونشوء الحضارات في هذه المنطقة في حدود الألفية الثالثة قبل الميلاد ربما يكون قد شهد الإتصال الأول بين المجموعتين البشريتين اللتين سكنتا المنطقة التي تدعى الآن إيران والعراق، وهو إتصال بقدر ما تعبر عنه الجغرافية، تعبر عنه أيضاً تلك الأحداث التاريخية الكبرى التي بدأت تشكل وعي المجموعتين أو الشعبين. هناك عاشت حضارات سومر وأكد في مدن أور والوركاء ولكش جنوب بلاد الرافدين، في حين نهضت إلى الشرق منهما الحضارة العيلامية في عاصمتها شوش (أو سوسة) ومدن أوان وإنشان وسيماش. ولعل أهم نتائج ذلك الإتصال الأولى هو إنتقال الكتابة

المسمارية، والتي من المؤكد أنها بزغت في بلاد سومر، إلى عيلام، والتي سرعان ما حلت مكان الكتابة الصورية التي كانت سائدة والتي تدعى بالبروتو عيلامية (Proto-Elamite) مثلما ترسخت بعد ذلك اللغة الأكديّة لقرون طويلة، حيث كان ذلك هو التعبير الأسمى عن الصلة الحضارية التي جمعت بين الجماعتين، على الرغم من أن ذلك لم يعني إنتفاء الحاجة للصراع بينهما.

ففي القرن ال ٢٧ قبل الميلاد ظهرت ربما أول ملامح اشتباك صراعي بين العيلاميين وممالك وادي الرافدين وبالذات مع أور، كبرى دول السومريين، إستمرت قروناً طويلة حتى تطورت إلى غزو حين احتل الأكديون، الذين لا يميزهم المؤرخون عن السومريين كثيراً، وربما ملكهم الأعظم سرجون، بلاد عيلام، وأخضعها لحكمه، بعد حوالي ٥٠٠ عاماً من تلك الفترة، ما لبث أن تلاه غزو عيلامي لأور وإسقاطهم سلالة أور الثالثة ثم إحتلال الكوتيين، وهم ورثة العيلاميين، لبلاد أكد والذي إستمر حوالي قرناً من الزمن، وبعدها توالى الغزوات التي يمكن القول أنها كانت اللبنة الأولى لأطول صراع تاريخي شهدته أمم الأرض ولما يزل. فعلى مدى قرون طويلة تبادلت الممالك التي أقيمت على أديم تلك الأرض التي لم تعرف حدوداً طبيعية الغزو والإحتلالات والتي كان طابعها الغالب محاولات التدمير والإقصاء والسيطرة والتوطين وإعادة بناء ممالك وإمبراطوريات صاعدة في مكان وعلى حساب أخرى أفلة إلى جوارها.

تحفل هذه الفترة الممتدة في تاريخ العلاقات بين الإقوام والشعوب التي تجاورت في هذه المنطقة بالكثير من الحوادث والقصص المعبرة عن الصراع الضاري الذي خاضته فيما بينها لتثبيت قدمها ووجودها على الأرض ضمن توازنات قوى كانت تعتمد على عوامل، منها ما هو عسكري وسياسي وإقتصادي في إطار الصراعات بين الدول على الموارد الطبيعية، أو بسبب التحالفات الإقليمية، ومنها ما هو ذاتي، ويتعلق بشخصية الملوك والحكام ومدى قوتهم وطموحهم، أو الصراعات على السلطة، ومنها أيضاً ما هو متعلق بمنظومات الرؤى والأفكار والقيم، وخاصة الدينية التي كانت جزءاً أساسياً تبلورت عليه المراكز الحضارية الكبرى في هذه المنطقة.

في حدود الألف الثاني قبل الميلاد كانت تقوم على أرض الرافدين حضارتان كبيرتان، هما الحضارة الآشورية في الشمال والبابلية في الجنوب واللذان نهضتها على بقايا سومر وأكد وامتد نفوذهما أحياناً إلى الشمال في آسيا

الصغرى وإلى الجنوب في البحرين، وغرباً إلى مصر. ومع وجود عواصم كبرى في آشور ونيوى وبابل فقد قامت دول في مدن ومراكز حضرية ارتبطت بشكل أو بآخر بالإمبراطوريات الكبرى. أما إلى الشرق فقد ظهرت في شمال الهضبة الإيرانية العديد من القبائل التي ربما جاءت من المناطق القريبة من البحر الأسود والبلقان وأبرزها الفرثيين والفرس والميديين بينما احتلت المناطق الجنوبية قبائل أخرى في حين كانت جميعها تدين بالطاعة لبلاد آشور قبل أن يشتد عود الميديين ويؤسسوا دولتهم التي سرعان ما أسقطت الآشوريين، ربما بمساعدة البابليين ويؤسسوا لإمبراطورية فارسية كبرى قبل أن يتمكن كورش الأعظم من الإنقضاض على الميديين ويؤسس للإمبراطورية الأخمينية.

المهم أن تلك الفترة التي ربما امتدت بين الألف الثاني إلى الألف الأول قبل الميلاد كانت بحق بمثابة بوتقة تشكلت خلالها وتبلورت شعوب وحضارات المنطقة ودولها التي ما كادت تنهض على أيد جماعات صاعدة حتى يصيبها الوهن فتفسح المجال إلى منافسيها المجاورين للإنقضاض عليها والحل محلها. وسواء أكان الأمر على المستوى السياسي أو العسكري أو الإقتصادي أو الحضاري، فقد شهدت تلك المنطقة حينئذ أحداثاً كبرى وتقلبات وتغيرات غاية في الأهمية ترواحت بين الضعف والتدهور إلى القوة وبين الجمود والركود إلى الانتعاش والرفاهية وبين السيادة والغزو والتوسع إلى التبعية والهزيمة والاحتلال. وإذا كان من الصعب تحديد تفاصيل كل ما كان يحدث خلال هذه الحقبة من تقلبات جذرية في حياة المنطقة، فإن من الواضح أنها كانت تمر بسلسلة جديدة من التغيرات الجذرية التي طبعت تاريخها الذي يأبى أن يتخلى عن ديناميكيته الصراعية.

فبعد القضاء تماماً على الميديين الذين كانوا قد أسقطوا الإمبراطورية الآشورية المترامية الأطراف من قبل، لم يلبث التاريخ أن سجل محطة كبرى جديدة على يد الأخمينيين في منتصف الألف الأولى قبل الميلاد، حيث، كما هي العادة، تتطلع الإمبراطوريات الصاعدة إلى المزيد من التوسع والنفوذ، غير أبهة بأي شيء يقف أمامها، مادام عاجزاً عن الصمود أمام ألتها المتفوقة. ولم يكن غريباً، أو مستبعداً أن تتوجه أنظار الأخمينيين إلى بابل التي كان ينخر بها الوهن والعجز والصراعات الداخلية لكي يحتلوها ويتموا بذلك سيطرتهم على كامل بلاد فارس وبلاد ما بين النهرين، ولكي ينطلقوا بعد ذلك صوب سوريا وفلسطين ومصر وبلاد الأغريق، مستغلين مرة أخرى

الفراغ الإستراتيجي الذي أحدثه تهاوي الأمبراطوريات الكبرى، وفي تلك الحالة التي كانت متمثلة ببابل وآشور.

شكل إحتلال بابل من قبل الملك الأخميني كورش الثاني في تشرين الأول (أكتوبر) عام ٥٣٩ قبل الميلاد محطة كبرى في مسيرة التاريخ، ليس بين الجماعتين البشريتين في بلاد فارس وبلاد ما بين النهرين، بل في تاريخ المنطقة برمتها، وربما في تاريخ العالم كله. فلم تكن بابل مجرد مدينة أو دولة ما، بل كانت باتفاق المؤرخين وبمقاييس العصر ذلك، عاصمة إمبراطورية عالمية مترامية الأطراف تمتد إلى ربوع سوريا لبنان وفلسطين، والأهم من كل ذلك كانت عاصمة العلم والمعرفة العالمية التي شعت بنتائجها على مجتمعات وحضارات أخرى، منها ما هو بعيد عنها آلاف الأميال، كالأغريقية والمصرية. ومثلما كان سقوطها إيذاناً بنهاية الدور الكبير الذي لعبته حضارات ما بين النهرين في تاريخ العالم القديم، فإنها أشرت على أمرين في بالغ الأهمية في سياق الفراغ الإستراتيجي الذي خلقه سقوط بابل، أولهما على صعيد المنطقة، وهو بزوغ الدور الفارسي في ربوعها، وثانيهما على المستوى العالمي، حيث تهيأت الفرصة لأول مرة بدخول المنطقة إلى حلبة الصراع العالمي، حين بدأت الغزوات الأجنبية بالمقدونيين ومن ثم تبعهم الرومان، في أول انفتاح للمنطقة على العالم الخارجي.

تختلط الروايات التاريخية حول سقوط بابل بين ما نسب لمقولات فارسية، أغلبها نتاج فولكلور تاريخي، أو ما هو توراتي، أو ما كتبه المؤرخ الأغريقي هيرودوت، حيث تتسج روايات هي مزيج مثير من الإداعات والخيال والنبؤات الخرافية والبحث المبتسر. فالمرويات الفارسية عن أصل الأخمينيين والتي نقلها مؤرخون أغريق ورومان في فترات لاحقة تثير الخيال وخاصة تلك التي تتعلق بولادة كورش بالذات حيث تشير إلى أن السحرة والمنجمين حذروا جده من أن حفيداً له سيقوم بقتله والإستيلاء على عرشه بعد ولادته مما حدا بالجد إلى الأمر بقتل الطفل الذي كانت ستلده بنته الحامل. وعبر حكايات مثيرة ينجو الطفل من القتل لكي يصبح فيما بعد ملكاً على الأخمينيين في معجزة تكرر سردها كثيراً في مرويّات شعوب المنطقة منذ السومريين، ولكنها في طبعها الإيرانية تحاول أن تضيف سمات الإعجاز والبطولة على غازي بابل وباني الإمبراطورية الجديدة. وحتى في القطع الأثرية التي تم العثور عليها مثل (إسطوانة كورش)، وهي مدونة طينية مكتوبة بالمسمارية، ولكن باللغة الفارسية القديمة على شكل إسطوانة يظهر إحتلال

كورش لبابل والمدن العراقية الأخرى بإعتباره تحريراً من العبودية والظلم الذي كانوا يعانون منه على يد حكامهم. ومنذ إكتشافها في بابل عام ١٨٧٨ أصبح الإيرانيون يطلقون على هذه الوثيقة تسمية أول إعلان عالمي لحقوق الإنسان في إدعاء أقرب للتبجح على أن الغزو الأخميني لبابل الذي دام حوالي قرنين من الزمن لم يكن إحتلالاً أو توسعاً على نمط بناء الإمبراطوريات القديمة، بل عملاً نبيلاً دالاً على شهامة وعظمة الحضارة الفارسية وإنسانية أهدافها. ويشبه الكاتب الإيراني حميد دبشي في كتابه "إيران، شعب غير متواصل" هذا الإدعاء بإدعاء الرئيس الأمريكي جورج بوش في حربه على العراق عام ٢٠٠٣ والتي تبجح خلاله أيضاً بأنها حرب تحرير العراقيين من الدكتاتور صدام حسين.

أما الروايات التوراتية، وهي بالتأكيد روايات متحاملة وغاضبة فانها تستند إلى تفسيرات لنبؤات أنبياء وحاخامات بني إسرائيل الذين كانوا ضمن يهود السبي الذين جاء بهم نبوخذنصر إلى بابل والذين عزو سقوطها إلى عقاب رباني للبابليين بسبب المعاصي التي كانوا يرتكبونها. لقد دون هؤلاء الكثير من تلك الروايات في العهد القديم الذي كتبوه في بابل فحسب إصحاح أشعيا-٤٧ فإن ما يدل على غضب الإله هو تلك السرعة التي دمرت بها المدينة وتلاشت بعد سقوطها على يد الأخمينيين وهي إدعاءات لم يثبت صحتها تاريخياً حيث ظلت المدينة بعد إحتلالها تمتع بمركز أساسي في الإمبراطورية التي بناها الأخمينيون وحتى سقوطها بيد المقدونيين. غير أن للرواية التوراتية أهميتها بغض النظر عن دقتها وهي تتعلق بتلك الصلة التي ربطت بين الفرس واليهود منذ ذلك التاريخ والتي تجاوزت مشاعر الأمتان التي شعر بها اليهود لإطلاقهم من السبي وعودتهم إلى فلسطين يوم ذلك، إلى تلك الرابطة الغامضة التي شكلت وعي الطرفين بالعراق منذ ذلك التاريخ ولحد اليوم، مثلما تتعكس بالتأكيد على الرؤى والسياسات والإستراتيجيات المعقدة التي يتبعونها أزاء قضايا المنطقة حالياً.

أما هيرودوت وعلى الرغم من الإنتقادات الكثيرة التي توجه إليه اليوم، فقد قدم في كتابه "التواريخ" الذي يعتبر أقدم الشهادات الحية عن بلاد ما بين النهرين التي زارها بعد سقوط بابل ربما بحوالي قرن من الزمان، وصفاً مهماً للحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والدينية فيها تعكس ما آلت إليه تحت الحكم الفارسي. إن خلاصة ما كتبه هيرودوت عن بلاد بابل هو أنها ظلت محافظة على طابعها الآشوري والكلداني في مختلف نواحي الحياة

الثقافية والاجتماعية والدينية وكذلك في التعامل اليومي إضافة إلى ذكره للكثير من الشواهد التي تدل على تأثير المحتلين الفرس بمعالم الحضارة البابلية وخاصة الديانة والعقائد الروحية، مما يبرهن على قوة وثبات وحيوية تلك الحضارة على الرغم من وقوعها تحت الاحتلال.

كما نقل هيرودوت عن معاصريه من البابليين والفرس روايات عن الحروب التي خاضها ملوك الفرس في المنطقة عشية غزوهم لبابل والتي تزود الدراسات لتلك الحقبة بمعلومات مهمة عن الصراعات التي جرت فيها والتي أدت إلى تغيرات إستراتيجية جوهرية فيها نقلت المنطقة من حلبة الصراع الإقليمي بين إمبراطوريات ودول ناشئة إلى ميدان الصراع العالمي مع قوى الهيمنة الدولية الكبرى يومئذ وهم الأغريق ومن ثم الرومان. إن سعي هيرودوت لكتابة ذلك السفر التاريخي المهم عن بلاد الرافدين ومصر وفلسطين هو بحد ذاته دليل على مدى الإنغماس الأوربي المبكر في شؤون المنطقة والذي تجسد لاحقاً في غزوات الإسكندر المقدوني لها والتي كانت على رأس نتائجها الاحتلال المقدوني لبابل ذاتها عام ٣٣١ قبل الميلاد وإسقاطه للدولة الأخمينية بعد ذلك بأشهر قصيرة حين احتل عاصمتها سوسة وبرسيبولس.

وبعد أكثر من ألفي سنة قدم كل من شاه إيران محمد رضا بهلوي والرئيس العراقي صدام حسين روايته عن كورش وعن الأخمينيين حيث أقام الأول عام ١٩٧١ احتفالات باذخة بما سماه بالذكرى الـ ٢٥٠٠ على قيام الإمبراطورية الفارسية التي أصبح هو إمتداد لها وأقام نصباً لها وسط طهران، بينما شرع صدام بمشروع ما أسماه بإعادة بناء بابل حيث وضع اسمه على كل طابوقة أستخدمت في البناء الجديد الى جانب اسم نبوخذنصر، بإعتباره باني العراق الحديث. وفي وقت أصبحت رواية الشاه عن أمجاد الأخمينيين أساساً لإدعائاته عن الثورة البيضاء والإزدهار والتقدم التي جاء بها عهده إلى إيران، فإن رواية صدام عن تلك الفترة من تاريخ العراق بعد الاحتلال الأخميني جاءت منسجمة مع رؤية التي تعلق بها إلى آخر أيام حياته، وهي النظر إلى إيران بإعتبارها العدو التاريخي للعراق والعرب والطامعة بالسيطرة عليهما. في الرواية الإيرانية فإن كورش والملوك الأخمينيين الذين جاؤا بعده حافظوا على مكانة بابل الحضارية والدينية، حيث ظلت المدينة تزدهر بعلوم الفلك والرياضيات، بل أنها كانت العاصمة الإدارية للإمبراطورية ومركز قوتها حتى سقوطها بأيدي المقدونيين بعد نحو

قرنين. في حين تبرز الرواية العراقية صورة مغايرة حيث تصف الموسوعة المعنونة "العراق في التاريخ" التي أصدرتها حكومة البعث بتوجيه من صدام وإشراف منه شخصياً الأخمينيين بأنهم من القبائل الرعوية الغازية الذين تمكنوا من إحتلال بابل بالحيلة وبالغدر وبالتحالف مع يهود السبي لكي ينهبوها ويعيشوا على ثرواتها مرفهين، في حين يصفوا فترة حكمهم التي استمرت نيفاً ومائتي عاماً بأنها كانت موضع إحتجاج وثورات من البابليين الذين كانت تدفعهم إليها مشاعرهم القومية "مما يؤكد نفرة العراقيين من الحكم الفارسي وديانتهم الزرادشتية".

إن تباين وجهات النظر والآراء بشأن الإحتلال الأخميني لبابل وللعراق ونتائجه في عصرنا الحاضر والتي تتسع إلى ما يتعدى الجماعات القومية والشوفينية المتعصبة والمؤدلجة في كلا الطرفين، أمر يعكس إلى حد كبير عمق نظرة كل طرف إلى تاريخه بصورة فيها غالباً الكثير من الجنوح إلى الخيال والخرافة والشعور الطاعغي بالعزة، دون إدراك حقيقي أن ذلك التاريخ الذي إمتد آلاف السنين صنعه كلا المحتلين ومحتليهم كل بطريقته الخاصة، بإرادتهم أم بدونها، ولكنه أنتج بالتالي ماضي مشترك للأمتين سيظل يخيم عليهما إلى أبد الأبد. فالحقيقة الأكيدة أن سقوط بابل على أيد الأخمينيين شكلت نقطة تحول كبرى في تاريخ المنطقة التي كانت تتشكل مجدداً عبر صراعات دامية ووجودية بين دولها وشعوبها الناشئة. وسواء تعلق الأمر بالقانون الأزلي حول قدرة تأثير الحضارات الأسمى بالحضارات الأدنى أو غيرها من العوامل فإن من المؤكد أن الإحتلال الفارسي لأرض الرافدين قد أنتج لقاحاً مدهشاً بين الحضارتين تمثل بذلك التبادل الغني في معطيات الحضارة من أديان وعقائد روحية وفنون وعلوم وقوانين وأداب لم تزل تفعل فعلها بشكل مثير للدهشة.

فما سجله التاريخ، وما كشفت عنه الحفريات العديدة، أن البابليين ظلوا طيلة الإحتلال الأخميني يحتفظون بديانتهم القديمة والتي تمثلت بعبادة الكواكب وباقي معتقداتهم وأساطيرهم وكذلك آلهتهم المتعددة ونظام الأبراج وعلم التنجيم الذي إرتبط بالعبادات ذات الصلة بالكواكب وعلاقتها بحياة الإنسان والطبيعة، ولم يتأثروا بالزرادشتية الديانة الرسمية للمحتلين التي تأثرت هي نفسها بالديانة المانوية التي ظهرت حينها في ما بين النهرين. كما ظلت اللغة الآرامية التي ورثت اللغات السومرية والأكدية هي السائدة في بابل وما جاورها دون تأثير حقيقي يذكر باللغة الفارسية، بل أن العكس هو الصحيح

حيث أصبحت الآرامية لغة الدووايين في الدولة الأخمينية. إن كتب التاريخ مليئة بالإشارات عن تأثير مفاهيم الديانات الفارسية كالزرادشتية والمجوسية والمزدكية بلاهوت آلهة بلاد ما بين النهرين القديمة. فعلى سبيل المثال فإن الإله أهرا مزدا، أصبح يتمثل بالقرص المجنح للإله آشور وكذلك الإلهة (الأم) الفارسية، أناهيدا، تبنت لاهوت وأشكال آلهة ما بين النهرين، عشتار وهذا ما حدث أيضاً للإله مثرأ، الذي تبني لاهوت إله نابو ونيورتا، المتمثل بـ "ابن الإله الأعظم والإله المخلص" عند الآشوريين، وغير ذلك كثير.

ولم يقتصر الأمر على تأثير المحتلين الفرس باللغة والكتابة والديانة، بل كان هناك تأثير أعظم في ميادين أخرى كأنظمة الحكم والإدارة والقوانين والعادات والتقاليد التي إقتبسوها ونقلوها من بابل إلى بلادهم والتي تعزى أولاً إلى شخصية كورش نفسه التي تشير كتب التاريخ إلى الكثير من مزايا الحكمة والقيادة وبعد النظر التي عرف بها، وثانياً إلى القدرة التي تمتع بها الأخمينيون على النقل والإقتراض من الحضارات الأخرى التي جاورتهم والتي إحتكوا بها. وفي ذات الوقت فإن الإمبراطورية الأخمينية بما وصلت إليه من إتساع ونفوذ وقوة تركت بصمات واضحة على المنطقة التي حكمتها وشعوبها، شمل ذلك الدين والقوانين والتنظيم الإقتصادي والعمارة والتي تحولت أثناء حكمها إلى أفكار ونماذج تنتقل إلى ما وراء حدودها ذاتها.

وكما كان متوقفاً فبإحتلالهم بابل لم يعد الأخمينيون مجرد ملوك لإقليم في الهضبة الإيرانية، أو مملكة ظهرت على أطلال العيلاميين والميديين، بل إمبراطورية فارسية شاسعة كانت أراضيها تمتد بين الحدود الليبية في مصر غرباً، إلى أواسط آسيا شرقاً ومن جبال الأورال في أوربا شمالاً، إلى الخليج العربي جنوباً قامت على أنقاض الدول السومرية والأكدية والإمبراطوريات الآشورية والبابلية لكي تهدد نفوذ الدولة الفرعونية المصرية التي كانت قد قاومت تحديات وجودية عبر حوالي ٢٠٠٠ عاماً من وجودها، كما بدأت تتأطح الإمبراطورية الهيلينية الناهضة. لقد نجم عن إنتقال مركز الثقل السياسي من العواصم التاريخية المعروفة على الفرات ودجلة إلى سوسة ومدن أخرى وراء جبال زاكروس، توسيع حدود المشرق القديم لتتصل شرقاً بالهند وغرباً بتخوم أوربا قبل أن يقع الصدام العسكري الذي قاد الهيلينيين إلى بلاد الشرق.

كان الأخمينيون يتطلعون إلى بلاد الأغريق التي شرعت في تلك الفترة تبني حضارتها وقوتها وتسعى لبناء دولتها الموحدة وربما تنهياً هي أيضاً لكي

تتحول إلى إمبراطورية عالمية جديدة. وفي فترة توسعهم شرقاً بعد إحتلالهم بابل كان الفرس يقضمون من الأراضي والجزر الأغريقية ويضمونها واحدة تلو الأخرى إلى إمبراطوريتهم المترامية الأطراف. ويبدو أن ذلك لم يشبع غريزتهم للتوسع، وفي عام ٤٩٩ قبل الميلاد خاضت الجيوش الفارسية معركة كبرى بهدف غزو أثينا واسبرطة كبرى الدوليات الأغريقية لم تتكلل بالنجاح بسبب الدفاع الباسل الذي خاضه الأغريق مما أدى إلى إنكفاء الجيش الفارسي لإعادة تنظيمه والكر مرة أخرى. ولم يثل الفرس جهداً خلال السنين اللاحقة من خوض حروب عديدة استمرت حتى عام ٤٤٨ قبل الميلاد في محاولات مستميتة لإحتلال بلاد الأغريق إلا أنها حُصيت جميعها بالفشل مما أجبر الإمبراطورية الفارسية بالنهاية إلى التراجع في أول صراع عسكري كبير بين الشرق والغرب في التاريخ.

كان بإمكان الفرس أن يغيروا مسيرة التاريخ البشري لفترة طويلة لو أنهم إنتصروا في حروبهم مع الأغريق وإحتلوا بلادهم، أذ أن بإمكاننا أن نتصور الآن ما الذي كانت ستصبح عليه أوربا والغرب عموماً دون الحضارة الهيلينية التي أراد داريوس أن يدمر مدنها ويمحق وجودها ويجعلها عبرة لكل الشعوب وعبر العصور، ويحل محلها ثقافة الشرق وحضارته. غير أن التاريخ يكشف لنا أن الأغريق قاتلوا بحماسة وشراسة نادرة، بل بقسوة وشدة أمام عدو لا يلين لمدة خمسين سنة لم تكن نتيجتها دحر محاولات الفرس الإنزال على سواحلهم وعلى أبواب مدنهم فحسب، بل أنهم دقوا المسمار الأول في نعش الإمبراطورية الأخمينية، حيث تمكنوا من القيام بهجوم مضاد بعد سنوات تمكنوا خلالها من القضاء عليها نهائياً في عقر دارها، منهين بذلك عصراً كاملاً من تاريخ الشرق القديم.

فبعد أقل من مائة عام على إندحار الأخمينيين وتقهقرهم تمكن الأسكندر المقدوني الذي كان قد برز كمحارب وقائد مقدوني وموحد وعلى رأس جيش من الأغريق من إحتلال بابل عام ٣٣٢ قبل الميلاد بعد أن هزم إمبراطوهم داريوس الثالث في معركة أربيلو (أربيل الحالية) قبل ذلك بعام. وإستكمل الأسكندر فتوحاته بأن إحتل سوسة، عاصمة الأخمينيين، بعد مقتل داريوس الثالث وإستولى على المدن الكبرى كبرسيبولس وأكبتانا واضعاً نهاية لأكبر إمبراطورية شهدتها التاريخ حينها ولأحلام الفرس في إحتلال أوربا. والواقع أن الإحتلال المقدوني لبلاد فارس لم يكن هو أول تماس حضاري بين الأمتين أذ أن ذلك يعود إلى كورش نفسه وولده قمبيز

اللذان وصلا بفتوحاتهما إلى الأراضي الأغريقية على بحر أيجة منتصف القرن الخامس قبل الميلاد حيث تبادل الطرفان منذ ذلك الحين إلى جانب الإنتصارات والهزائم في المعارك أفكاراً في الطب والفلسفة والعقيدة والقانون والعمارة لم تكن بدورها سوى نتاجات من حضارة وادي الرافدين التي تشبعت بها الحضارة الفارسية.

وبعد فترة اضطراب نشأت بسبب وفاة الأسكندر المفاجئة في بابل عام ٣٢٣ قبل الميلاد وصراع القادة الأغريق على السيطرة تمكن سلوقس أحد هؤلاء القادة من الإمساك بزمام الأمور واضعاً الأساس لفترة من السيادة المقدونية على الشرق، ومن ضمن ذلك بابل وبلاد فارس دامت حوالي ١٤٠ عاماً قبل أن يتمكن الفرثيون وهم من القبائل الهندوأوربية التي كانت تقطن الهضبة الإيرانية من الإنقضاض على مراكز السلوقيين، ومن ضمنها بابل، وإنهاء هيمنتهم على المنطقة حيث بنوا بدورهم إمبراطورية دامت حوالي خمسة قرون كانت هي الأطول في عمر دول المنطقة. ولم ينقض وقت طويل حتى دخلت المنطقة في صراع دولي جديد على يد الرومان هذه المرة الذين كانوا قد أنهوا الحقبة الأغريقية وسيطرتهم على مصر وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وسوريا ثم غزو الإمبراطور الروماني تراجان بابل عام ١١٥ مما وضع أسس الدولة الفرثية وإربكها الأمر الذي أدى بالنهاية إلى إندحار الفرثيين على يد الساسانيين الذي أسسوا عاصمتهم في طيسفون على بعد مسافة قصيرة من بابل.

وخلال أربعة قرون ونيف حكم الساسانيون المنطقة التي ضمت كل من إيران الحالية والعراق إضافة إلى أرمينيا وأفغانستان وأجزاء من الباكستان وتركيا وسوريا والأردن وفلسطين ولبنان ومصر وسموا دولتهم "إيران شهر" أي دولة أو إقليم الآريين. وحتى سقوطها على يد المسلمين العرب في معركة القادسية عام ٦٥١ ميلادية خاضت الإمبراطورية الساسانية كسابقتها معارك حربية ضارية في مجرى الصراع الأزلي على المنطقة وخاصة مع الرومان البيزنطيين ومن بعدهم العرب الذين بدؤوا يخرجون من صحراء شبه الجزيرة القاحلة باتجاه الشمال الخصيب لكي يشكلوا دويلات كما أنهم أي الساسانيين خاضوا معارك داخلية وواجهوا تحديات ومتاعب انهكت الدولة ودفعت بها كما هو شأن الإمبراطوريات عادة إلى السقوط.

لقد صاحب كل تلك الانقلابات والغزوات والتحولات وقيام الإمبراطوريات وإنهيارها دوماً تطور جذري عميق على جبهة أخرى، ربما هو الذي أضفى

بالنتيجة هذه الطبيعية الصراعية الحادة على تاريخها، ألا وهو بزوغ العقائد الروحية والأديان الكبرى، التي لا يمكن تجاهل حقيقة أنها ولدت ضمن، أن لم يكن من رحم، تلك التفاعلات التي كانت تجري على أرض المنطقة. فم منذ إبراهيم الخليل الذي ولد في أور وحتى بزوغ الإسلام في الجزيرة العربية الذي أزال الدولة الساسانية وديانتها الزرادشتية، مروراً بظهور اليهودية والمسيحية، فإن تلك الديانات السماوية التوحيدية لم تكن أبداً بعيدة في تصوراتها الروحية عن غاية العقائد التي مارسها شعوب المنطقة خلال قرون طويلة، حتى يكاد المرء يرى تطابقاً في الكثير من القيم الأخلاقية والأصول الدينية ابتداءً من قصة خلق الكون وحتى قضية الموت ومسائل العالم الآخر والخلود، التي قد تكون قد تغيرت من نسخة إلى أخرى، إلا أنها حافظت على جوهر الأسئلة الوجودية للإنسان، كما جاءت في أول ملحمة سطر فيها الإنسان تلك الأسئلة وهي ملحمة جلجامش. فقصة الطوفان مثلاً جاءت في الملحمة تأكيداً على ارتباط الوجود الإنساني بالماء وهو ما أصبح يعرف بالمياه البدئية الذي أصبح مفهوماً مشتركاً في عقائد ونظريات خلق الكون ومن بينها النظرية التوراتية وكذلك النظرية القرآنية حيث ترمز المياه إلى الحياة مع كل طاقاتها الكامنة إضافة إلى كونها رمز الطهر الكوني الصافي. ولا يخلو الفكر الإيراني القديم من فكرة الماء حيث يضيف عليه طابعاً مقدساً كما جاء في "الياشت" الخامس من الـ "أفيسه" المسمى بـ "آبان ياشت" المكرس لملكة العبقرية عند المياه، وبشكل خاص فيما يتعلق بإلهة المياه الكبرى المسماة "اردفيزور أناهيتا" إذ يتضمن، مناجات ما قبل زرادشتية متعلقة بعبادة الإلهة "أناهيد" التي هي روح المياه والتي يعتقد أنها انتقلت إليهم من الفكر المانوي الذي كان سائداً في بلاد بابل وهي لا تزال سائدة إلى يومنا هذا في الديانة الصابئية، أو المندائية في العراق.

غير أن تطور عقيدة التوحيد، التي لم تكن دون جذور سومرية وبابلية، وانتشارها سواء من خلال يهود السبي البابلي أو المسيحية، قد أدى إلى بداية تضعف أسس الحضارات الشرقية القديمة ونظمها الفكرية والروحية قبل هزيمتها الحاسمة عسكرياً على يد المسلمين العرب. كانت الأديان القديمة قائمة على أساس عبادة خليط من ظواهر الطبيعة المقدسة والرموز والتوظيف السياسي لها بالارتباط بالحاكم الإمبراطور عادة، في حين أن التوحيد القائم على عبادة رب السماوات والأرض، كان يستند إلى فكرة وقوة روحية مستقلة تفصل الإله عن مظاهر الطبيعة وعن الإنسان، مثلما تتجاوز

التجاذبات السياسية. ولم تكن الزرادشتية بمنأى عن هذا التطور، بل أنها حاولت أن تصغي إلى نداء التاريخ فكان أن تطورت بإتجاه التأكيد على الطبيعة الأخلاقية للإلهي وتجعله يتجاوز الحدود السياسية للدولة وكذلك الحدود الإثنية بعد أن كانت محاولة التوفيق بين الدولة والعقيدة الزرادشتية مصدراً لمشكلات خطيرة في الإمبراطورية الساسانية في حين اضطرت جارتها الإمبراطورية الرومانية إلى التحول إلى المسيحية إستدراكاً لمآزقها التاريخي الذي واجهته. ولم يكن ذلك التطور التاريخي في الشرق سوى نقطة النهاية في تاريخه القديم وبداية لعصر جديد، عصر أصبح الصراع فيه أشمل وأعمق، لأنه أخذ طابعاً عقائدياً ودينيّاً وروحياً سافراً من جهة، ولأنه أصبح منذ الآن وبالضرورة يدور حول نفس المعبود الذي أخذ أسماء متعددة.

وفي تلك الأثناء التي كان الشرق فيها يشهد تلاطم العقائد الروحية والدينية على أرضه، كان أيضاً على موعد مع الغرب الذي كانت التحولات السياسية فيه قد أخذته بإتجاه آخر حيث تشهد المناطق الهيلينية إنتاجاً من نوع مغاير للفكر الإنساني من خلال السفسطة والجدل والذي أدى بالتالي إلى ظهور الفلسفة والمنطق وروح العلم وفن النحت والعمارة والهندسة وعلم الأخلاق والجمال والتاريخ والسياسة. صحيح أن بعضها كان إعادة إنتاج للفكر الشرقي في بلاد الرافدين ومصر وفارس من خلال الإتصالات التي تمت سواء عن طريق بحر ايجة أو كريت في الفترات القديمة، أو من خلال الإحتلالات الأغريقية والرومانية للمنطقة، ولكن الأكيد هو أن الغرب الذي كان مركزه الحضاري بلاد الأغريق والرومان، لا يزال يذكر بغضب الحروب الفارسية-الأغريقية، يعيد إنتاج حضارته ونظام قيمه بطريقة سوف ترسي من ناحية لعقلانية خلقة، ومن ناحية ثانية، لرؤية خاصة بالآخر إلى الشرق منهم، رؤية قائمة على فرضيات تفوق الجنس الهيليني والخضوع الآسيوي وعلى عوامل الجغرافيا والمناخ والتي جعلت من ذلك الآخر، ومنهم سكان الشرق من فرس وبابليين، البرابرة الذي يهددون الحضارة الغربية، وهي الرؤية التي وضعت أساساً لفكرة المركزية الأوروبية وعلاقات أوربا بالمنطقة منذ ذلك الحين والتي تطورت في ما بعد إلى فكرة الإستعمار.

لعل هذا الإستعراض السريع لمسيرة أكثر من ألفي عام من تاريخ المنطقة القديم يغري بالإستنتاج بأن تلك الأحداث الجسام التي حفلت بها قد وضعت أيضاً قانوناً لمسيرة تطورها اللاحق، قائم على أساس مركزي هو دورية الصراع في المنطقة وعليها بين الإيرانيين والعرب، من ناحية، وبينهم وبين

القوى الخارجية من ناحية ثانية، كلما إختلت موازين القوة، وحصل فراغ إستراتيجي كبير فيها.حقاً أن هذه عملية صيرورة تاريخية قد لا تختلف كثيراً عن قوانين التطور في أية بقعة أخرى من العالم، إلا أن ما يميزها هو هذا الإصرار العنيد على تكرار دوراتها حتى الآن، وكان هذه المنطقة هي الوحيدة التي يعيد التاريخ نفسه فيها بنفس الطريقة، ودون كلل أو ملل.غير أن هذا لا يمنع من القول أن الحماس الذي يبديه العرب والإيرانيون في لجوئهم إلى التاريخ والإستشهاد به في سجالاتهم السياسية الحالية هو أقرب إلى الهوس المرضي من الوعي الخلاق به.إذ أن ما نراه بعد كل هذه القرون من العيش والتراث المشترك للأمتين، هو ليس الإنشداد إلى نسختين متعارضتين من تاريخهم المشترك، بل وأيضاً الإصرار على رفض الإقرار بالحاجة إلى جعل الحاضر نقطة الإنطلاق للمستقبل، بدلاً من الإرتداد إلى إشكاليات الماضي والإنشغال به.

(٢)

جيران في عالم منفصل

" ليت بيننا وبينهم جبل من نار "
(عمر بن الخطاب)

لم يكن ظهور العرب على مسرح المنطقة وبالذات في بلاد الرافدين وما جاورها في المرحلة التي إمتدت عبر القرون الميلادية الأولى حدثاً طارئاً أو مفاجئاً ودون مقدمات، بل الأرجح أنه كان نتيجة حراك وتراكمات طويلة من الهجرات والغزوات والإندماجات بين الجماعات البشرية، والتي تمت وسط الصراعات التي كانت لا تزال دائرة في المنطقة وعليها بين الأقوام والحضارات السائدة فيها منذ القدم، أو التي إحتلتها ثم إستوطنتها، أو تلك الناهضة والطامحة لغزوها والإستيلاء عليها. وفي السياق التاريخي لتطور المنطقة سيثبت بعد ذلك أن بزوغ العرب فيها، وخاصة عندما إرتبط ذلك بظهور الإسلام وإنتشاره، سيحدد مصيرها لنحو ألفي عام قادمة، في إطار نفس الصراعات القديمة بين سكان الهضبة الإيرانية وجيرانها الجدد من العرب إلى الشرق والجنوب الشرقي، حيث كما كانت الحال في المنطقة أبداً، يتنازع الطرفان على الأرض والنفوذ والهيمنة والمنجز الحضاري، أو يتشاركان بها، حسب موازين القوى السائدة بينهما في تلك اللحظات من الزمن.

ولعل أول من أشار إلى العرب أو الأعراب أو العربية كمسميات صاحبت تلك الفترات التاريخية هم الآشوريون الذين أطلقوا تلك الكلمة على البوادي والفلوات المجاورة لبلادهم والتي كانت تمتد إلى جزيرة العرب وإمتدادها الشمالي الذي يكون بادية الشام حتى نهايتها عند نهر الفرات شرقاً مروراً ببادية فلسطين، وغرباً بطور سيناء، وإلى شواطئ نهر النيل. ويشير المؤرخ العراقي البارز جواد علي في مؤلفه الفريد "المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام" إلى أن المستشرقين وعلماء التوراة المحدثين تتبعوا تاريخ كلمة عرب في اللغات السامية وبحثوا عنها في الكتابات الجاهلية وفي كتابات الآشوريين والبابليين واليونان والرومان والعبرانيين وغيرهم فوجدوا أن أقدم نص وردت فيه لفظة "عرب" هو نص آشوري من أيام الملك "شلمنصر الثالث" وكان يقصد به بدابة أو إمارة "مشيخة" كانت تحكم في البادية المتاخمة للحدود الآشورية كان حكمها يتوسع ويتقلص في البادية تبعاً للظروف السياسية ولقوة شخصية الأمير الذي كان يلقب نفسه بلقب "ملك" يقال له "جنديو" أي "جندب" وكانت صلاته سيئة بالآشوريين. ومثلما وردت الكلمة عند الآشوريين فقد جاءت أيضاً في المدونات البابلية مثل كلمة "ماتواري ارابيا" "Matu A-Ra-bi" أو "Matu Arabai" حيث معنى "ماتو" أو "متو" أرض، فيكون المعنى "أرض عربي"، أي "أرض العرب"، أو "بلاد العرب"، أو "العربية" أو "بلاد الأعراب" بتعبير اصدق وأصح، حسب رأي علي. ويشير علي أيضاً إلى أن الكلمة وردت أيضاً في كتابة "بهستون" "Behistun" المنسوبة لدارا الكبير "داريوس" حيث جاءت لفظة "ارباية" "عرباية" "Arabaya" وذلك في النص الفارسي المكتوب باللغة الأخمينية ولفظة "Arpaya" أو "Ar payah" في النص المكتوب بلهجة أهل سوسة العيلامية. ومثلما كان الأمر عند البابليين والآشوريين فإن الفرس أطلقوا الكلمة، أي كان لفظها "عربية" أو "بلاد العرب" على البادية التي في غرب نهر الفرات الممتدة إلى تخوم بلاد الشام وربما أبعد من ذلك.

وحسب علي أيضاً فإن كلمة "عربي" و "عرب" وردت في التوراة بمعنى سكان البادية مثلما جاءت في سفر "إشعياء" "Isaiah" مثلاً حيث جاء فيه: "ولا يخيم هناك أعرابي" و "وحي من جهة بلاد العرب في الوعر في بلاد العرب تبيتين يا قوافل الدنانيين". فقصد بلفظة "عرب" في هذه الآية وغيرها من آيات الكتاب المقدس البادية موطن العزلة والوحشة والخطر، ولم يقصد بها جماعة قومية بالمعنى المعروف حالياً. ووفقاً لعلّي فإن بعض علماء

التوراة يرى أن كلمة "عرب" إنما شاعت وانتشرت عند العبرانيين بعد ضعف "الاشماعيليين" أو "الاسماعيليين" وتدهورهم وتغلب الأعراب عليهم حتى صارت اللفظة مرادفة عندهم لكلمة "اشماعيليين". ويتابع علي تاريخ كلمة عرب أو مشابهاتها لدى اليونانيين فيجد أن أول من ذكر العرب من اليونان هو "أسكيلوس" "Aeschylus" (456 - 525 قبل الميلاد) حيث ذكرهم في كلامه عن جيش "أخشويرش" "Xeres"، وقال: إنه كان في جيشه ضابط عربي من الرؤساء مشهور. ثم تلاه "هيرودوت" شيخ المؤرخين فتحدث في مواضع من تاريخه عن العرب حديثاً يظهر منه أنه كان على شيء من العلم بهم. وقد أطلق هيرودوت لفظة "Arabae" على بلاد العرب، البادية وجزيرة العرب والأرضين الواقعة إلى الشرق من نهر النيل فأدخل "طور سيناء" وما بعدها إلى ضفاف النيل في بلاد العرب. وتدل المعلومات الواردة في كتب اليونان واللاتين المؤلفة بعد "هيرودوت" على تحسن وتقدم في معارفهم عن بلاد العرب، وعلى أن حدودها قد توسعت في مداركهم فشملت البادية وجزيرة العرب وطور سيناء في أغلب الأحيان فصارت لفظة "Arabae" عندهم علماً على الأرض المأهولة بالعرب والتي تتغلب عليها الطبيعة الصحراوية وصارت كلمة "عربي" عندهم علماً لشخص المقيم في تلك الأرض، من بدو ومن حضر، إلا أن فكرتهم عن حضر بلاد العرب لم تكن ترتفع عن فكرتهم عن البدوي، بمعنى أنهم كانوا يتصورون أن العرب هم أعراب.

إن كل ذلك يشير إلى وجود عربي مبكر في أرجاء المنطقة التي عرفت بوادي الرافدين، حيث إن صح أن كلمة عرب وردت لأول مرة في زمن شلمنصر الثالث (858-824 قبل الميلاد) فإن ذلك يعني أن ذلك الوجود، مهما كانت طبيعته، كان متجذراً قبل فترة طويلة من ظهور القبائل أو الجماعات العربية المادي على ساحة المنطقة وولوجهم المخاض التاريخي للصراع الإستراتيجي عليها. إن الانتشار الواسع والسريع للقبائل العربية في القرون الميلادية الأولى ووصولها إلى معظم مناطق الفرات شمالاً وإلى البحرين جنوباً وإمتداد نفوذها إلى مناطق على مشارف بلاد الشام وسواحل البحر الأحمر، كان علامة على دخول المنطقة مرة أخرى عصراً جديداً حيث تأتي إليها أقوام ويأفل على أديمها نجم أقوام أخرى وتزاح فيها إمبراطوريات وتقام غيرها ضمن تلك السلسلة المتوالية عليها منذ قرون.

ربما كانت الحضر هي أول دويلة عربية تظهر في منطقة بلاد الرافدين في القرن الأول والثاني الميلادي في الموقع الذي بناه السلوقيون على أنقاض مدينة آشورية قديمة جنوب نينوى وأشور وجعلوها مركزاً دينياً بارزاً لهم. وعلى الرغم من أن الفرثيين حولوها إلى إحدى مدنها المحصنة ومركزاً تجارياً كبيراً، إلا أن الكثيرين من المؤرخين يقرون بطابعها العربي وخاصة تحت سيطرة الملك سنطرق قبل أن يدمرها الساسانيون بعد سيطرتهم على العراق إثر إسقاطهم للدولة الفرثية. في تلك الفترة شهدت المنطقة، إلى الشمال والشمال الغربي أيضاً ظهور تدمير في بلاد الشام والأنباط في البتراء إلى الجنوب على الطريق إلى فلسطين وبعلمك في لبنان والتي ثبت الآن أنها كانت دويلات أو مشيخات عربية تمكنت من التعايش مع الإمبراطوريتين الفارسية الساسانية والرومانية البيزنطية المهيمنتين على المنطقة آنذاك في مؤشر حقيقي على بروز كيانات عربية تعدت مرحلة التكوين القبلي إلى شيء أشبه بما يدعى بالمدينة-الدولة.

القرون اللاحقة شهدت ولادة دويلات عربية لم تكن فقط أكثر قوة، بل بالإمكان القول أنها كانت أكثر تعبيراً عن هوية وطموحات ومصالح عربية، تمثلت بالقبائل العربية التي قويت شوكتها، وخاصة قاعدتها المادية الحضرية إلى الدرجة التي مكنتها من إعلان نفسها كدولة تحت رئاسة ملك. ولعل مملكة كندة التي أقيمت شمال الجزيرة العربية في تلك الفترة والتي بدأت إرهاباتها في القرنين الأولين قبل الميلاد، ولكنها ترسخت في القرن الرابع الميلادي تمثل أول دليل على انتقال القبائل العربية من مرحلة الهجرات من جنوب الجزيرة إلى شمالها وبدأ عصر جديد للتنازع على السيطرة السياسية على المنطقة. ولم تنشأ كندة كمركز حضاري وسياسي وتجاري فقط، بل أنها تميزت بسبب أصول القبيلة القحطانية كواسطة إرتباط، أو بتعبير أدق رأس الجسر العربي بين ممالك الجنوب، متمثلة على وجه الخصوص في مملكتي معين وسبأ، وبين شمال الجزيرة، الذي أصبح مفتوحاً أمام موجات التوسع والمد العربي.

وإلى الشمال الشرقي وفي بلاد الشام تمكن الغساسنة، وهم إحدى قبائل العرب الزاحفة أيضاً من جنوب الجزيرة العربية وبالذات من اليمن بعد خراب سد مأرب، أواخر القرن الأول قبل الميلاد، من إقامة إمارة أخذت أسمهم وجعلوا من بصرى، بالقرب من دمشق عاصمة لهم. وخلال حوالي ستمائة عام هي عمر إمارتهم التي انتهت بالفتح الإسلامي للمنطقة تحالف الغساسنة مع الروم

البيزنطيين ضد الفرس الساسانيين وحلفائهم العرب واتخذوا من المسيحية ديانة لهم في تعبير عن توازنات القوى السياسية السائدة في المنطقة، بين الروم والفرس، آنذاك والطابع الروحي والديني للصراع الذي بدأ يفرض نفسه عليها، وخاصة بين أديان أفلة، كعقائد البابليين والمزدكية والمانوية والزرادشتية، وديانات توحيدية بازغة كاليهودية والمسيحية وبعد ذلك الإسلام. إن بقاء الدولة الغسانية كل هذه الفترة الطويلة وحكم ستة وثلاثين ملكاً لهم يبين قدرات غير عادية على المناورة بين قوتين عظميين، وعلى إرادة قوية على البقاء، ولربما أيضاً على طموح لإنشاء دولة عربية كبرى لو تسنى لها ذلك. غير أن هروب الكثيرين من الغساسنة مع آخر ملوكهم، جبلة بن الأيهم، بعد إنتصار المسلمين في معركة اليرموك وعيشهم كمسيحيين عرب في كنف بيزنطة في المناطق الحدودية مع العرب يكشف الكثير عما ستواجه المنطقة لاحقاً على صعيدين مهمين، هما إشكالية الهوية في المنطقة وعلاقة طوائفها جماعاتها الأثنية مع الأجنبي.

كانت دولة الحيرة هي أبرز تلك الدويلات حيث يعزى إلى عمرو بن عدي اللخمي ترسيخ أساسها ومن ثم محاولة أبناءه وأحفاده توسيع أرجائها، ربما أملاً ببناء دولة أكبر تضم باقي القبائل العربية التي بدأت للهجرة نحو الشمال من باقي أجزاء الجزيرة العربية والتي إستطاع اللخميون إخضاعها، أو إستمالتها في مسعاهم ذلك. ويعتقد أن الحيرة ظهرت في الربع الأول من القرن الثالث الميلادي من تشكيلات من قبائل عربية كان أبرزها، أو على رأسها، اللخميون الذين ينتمون إلى قبائل تتوخ، القادمة أيضاً من جنوب الجزيرة، ولكنها كانت تضم أيضاً قبائل العباد، أو عبادة، التي إستوطنت المنطقة قبلهم بكثير، إضافة إلى سكان محليين من الأقوام التي سكنت المنطقة قبلهم. ولهذه التشكيلة البشرية مغزى كبير، إذ أنها كانت تعبر مرة أخرى عن قدرة المنطقة على إعادة إنتاج ذاتها من خلال تكوين مناخ ثقافي وحضاري، أو بتعبير آخر تكوين خلط بشري، يجمع بين سكانها المحليين وموجات الأقوام والجماعات التي لم تتوقف أبداً عن التدفق إليها.

لقد أقام ملوك الحيرة الذين عرفوا بالمناذرة مملكة امتدت في أوقات معينة من عاصمتهم على نهر الفرات إلى الخليج العربي وكانت مركزاً سياسياً واقتصادياً وحضارياً ودينياً مهماً إستطاعت أن ترسي تطلعا سياسياً وثقافياً أرحب لباقي العرب في الجزيرة فيما يتجاوز المفاخر والغزوات القبلية التي يحفل بها ديوان العرب الشعري والتي ستتقلهم لاحقاً وعند ظهور الإسلام إلى

مصاف القوى المتطلعة لبناء امبراطوريات عالمية. إن المتمعن في الدور الذي قامت به الحيرة يومها يدرك أنها أسست لمرحلة إنتقالية في تاريخ المنطقة التي ما لبثت أن دخلت عصراً جديداً ليس فقط من خلال خلخلة وتفكيك النظام العالمي القائم يومئذ على ثنائية القوة الفارسية الرومانية ودحرهما فيما بعد، بل الأهم من ذلك إدخال العرب كقوة سياسية وعسكرية وروحية أعادت ترتيب العالم تاريخياً ومستقبلاً.

غير أنه مثلما كان الأمر دائماً فلم تكن الصراعات في المنطقة في هذه الفترة مجرد حروب وتنازع على طلب القوة والسلطة والسيادة، بل كانت دورات تاريخية درامية تتخللها فترات من السلام والهدنة والتحالف والتعايش والتربص والتحفز والإنتظار إستناداً إلى حقائق القوة والتوازنات والتحالفات التي تقام بين الجماعات والدول. فبالنسبة للمناذرة لم يكن بروز دوليتهم أمراً ميسوراً، إذ شأنهم شأن الجماعات والدويلات الصغيرة التي تتأطح القوى العظمى كان لابد من أن يحفروا طريقهم بصبر وحذر وأناة في كر وفر منتظرين الفرصة واللحظة المناسبة ليكونوا سادة المنطقة الجدد. وفي خضم نضالهم ذلك وقعوا مرات عديدة ضحايا لحملات تاديبية من الجيوش الفارسية التي كانت تحاول إيقاف مسعاهم للتمدد في أرجاء الإمبراطورية الساسانية. ومن أشهر الحملات التي وجهت اليهم كانت تلك التي جهزها سابور الثاني، ذو الأكتاف، والتي قيل إنها بلغت ٧٠ ألف جندياً تمكنوا من خلالها من دحر العرب ودخول الحيرة عام ٣٢٥ ميلادية ثم لاحقوهم في مختلف مناطق الصحراء في محاولة يائسة للقضاء عليهم نهائياً. وينقل المؤرخ والمفكر العربي ابن خلدون عن السهيلي في تفسير أسباب هذه الحرب بأن سابور قال: "إنما أقتلكم معاشر العرب لأنكم تزعمون أن لكم دولة"، أي أنه كان يدرك تماماً مطامح هذه القبيلة التي أرادت أن تتجاوز دورها الذي ترسمه لها الإمبراطورية الفارسية المهيمنة.

كانت إحدى سمات هذه المرحلة هي حاجة العرب ودولهم، التي شاء قدرها أن تكون محشورة بين إمبراطوريتين متصارعتين، إلى المناورة بينهما حسب الظروف السائدة في كل مرحلة. وتحفل كتب التاريخ، وخاصة العربية بحكايات عن فترات من التحالف بين الفرس والمناذرة والعلاقات الحميمة التي أقامها ملوكهم في ما بينهم، مما يعكس طبيعة الحاجات المتبادلة بين الطرفين والإدراك الواقعي لكل طرف منهما لوضع الطرف الآخر ومكانته. غير أن ذلك سرعان ما يمكن يتغير مثلما حصل مع امرؤ القيس

الذي تمرد على الهيمنة الفارسية ولجأ إلى الروم في الشام حيث لم يتحالف مع ملكهم قسطنطين فقط، بل أنه أعلن إنتماءه النصراني أيضاً. هناك حكاية أخرى وهي تلك التي تقول بأن قباذ ملك الفرس لما إعتنق المزدكية طلب من المنذر وهو ملك آخر للحيرة إعتناقها فرفض، مما حدا بقباذ إلى الإطاحة به وتسليم عرشه إلى الحارث ملك كندة، غير أنه وبعد وفاة قباذ عام ٥٣١ ميلادية وإستيلاء ابنه كسرى أنوشروان على الحكم ومطاردته لاتباع مزدك، تمكن المنذر من إستعادة ملكه في الحيرة وهروب الحارث بدوره منها. إن ما تشير إليه هاتين الحكايتين هو ليس فقط مناورات الإنتظار والتمكين، بل وأيضاً دور العقائد والعامل الديني في السياسة والحروب، وهو دور تقليدي في خضم الصراعات الكبرى بين الأمم وإقامة التوازنات بينها، إلا أنه يلقي الضوء على حجم وطبيعة وسرعة التغيرات التي كانت تجري في تلك الفترة في خضم الصراع على المنطقة وعلى مستقبلها السياسي وواقعها الديني والعقائدي لفترة ليست بالقصيرة.

غير أن فهم العلاقة العربية الفارسية، منذ لحظاتها الجنيئة تلك يستدعي الإمام بما هو أكثر من الحروب والمعارك التي خاضوها وخاصة بالجانب الحضاري والإنساني ورؤية كل منهما للآخر. وفي الحقيقة لا يوجد هناك الكثير من نصوص أو مدونات أو حفریات أثرية لدى الجانبين التي تتناول تفاصيل الحياة الإجتماعية والتي بإمكانها أن تلقي الضوء على الجوانب الأخرى في العلاقات بين الطرفين، حيث يقتصر ما وردنا وخاصة من الجانب العربي على المرويات التي خلفها القصصاؤون العرب أو ما سجله الشعر العربي، وهي عموماً تتناول حكايات الملوك وسيرهم. فمثلاً، تشير بعض تلك المرويات إلى أن يزدجرد الأول بعث بإبنه بهرام لكي يتربى في بلاط ملك الحيرة النعمان الأول مع ابنه المنذر، وهي قصة موحية بدلالات إنسانية وسياسية كثيرة، غير أننا نجد أن المتربصين أو الغلاة في كلا الطرفين يفسرونها كل بما يشاء، حيث يرى فيها العرب إقراراً بالمساواة والتكافؤ بين قومين ودولتين وملكين، إن لم يكن إقراراً بعلو شأن المناذرة وقيمهم الأخلاقية، في حين لا يرى الفرس فيها إلا واجباً يقوم به تابع لمتبوع. ومن بين الأمثلة العديدة التي توضح شكل ودرجة وعي كل طرف بالآخر ما جاء من رأي لكسرى بالعرب أورده جواد علي في إطار مناظرة، قيل إنها وقعت بين النعمان بن المنذر ملك الحيرة وبين كسرى في شأن العرب حيث حدد الملك الساساني صفات العرب وأخلاقهم بما يلي: ليس

للعرب دين ولا حزم ولا قوة/ همتهم ضعيفة بدليل سكنهم في بوادي قفراء/ رضائهم بالعيش البسيط، والقوت الصحيح/ يقتلون أولادهم من الفاقة/ يأكل بعضهم بعضاً من الحاجة/ أفضل طعامهم لحوم الإبل التي يعافها كثير من السباع لنقلها وسوء طعمها وخوف دائها/ وإن قرى أحدهم ضيفاً عذها مكرمة. وإن أطعم أكلة عذها غنيمة تنطق بذلك أشعارهم، وتفتخر بذلك رجالهم./ ثم إنهم مع قلتهم وفاقتهم وبؤس حالهم، يفتخرون بأنفسهم، ويتطاولون على غيرهم وينزلون أنفسهم فوق مراتب الناس/ حتى لقد حاولوا أن يكونوا ملوكاً أجمعين، وأبوا الإنقياد لرجل واحد منهم يسوسهم ويجمعهم/ إذا عاهدوا فغير وافين / سلاحهم كلامهم، به يتقنون، وبكلامهم يتلاعبون/ ليس لهم ميل إلى صنعة أو عمل ولا فن / لا صبر لهم، إذا حاربوا ووجدوا قوة أمامهم، حاولوا جهدهم التغلب عليها، أما إذا وجسوها قوة منظمة هربوا مشتتين متبعثرين شرانم / يخضعون للغريب ويهابونه ويأخذون برأيه فيهم، ما دام قوياً، ويقبلون بمن ينصبه عليهم / ولا يقبلون بحكم واحد منهم، إذا أراد أن يفرض سلطانه عليهم./

أما نظرة العرب إلى الفرس بعد الإتصال الأولى بين الجماعتين فتختزلها كلمة العجم التي أطلقوها عليهم، وهو تعبير لا يزال يستخدم حتى يومنا هذا بشيء من التعالي وأحياناً الإحتقار في بعض البلدان العربية، وخاصة العراق والخليج. والعجمي أو العجمة في اللغة العربية هي الإبهام في الكلام، والأعجم هو من لا يفصح ولا يبين كلامه، وهو عموماً من ليس بعربي. غير أن العرب أيضاً أطلقوا الكلمة على الحيوان، بإعتباره أبكم لا يجيد الكلام، حيث يكون هنا نوع من التشبيه أو الجمع في الصفة، مما يدل دلالة واضحة على إزدراء العرب بمن لم يتكلم لغتهم العربية. لكن من الواضح أن مرويات تلك الفترة كانت تميز بين العرب وباقي الشعوب والأمم المجاورة لهم، مثل الروم والقبط والأحباش، إلا أن الفرس هم وحدهم الذين حظوا من بين الآخرين بهذا التعبير، وهو دليل على نظرة الإزدراء التي إختص بها العرب جيرانهم الفرس. وهناك الكثير من الشواهد على تخصيص العرب للفرس بهذا اللفظ ولعل أبرزها ما جاء في حديث مروي عن النبي محمد (ص) إثر سماعه انباء إنتصار بني شيبان العرب على الفرس في معركة ذي قار عام ٦٠٢ ميلادية حيث روي عنه قوله "هذا يوم إنتصف العرب من العجم، وبني نصرُوا" وهو ما لا يحتاج إلى تأكيد أن الفرس هم المعنيون. أما الحديث المشهور " لا فرق بين عربي أو أعجمي إلا بالتقوى" فانه وفقاً للكثير من

الرواة ورد بحق الصحابي سلمان الفارسي بعد حادثة مشهورة. وعموماً فإن كلمة العجم لا تزال إلى يومنا هذا تستخدم في الدول العربية المجاورة لإيران، كالعراق ودول الخليج، بشكل عنصري لوصف الإيرانيين، وكل من يشك بانه من أصول إيرانية.

هناك الكثير من أنواع هذه الحكايات والأمثلة التي توضح، بغض النظر عن التفسيرات أو التصورات القومية أو الشوفينية الضيقة، أن علاقات الفرس بالعرب في تلك الفترة كانت تعبيراً فذاً عن جدلية الزمن الذي عاش فيه الطرفان، بكل تعقيداته السياسية والإقتصادية وصراعاته مثلما كانت تعبيراً عن تاريخ المنطقة الديناميكي عبر الأزمان. فخلال أكثر من ثلاثمائة عام عاشت المنطقة صراعات مثيرة للسيطرة عليها سياسياً والتحكم بطرق التجارة المارة بها والأهم من ذلك (الهيمنة على عمقها الروحي) كان أبطالها الفرس والرومان والقبائل العربية، وفي مرحلة ما الأحباش الذين جاؤا من أفريقيا عبر البحر الأحمر وإخترقوا الجزيرة وإحتلوا اليمن ووصلوا إلى مكة، التي كانت هي أيضاً قد أضحت مركزاً دينياً وتجارياً في عمق الصحراء العربية، تربط جنوب الجزيرة بشمالها والتي سيصبح لها بعد عقود شأن عظيم في كل هذا الصراع الجاري في المنطقة.

إن إحدى مفارقات التاريخ في هذه الفترة هي أن الروم والفرس كانوا يتفادون عبور الأراضي الخصبة في وادي الرافدين وبلاد الشام والدخول إلى عمق الجزيرة العربية الصحراوية الجاف خشية من مجهول كثنائها الرملية وإستخفافهم بواقعها البدوي. حقا أن الساسانيين بعثوا بكتائب إلى اليمن بطلب من الملك الحميري سيف بن ذي يزن لمساعدته في طرد الأحباش وأنهم بقوا بحاميتهم هناك لفترة من الزمن (٥٧٠-٦٣٠)، إلا أنها لم ترتقي إلى مستوى الإحتلال كما أنها لم تنتشر إلى مناطق أخرى في الصحراء. ومهما كان سبب ذلك، ولعله بالدرجة الأولى فقر الصحراء إلى الماء والمصادر والثروة فإن ذلك ساعد القبائل العربية على حماية ذاتها ومن التمكين وإلى توالي ضرباتها للإمبراطوريتين الفارسية والرومية والتي توجت لاحقاً بظهور الإسلام بمعارك ذي قار والقادسية واليرموك التي قضت نهائياً على الوجود الفارسي والرومي في المنطقة. لم يع الفرس الساسانيون واحدة من حقائق التاريخ التي تكررت قبلهم كثيراً وهي أن نفس الأسباب التي ولدت لديهم الخشية من إقتحام الصحراء، وعلى رأسها الجفاف والبحث عن الوديان الخضراء هي التي

ستدفع بالقبائل العربية إلى الإندفاع نحو الشمال، رويداً رويداً، قاضمين من الفرس السيطرة والمواقع حتى يزيحهم من تلك الأرض الواعدة.

ولم تكن الحروب والغزوات والمناورات السياسية هي فقط نتائج ذلك الإتصال الأول بين العرب والفرس، إذ من المؤكد أن الإحتكاك المبكر بين الأمتين أفرز نتائج أخرى سيكون لها شأن كبير في تحديد العلاقة القادمة بينهما. فقد كان أحد أبرز نتائج الإتصال السلمي بينهم في هذه المرحلة هو اللقاح اللغوي الذي لا بد وأنه أثرى اللغتين ليس فقط بالمفردات والتعابير، بل وأيضاً بالأفكار التي كانت تعبر عنها. ليس لدينا اليوم الكثير من الدراسات والأدلة التي يمكن من خلالها تتبع نتائج ذلك التلاقح على اللغة العربية المحكية، ولكن هناك الكثير من الشواهد التي سجلها ديوان الشعر العربي الجاهلي نجد فيها الكثير من المفردات الفارسية التي زحفت إلى قصائد شعراء مثل لبيد بن ربيعة والحارث بن حِزرة، وفي لغتهم، حتى ولو تم تعريبها، أي إعادة صياغتها بالوزن العربي.

وقد أثر دائماً ورود ألفاظ فارسية في القرآن الكريم، على الرغم من نفى الكثيرين إمكانية وجود الكلمات الأعجمية، أما إستناداً إلى الآية القرآنية من أنه نزل بلسان عربي مبين (الشعراء: ١٩٥) أو لدفع الشبهات عن ضعف اللغة العربية وحاجتها للأخذ من اللغات الأخرى أو لأسباب قومية إستعلائية. إلا أن هناك شبه إجماع على أن القرآن إحتوى على مفردات أعجمية، وأغلبها فارسية، ربما بما لا يزيد على ١٠٠ لفظ. إن أبرز تلك الألفاظ ما دل على أشياء مادية، مثل ياقوت ومرجان والمسك والكافور والسندس والزنجبيل أو السجيل وجهنم ودينار وتور، وهي دلالات على إستعارة لغوية لحاجة ثقافية، أو مادية لا تتوفر في بيئة المستعير. وهناك بهذا الصدد تحليلات علمية ومنطقية من قبل العلماء والفقهاء العرب الذين درسوا هذه الظاهرة حيث اتفقوا أولاً على أن هذه الألفاظ قليلة مقابل إجمالي عدد ألفاظ القرآن، وثانياً أنها مجرد مفردات في اللغة ولا تتعلق ببلاغة القرآن أو فصاحته أو مادته الرسالية.

ومن الطبيعي أن يكون تأثير الفارسية على العربية في هذا العصر أكبر لأسباب عديدة من بينها أنها كانت لغة حضارة وإمبراطورية وتجارة، في حين أن اللغة العربية كانت في دور التطور والنمو تنتظر دورها بظهور الإسلام، أولاً لكي يوحدتها من بين لهجات عديدة كانت سائدة حينذاك، وثانياً لكي تصبح لغة القرآن الكريم، الذي جعل منها وعاءاً ثقافياً لأمة في طور

النشوء والتكوين. ومع كل ذلك فإن الملفت للنظر هو أن العرب وحتى الذين وقعوا تحت الهيمنة الفارسية، مثل المندرة وباقي القبائل من سكان جنوب ووسط العراق احتفظوا بلغتهم العربية، وهي ظاهرة تستحق المزيد من الدراسة والبحث لتجلي أسبابها، وفيما إذا كان ذلك بسبب إحجام الفرس أنفسهم عن فرضها عليهم بالقوة، أو لأسباب تتعلق بعزوف العرب عنها لأسبابهم الذاتية.

غير أن اللافت أن تأثيرات الديانات الفارسية كالزرادشتية أو المجوسية، وغيرها كانت أقل بكثير من تأثير اللغة الفارسية، والتي يبدو أنها لم تنتشر بين العرب على نطاق واسع، حيث ظلت الوثنية هي السائدة في أغلب البوادي والحوضر العربية، في حين أن النصرانية واليهودية والصابئية والحنفية وجدت لها أتباعاً حتى جاء الإسلام. فالملاحظ أن الديانات الفارسية لم يكن لها وجود كبير بين أهل الحيرة، أكثر الحواضر التصاقاً ببلاد فارس، في حين أن المجوسية، أو عبادة النار، إنتشرت في بعض مناطق البحرين واليمن أثناء حكمها من قبل الساسانيين. إن إحدى التفسيرات الممكنة لضعف إنتشار المجوسية هو عدم قيام الدولة الساسانية بخلق مؤسسات تبشيرية لنشر الديانة بين القبائل، على عكس الدولتين البيزنطية والحبشية اللتين سعيتهما للتبشير بالنصرانية، ربما لأسباب إستراتيجية، أو حتى عنصرية، أي عدم رغبة، أو عدم حاجة الفرس بضم قبائل تراها بدائية لعقيدتها الدينية السامية، والتي هي جزء من حضارتها وبنائها الثقافي والروحي. ولكن بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى ذلك فإن الفجوة الدينية التي ظلت قائمة بين العرب والفرس أدت بالنهاية إلى فقدان الدولة الساسانية، القوة العظمى حينذاك، إحدى أهم آليات الهيمنة على جيرانها من القبائل العربية، وهي الهيمنة أو الإختراق الروحي والثقافي، وهو الأمر الذي سهل عملية تحولها للإسلام لاحقاً، خاصة لكونه ديناً عربي المنشأ، ومن ثم تسهيل إسقاط الدولة الساسانية ذاتها على أيدي العرب المسلمين، ومن بينهم تلك القبائل نفسها.

بطبيعة الحال هناك جوانب أخرى عديدة لذلك التفاعل الكبير بين الجماعتين خلال تلك الفترة الطويلة على المستويات الإنسانية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية، من المؤسف أن التاريخ لم يدونها، كما أن ما دون منها لم يتناولها بعمق وتفصيل، غير أن نتائجها سواء أكانت سلبية أو إيجابية أرسيت منذ ذلك الحين ركائز للعلاقات التي إستمرت بينهما وللطريقة التي نظر بها كل منهم للآخر حتى يومنا هذا. كانت محصلة كل ذلك أن الأمتين، وخاصة بعد

التمكين والخروج العربي من الصحراء، الذي توج بالفتح الإسلامي لبلاد
وفارس، وإسقاط آخر إمبراطورية فارسية، دخلنا في حالة صراعية سياسية
وحضارية، تتخذ دورات زمنية، وفقاً لتوازنات القوى بينهما، ومناطق الفراغ
الإستراتيجي التي تتشكل بحكم التناقضات التاريخية التي ترافق مراحل
التحول في المنطقة، ولكنها تبدو وكأنها محتمة وأبدية، حيث لا يبدو كذلك ان
هناك من يستطيع التحكم بمساراتها المتشابكة.

(٣)

من التوحيد الى الشراكة

" نحن فاتحي المدن ذهبنا أدراج الريح ،
بهمس لا يخرج من الصدور، نروي
الحكايات المنسية."
(الكاتب الإيراني مهدي إخوان ساليس)

في المرويات العربية الإسلامية أن احدى بشائر ولادة النبي محمد (ص)، في مكة عام ٥٧٠ ميلادية، هو حصول إهتزازات أرضية تؤدي إلى تصدعات في إيوان كسرى في عاصمة الساسانيين طيسفون، على الجانب الشرقي لنهر دجلة، جنوب بغداد الحالية. ويروي ابن سعد، وهو واحد من أشهر المؤرخين المسلمين الأوائل في كتابه المسمى (الطبقات الكبرى) أن من إرهابات لحظة الميلاد كان سقوط أربعة عشر شرفة من إيوان كسرى وإنطفاء النار التي يعبدها المجوس والتي ظلت متقدة عبر السنين في جوف الإيوان الذي كان قصراً منيفاً وبلاطاً لملوكهم الأواخر. هناك أيضاً الكثير مما خلده الشعر العربي عن الإيوان في تلك الفترة التي دعيت بالجاهلية، لعل أبرزه قول عنتره العبسي لمحبوخته عبلة في احدى غزلياته المشهورة: أطلبي الإيوان أحمله على /راحتي كسرى وهامات العجم، وهو ما يعكس رؤية العرب آنذاك للإيوان كرمز للقوة والسلطة والجبروت.

وعلى الرغم من أن أكثر المؤرخين الإسلاميين وباحثي السيرة لا يرون في تلك الروايات إلا غيضاً من فيض، وأن الإيوان الذي يتكون من شكل معماري فريد في طرازه بسبب إتساع سقفه المعقود من الأجر، والذي لا يزال جزءاً منه قائماً حتى يومنا هذا، بعد أربعة عشر قرناً، درات فيها الأيام دورتها بين العرب والإيرانيين، إلا أن تلك الروايات تبقى في حد ذاتها دلالة مهمة ومبكرة على الطريقة التي ربط بها المسلمون العرب الأوائل بين ميلاد الرسول (ص) ومن ثم إنطلاق الرسالة، وبين نظرتهم القومية المتأصلة للفرس وإمبراطوريتهم التي رؤا في تصدع رمز قوتها وسلطتها، الإيوان، بال لحظة التي رأى فيها محمداً (ص) النور نهاية محتمة لها وبزوغ نجمهم الموعود.

ولا تكتمل الصورة التي رسمها المسلمون العرب الأوائل عن الفرس والتي تعكس تطلعهم إلى وراثة إمبراطوريتهم المتهالكة من دون الرسالة المنسوبة للرسول (ص) إلى كسرى ملك الفرس والتي أوردتها بعض المدونات بالصيغة التالية "بسم الله الرحمن الرحيم/ من محمد رسول الله الى كسرى عظيم فارس/ سلام على من اتبع الهدى/ وامن بالله ورسوله/ وشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له/ وأن محمداً عبده ورسوله/ وأدعوك بدعاء الله/ فاني أنا رسول الله إلى الناس كافة/ لا انذر من كان حياً/ ويحق القول على الكافرين/ فاسلم تسلم/ فإن أبيت فإن اثم المجوس عليك." وهناك أيضاً ما يدعى برسالة الخليفة عمر بن الخطاب إلى يزيد جرد الثالث والتي تورد المرويات أنه أيضاً دعاه فيها إلى التوحيد والتخلي عن الزرادشتية وإعتناق الإسلام كي يتجنب الحرب التي كان ينوي الخليفة شنها على بلاد فارس. وبغض النظر عن موثوقية إسناد هاتين الروايتين وتفسير الرواة العرب بأنهما جزء من واجبات التبليغ بالرسالة المحمدية، فأنهما يفصحان، أو يفصحان، بلا شك، ليس فقط الوعي العربي الإسلامي المبكر ببلاد فارس وإمبراطوريتها، التي تضم العراق حينذاك، بل وأيضاً التفكير والتطلع المبكر عند العرب المسلمين إلى أنها، مثل إمبراطورية الروم البيزنطيين والأمم الأخرى المجاورة، والمعروفة آنذاك، أمم زائلة وأقلة وأنهم ورثتها على الأرض، وهو وعي انعكس حتى في القرآن الكريم في آيات عديدة تحدثت للمسلمين عن أمم خلت من قبلهم، وغير ذلك من الإشارات بأن المسلمين هم الورثة الجدد لتلك الأمم وإمبراطورياتها السائرة إلى زوال. ولكن كما في كل التحولات الكبرى في التاريخ، فإن ذلك الوعي بأولى حضارتي الفرس

والروم وإمبراطوريتيهما لم يكن خيالا فنتازيا، أو حلما عابرا، بقدر ما كان إستقراءا للتاريخ ومسيرته، ووعيا بضرورته في مرحلة كانت المنطقة تشهد فيها فراغا روحيا وإستراتيجيا، تمثل بضعف وتهالك تلك الإمبراطوريتين العظيمين ووصولهما إلى أرذل العمر، مما يعني ضرورة وحتمية بزوغ حضارة وأمة تملئ ذلك الفراغ الهائل وتطرح نفسها بديلا سياسيا وأخلاقيا وروحيا، وهي الفرصة التي كان العرب المسلمون يتهيأون للإستجابة لها والتحدي الذي يتهيأون لحمل رايته بكل قوة وإستعداد.

المذهل في ذلك الأمر كانت السرعة الفائقة التي بدأ العرب المسلمون فيها إنطلاقهم نحو تلبية نداء ذلك التحدي داخلهم والتي لم تأخذ منهم غير عقدين ونصف منذ البعثة المحمدية عام ٦١٢ ميلادية إلى عام ٦٣٦ ميلادية، حيث فتحوا بلاد الشام وأزاحوا عن فلسطين وسوريا النفوذ الرومي البيزنطي أولاً، ثم تلا ذلك بعام فتح العراق والإنقضاض على طيسفون، عاصمة الفرس الساسانيين، والتي سموها بالمداين، كما تبعوا كل ذلك بعد عامين بفتح مصر وضمها للخلافة بين عامي ٦٣٩ و ٦٤٢ ميلادية، طبعاً غير تلك الفتوحات التي شملت لاحقاً البلاد الممتدة من السند شرقاً حتى الأندلس غرباً. كيف يمكن تفسير هذه الإندفاع وسقوط أكبر إمبراطوريتين تستندان إلى حضارتين عظيمتين بتلك السرعة الهائلة، خاصة وأن العرب المسلمين لم يكونوا يومها لا دولة ولا حتى أمة، بل مجرد قبائل، معظمها من البدو، متناثرة على طول وعرض الصحراء تقودهم طليعة مقاتلين، هي حفنة من المؤمنين بالرسالة المحمدية وضرورة نشرها في باقي بقاع العالم؟ لا يمكن أن توفر التعليقات البسيطة، كالقول بضعف وإنحلال تلك الإمبراطوريتين، نتيجة إستنزاف قواها ومواردها المادية بالحروب وبالتالي حتمية أفولهما، أو حماس المسلمين وإندفاعهم تحت راية الجهاد والفوز بالجنة لنشر دينهم الجديد، الإجابة على هذا السؤال، إذ أن سقوط وبزوغ الدول والحضارات عملية أشد تعقيداً من كل ذلك، ولها متطلباتها وأسبابها التي تتجاوز حتى القانون العام بأن لا شيء يدوم وأن كل شيء خاضع للتغير.

فالواقع أن ذلك الحدث، أي سقوط الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية وسطوع نجم العرب المسلمين كان عملية تاريخية تراكمية إستمرت عقوداً، بل قروناً طويلة نجمت، من جهة، عن عوامل متشابكة، حولت الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية بلغة عصرنا الحالي إلى دول فاشلة مصيرها التفكك والزوال، ومن جهة ثانية، هيأت الظروف لعملية إحلال

وإبدال تاريخية طبيعية. البعض من هذه العوامل إقتصادي ويعود إلى استنزاف القوى المادية للإمبراطوريتين في غزوات وحروب وإنتفاضات، وبعضها الآخر سياسي، ويعود إلى ترهلها وإنهماكها بأزماتها الداخلية، في حين أن الصراع الضاري والطويل بينهما على المنطقة أضعفهما إلى درجة الإنهاك، دافعاً بشكل طبيعي إلى بروز طرف ثالث، أي قوة صاعدة، لم يكن بداً من أن يكونوا حينها العرب المسلمون الناهضين بإصرار إسطوري على حالة الفراغ الإستراتيجي الناشئة من تآكل الإمبراطوريتين وإنهيارهما. غير أن تاريخ أفول الإمبراطوريات وبزوغ أخرى على أرضها لا يمكن أن يعود فقط لمجرد ضعف الأولى وظهور قوة مضادة طامحة، إذ أن الشعوب والأمم، والرومان والفرس ليسوا استثناءً، لا تبني دولاً ثم تضع لها تاريخاً محدداً للصلاحيّة تنتهي بانتهائها، بل هي دائماً ما تتطلع إلى أن تكون دولها خالدة، غير مدركة، طبعاً، أن الواقع نفسه يتغير وأنها أفلة لا محال إذا ما عجزت عن مواجهة متطلبات التغير والتكيف وإعادة بناء ذاتها بطرق خلاقة أخرى.

هناك طبعاً نظريات عديدة بشأن أفول الإمبراطوريات وحلول غيرها محلها، تحاول كل في إطار المدارس الفكرية والسياسية التي تنتمي إليها، أن تفسر أسباب الإنهيار والحلول ونتائجه، وليس سقوط الإمبراطوريتين الرومانية والساسانية وسطوع نجم العرب إستثناءً منها في سياق التاريخ العالمي بإعتبارها أحداثاً تتكرر، حتى لو أنشأت وضعاً جديداً كل مرة. ولكن بعيداً عن منطق الفتح والانتصار، عند العرب المسلمين، ومنطق الغزو والهزيمة عند الفرس، فإن الأمر لا يبدو غير كونه نتاج لصراع الأضداد الذي يصل ذروته عادة بين إرادة الثبات، وبين تطور الواقع وشروطه الجديدة. في ذلك المنعطف التاريخي كان الإسلام الناهض، بكل عنفوانه الروحي، يقف على إحدى ناصيتيه يقود من ورائه جحافل القبائل العربية، التي كانت تنتظر تلك اللحظة من الزمن، لكي تغير كل نمط حياتها البدوي الصحراوي إلى حياة الحضارة والرخاء، في حين كانت تقف على الناصية الأخرى، أمم وإمبراطوريات إستهلكت حضاراتها وإنطفات ذاتها وحن موعدها لمغادرة مسرح التاريخ.

لقد كانت هناك هجرات عربية إلى بلاد ما بين النهرين، ربما منذ القرن التاسع قبل الميلاد، وفي فترات عديدة نجح العرب في إقامة دوليات عربية في بعض الجيوب، كما بينا في الفصل السابق، إلا أن الإنتصار العربي

الإسلامي الكاسح على الإمبراطورية الساسانية فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة، لم يعد فيه الصراع عليها، بين تلك الإمبراطورية وبين القبائل العربية، مجرد صراع على السهول الخصبة والمياه وطرق التجارة، وغير ذلك من العوامل الجغرافية والبئية، بل صراع حضاري، بكل معنى الكلمة، حيث تحمل، من جهة، نخبة عربية إسلامية إلى أتباع أراضي تزحف إليها، راية عقيدة روحية جديدة لكي تختبر مدى إستجابتها أو محاكاتها للقيم والثقافة والنظم التي جاءت بها تلك العقيدة، في حين تقف، من جهة ثانية، أمة فارسية مستنزفة روحياً ومادياً، أمام إجتياح عسكري وحضاري، يستثير فيها التحدي، لكنها لا تجد حينها لصدده غير كآبة الهزيمة والحيرة والترقب والتدبير. وفي الحقيقة فإن الصراع العربي الفارسي، الذي لا نزال نشهد صفحاته المتتالية، بعد أكثر من أربعة عشر قرناً، كان منذ البداية نموذجاً صارخاً على التفاعلات الإجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية الحادة التي عادة ما تجري على مسرح التاريخ الكبير وفي ميدان الإرادة والوعي، لكن دائماً في سياق التحديات التي تفرض على الأمم وقدرتها على الإستجابة إليها.

على أي حال، في الوقت الذي توارى فيه البيزنطيون أمام الزحف الإسلامي العربي إلى ما وراء بلاد الشام، محصنين حدودهم ودولتهم وعاصمتهم القسطنطينية، ومؤجلين منازلهم الكبرى مع المسلمين إلى قرون أخرى قادمة، حتى مجئ العثمانيين، فإن الساسانيين إنتهوا بعد سلسلة معارك استمرت بضع سنين، توجت بإنكسارهم النهائي في "معركة نهاوند" عام ٦٤٢ والتي أدت إلى سقوط متتال لمدن بلاد فارس، ومن ثم وقوع الهضبة الإيرانية برمتها بيد العرب المسلمين بعد حوالي عشر سنوات، وبالتالي نهاية الإمبراطورية بموت آخر ملوكها يزديجرد الثالث. طبعاً كانت معركة القادسية والتي إستمرت أربعة أيام بدءاً من ١٩ شباط (فبراير) ٦٣٦ هي الفاصلة في حسم الصراع لأنها هي التي أسست للهزيمة العسكرية والسياسية والنفسية لدى الفرس وأدت بهم إلى الإستسلام فيما بعد. وسواء أكان الأمر بحد السيف أو بالجزية التي فرضوها، أو بسبب الأخطاء الإستراتيجية والتكتيكية التي إرتكبها القادة الفرس في سلسلة المعارك التي جرت تلك الفترة، فإن العرب المسلمين أخذوا المبادرة بأيديهم وأمضوا حوالي عشرين عاماً حتى تمكنوا من فرض سيطرتهم السياسية على كامل أجزاء الدولة الساسانية التي كانت آخر إمبراطورية يشيدها الفرس. والواقع أن "معركة القادسية" التي كانت

مفتاح هزيمة الفرس تذكر بمعركة أخرى خاضها المسلمون العرب بعد حوالي مائة عام (٧٣٢ ميلادية) ولكن تلك المرة في أوربا، وهي "معركة بلاط الشهداء" التي هزم فيها العرب وقائدهم الأندلسي عبد الرحمن الغافقي شر هزيمة وأخفق العرب فيها من فتح أوربا، والتي ربما كان نجاحهم فيها، لو تحقق، قد غير من وجهة سير تاريخ البشرية قاطبة. ففي حين مهد فتح بلاد فارس لتوسع المسلمين شرقاً مثلما أبقي على إيران إسلامية حتى الآن، أوقفت "معركة بلاط الشهداء" الزحف الإسلامي على أوربا ومهدت الطريق بعد ذلك إلى سقوط الأندلس العربية الإسلامية، وعودتها إلى أحضان المسيحية الأوربية.

في نهاوند التي حشدوا لها ١٥٠،٠٠٠ من رجالهم خسر الفرس آخر فرصة لهم لإسترداد ملكهم وبلادهم من المسلمين، بل أنهم خسروا فرصة القيام بهجوم مضاد للإنقضاخ على الدولة الإسلامية الشابة في عقر دارها كما حذر عمار بن ياسر، والي الكوفة حينها، الخليفة عمر بن الخطاب في رسالة بعثها كي يستصرخه النجدة، فكان أن دانت إيران للعرب وبدأت فصلاً جديداً من قصتها معهم. غير أن تحول إيران إلى الإسلام، الذي خاض العرب الحروب تحت رايته، كان قصة أخرى، أخذت عقوداً، بل وقروناً طويلة حتى اكتملت فصولها. فالمعروف الآن أن الفرس، أو جلهم، لم يدخلوا إلى الإسلام مباشرة وفي السنوات الأولى من الفتح، بل أن الديانات الفارسية القديمة، وأهمها الزرداشتية، ظلت تمارس فترة طويلة في بلاد فارس، الأمر الذي يؤشر طبعاً إلى أن أسلمة إيران واجهت تحديات كبيرة، على الرغم من أن الديانة الرئيسية، الزرادشتية، كانت في مرحلة سقوط الإمبراطورية قد إستهلكت ذاتها، ولم تعد العقيدة أو حتى الطقوس تؤثر في العامة أو تستثيرهم، لأنها أنزوت لكي تصبح ديناً محصوراً في نطاق تحالف الكهنة ونبلاء البلاط وغريبة عن الناس العاديين. ومع ذلك فإن المثير في ذلك التحول الحضاري الكبير في تاريخ إيران، أي دخولها إلى الإسلام، هو احتفاظها بأهم خصائصها الثقافية، ودرعها القومي، وهي اللغة الفارسية، وعدم محوها أمام العربية، صنو الإسلام، وحافظة وجوده، في دلالة بارزة وأكيدة على أن اللغة هي الأداة الأكثر قدرة، وربما الوحيدة، التي تجعل من الأمة الناطقة بها مجموعة مترابطة بتاريخها مثلما تربطها بحاضرها ومستقبلها، مهما كانت الظروف السياسية وحتى الدينية التي تتعرض لها. إن كل ذلك يؤشر إلى ظاهرة أساسية إستمرت لحد الآن في مسيرة تلك العلاقة

المركبة والمعقدة بين الإيرانيين والعرب وخلصتها أنها، أي العلاقة، ظلت كما هو شأن أي صدام حضاري، رهينة نسق تفاعلات الإنسان مع البيئة وبالتالي سعيه الدؤوب لكي يتطابق ذلك النسق الديناميكي مع ذاته في إطار تلك العملية الدائمة لتشكيل وإعادة تشكيل هويته بأبعادها المختلفة.

بالنسبة لإيران كان الإجتياح العربي الإسلامي نقطة فاصلة في تاريخها بحيث أصبح ذلك التاريخ منذئذ مشطوراً إلى نصفيين، ما قبل الإسلام، وما بعده؛ الماقبل يعود إلى أمجاد العيلاميين والميديين والأخمينيين والساسانيين وحضاراتهم وفتوحهم والإمبراطوريات التي أقاموها، في حين أن المابعد جعل الإيرانيين جزءاً من شعوب الإمبراطورية والحضارة الأسلاميتين، شأنهم شأن الأتراك والهنود وغيرهم من الأمم المغلوبة، مما يعني وضعهم منذ ذلك الحين أزاء الآخر، الذي لم يكن، كما هو الآن، سوى العربي. وبالنسبة للعرب فلم يكن الأمر مختلفاً، فما كان لهم فتح الفتوح، وهي التسمية التي أطلقوها على "واقعة نهاوند"، إنتهت بعد قرون عديدة إلى دراما وجودية، حيث السؤال الشاغل، مالذي يجمعهم بالإيرانيين حين يكون إسلامهم غير الإسلام الذي يعرفونه، والذي نقلوه إليهم، وحيث تبعدهم اللغة والثقافة، والأهم من ذلك هيمنة النزعات والتطلعات القومية على ما تبقى من مرجعيات مشتركة بينهما. وبالنسبة للإثنين معاً فإن السؤال، الذي لا مفر منه هو، فيما إذا كان الإسلام الذي عرفوه وجربوه كل بطريقته، ووفق رؤيته، كان قوة فصل، أم قوة توحيد في تاريخهم المشترك المأزوم.

لن نجافي الحقيقة بالقول إذن بأن العلاقة بين العرب والإيرانيين أصبحت منذ ذلك المنعطف التاريخي الكبير محكومة بتلك الجدلية القائمة على الفتح والغزو، الكراهية والتقدير، الرفض والقبول، الغرور والإنبهار، وغير ذلك من الثنائيات التي لا تزال تتحكم في صورة ورؤية كل طرف منهما للثاني. فمذ البداية لم يكن إخضاع إيران للحكم العربي الإسلامي سياسياً وإدارياً أمراً ميسوراً، إذ تطلب الأمر فترة طويلة لإخضاع بلاد فارس للنظام السياسي والإداري للدولة الإسلامية الوليدة حتى بعد أن دانت لقوتها العسكرية ولزحف القبائل العربية المتطلعة للخروج من نطاق الصحراء وبسبب شحة مواردها إلى أرض السواد، منبع الخيرات واللبن والعسل. والواقع أن المدونات التاريخية، وحتى الإسلامية، لا تشير إلى حالة إستسلام حضاري تام كالذي حصل عند الرومان الذين دانوا بالحضارة الأغريقية بعد إحتلالهم، ولا حالة هيمنة وإخضاع كلي، كالتى حصلت مثلاً في بعض الدول خلال

الفترات الإستعمارية في عصرنا الحديث، بل أن القراءة الدقيقة لتاريخ تلك الفترة تشير إلى أن الإيرانيين احتاجوا إلى فترة من الزمن يستوعبون فيها الهزة التي أصابت كيان إمبراطوريتهم ودمرته وأصابت حضارتهم وشخصيتهم القومية في الصميم قبل أن يقبلوا بوعي وطواعية على الإسلام ثم ينخرطوا فيه كشركاء مساهمين في بناء حضارته المتصاعدة.

لم يكن حكم الخلفاء الراشدين والفترة الأولى من العصر الأموي سوى جزءا من زمن الصدمة والإرتباك الذي اجتازه الفرس وهم يرون عساكر العرب يشددون قبضتهم على بلادهم بينما تأتيها جحافل القبائل العربية لتستوطنها. ومع إستعادة الوعي شهدت الفترة المتأخرة من العصر الأموي بعض الإنتفاضات الصغيرة التي كانت تتدلج بين الحين والآخر، هنا وهناك، ضد ولاية الدولة الأموية وقادتها العسكريين الذين لم يتورعوا عن القيام بأشكال متعددة من الإنتهاكات، كان بعضها تعبيراً فاضحاً عن ممارسة عصبيتهم العربية ضد الفرس. ولعل تنامي مشاعر الضغينة والحقد عند الفرس ضد هؤلاء الولاة هو الذي حدا بهم في النهاية إلى التحالف مع العباسيين والعمل على إسقاط الدولة الاموية وقيام الخلافة العباسية والتي تشير الكثير من الأدلة التاريخية إلى أنها لم تكن ممكنة دون مشاركة الفرس الذين كان لهم الباع الأطول في تأجيج وتنظيم الثورة ضد الأمويين وإنطلاقها من بلادهم. ف شخصية مثل "بكير بن ماهان" تعتبره المدونات الفارسية، وبعض الكتابات العربية، مهندس الثورة، في حين أن صهره "أبو سلمة الخلال" و غلامه "أبو مسلم الخراساني"، اللذان تخليا عن إسميهما الفارسيين، كما هي العادة آنذاك، هما الأنشطة في تنفيذها عبر سلسلة من حركات التمرد والإنقلاب على سلطة الأمويين إنتهت بالقضاء عليهم نهائياً. ولم يكن قتل الخليفة العباسي الثاني "أبو جعفر المنصور" للخراساني في مؤامرة مشهورة، ومن ثم نكبة البرامكة على يد حفيده "هارون الرشيد" إلا دليلاً على أن مقاومة الفرس للحكم العربي إستمرت في عهد العباسيين أيضاً، وما لبثت أن تحولت إلى عقر دار الخلافة، لكنها تحولت حينئذ إلى نوع من الشراكة في الحكم، وهو ما إستمر حتى نهاية الخلافة العباسية. أما على الأرض الإيرانية ذاتها فلم ينقض القرن الثاني للفتح الإسلامي إلا وكانت إيران تشهد ولادة دويلات فارسية تمتعت بنوع من الإستقلالية فاقت الحكم الذاتي. كانت أولى هذه الدويلات هي الإمارة الطاهرية التي نشأت عام ٨٢٠ ميلادية في ظل الصراع بين الخليفين الأخوين الأمين والمأمون، ثم ما لبثت أن قامت طيلة

الفترة اللاحقة إمارات الصفاريين السامنيين والبويهيين والغزنويين ثم السلاجقة، قبل أن تسقط الخلافة العباسية على يد المغول عام ١٢٥٨ ميلادية والذين إحتلوا إيران وهم في طريقهم إلى عاصمة الخلافة، بغداد.

ما يعنيه كل هذا أن معظم الأراضي الإيرانية خضعت للحكم العربي المباشر حوالي ١٨٠ سنة فقط، كانت مليئة بالثورات والحروب والقتل، في حين أنها تمتعت باستقلالية سياسية كبيرة للفترة المتبقية من الحكم العربي لها الذي دام رسمياً نحو ٦٠٠ عاماً. إن خلاصة ذلك هو أن إيران أقامت نموذجها الخاص بالتكيف والتأقلم السياسي مع الحكم العربي، قائم بالطبع على إدراك موازين القوى آنذاك، غير أنه قائم أيضاً على قدرة المزج بين الممانعة والمقاومة والمحاكاة والإنجاز التي أظهرها الإيرانيون وهم يتعايشون مع العرب الذين يحكمونهم وبما جاؤا به من دين جديد وحضارة جديدة لم يلبثوا أن تشبعوا بها، بل صاروا من صناعها ومجديها، مضيفين إليها، بطبيعة الحال، الكثير من تراثهم وأفكارهم وروحهم القومية في عملية تلاقح وبناء حضاري مشترك فريدة في تاريخ الفتوحات الإسلامية للأمم الأخرى. إن مساهمة الفرس في الحضارة والتراث الإسلاميين هي خلاصة قصة تحول الإسلام من مجرد دين وعقيدة مبنية على قول "لا إله إلا الله محمد رسول الله" إلى بناء فقهي وفكري وتشريعي وفلسفي، وإلى نظام سياسي وإداري ومنظومة حياة متكاملة بما قدمه العلماء والمفكرون الفرس في شتى المجالات من إسهامات كانت في حقيقتها تأسيسية لسبقهم في ذلك الأمم الأخرى التي التحقت بركاب الإسلام فيما بعد والتي أضافت إليه من تراثها الكثير.

غير أن القصة الأكثر إثارة في مسيرة إيران منذ الحكم العربي لأبد وأن تكون الفصل الخاص بأسلمة إيران وبقائها إسلامية كدولة ومجتمع على مدى أربعة عشر قرناً على الرغم من كل التحديات التي واجهتها تلك المسيرة، وخاصة النزعة القومية العارمة التي إحتفظ بها الإيرانيون، وحتى في ذروة السيطرة العربية، والتي تمثلت بالشعبوية كتيار إجتماعي ثقافي فكري، أو تلك التي بلغت ذروتها في بعض الثورات المسلحة، مثل الثورة البابكية. وفي حين أن إنتشار الإسلام في إيران كان بنفس الطريقة التي جرى فيها في بلدان ومجتمعات أخرى، أي بقوة السلاح، من ناحية، وبالجزية، من ناحية ثانية، وبتقديم نموذج من القيم الروحية والأخلاقية السامية، من ناحية ثالثة، إلا أن إيران تبقى حالة فريدة، لأنها صنعت بالتالي ما يمكن أن نسميه بإسلامها الخاص الذي يقف اليوم نموذجاً متفرداً بحد ذاته أمام التيار الإسلامي العام

الذي لا يزال سائداً في دول المنطقة. وسواء أكان الأمر يتعلق بإستسلام الإيرانيين لقدرهم، أو تقبلهم الطوعي للإسلام كعقيدة تملأ الفراغ الروحي الذي سببته هزيمة الحضارة الفارسية والديانة الزرادشتية، فمن الواضح أنهم، أو السواد الأعظم منهم، إختاروا الإسلام عن قناعة وإيمان، بل وإيضاً عن إرادة في أن يحصلوا من خلال ذلك على إعتراف العرب بهم وبثقافتهم وحضارتهم، وبالتالي تحقيق المساواة معهم، في تكافؤ يعدل من الميزان الذي إختل عندما وقعوا تحت السيطرة العربية. ولعل تفسير ذلك هو أن الإيرانيين، بعد أن يأسوا من مقاومة العرب وإعادة بناء دولة فارسية، مالوا شأنهم شأن أي شعب آخر، إلى اللين والرق، وبسبب الإرتباط الحاصل مع السوق الواسع الذي أنشأته الدولة العربية والنموذج القيمي الذي قدمه الدين الجديد لم يجدوا مبرراً إلى إعادة إحياء الديانات القديمة لديهم أو إنتاج ديانة جديدة، فنحوا بإتجاه الإسلام الذي وفر لهم الفرصة سريعاً بأن يقدموا مساهماتهم فيه، وفي أحيان كثيرة أن يكونوا من المجددين فيه.

حقاً أن قروناً عديدة إنقضت قبل أن تصبح إيران برمتها، وأعني بذلك سكان الريف المترامي والفلاحين والمعدمين، إسلامية، إلا أن ليس بالإمكان تجاهل حقيقة أن النخب الإجتماعية والسياسية والفكرية كانت الأسرع تقبلاً للدين الجديد مما سهل من عملية إندماجها بمركز وباقي أطراف الدولة الإسلامية الوليدة وإيضاً عجل بفترة التلاقح الفكري بين الجماعتين، حيث قدمت بلاد فارس، التي كانت أطول باعاً وأكثر تقدماً في الفكر والعلوم والإدارة مساهمتها الفعالة في بناء الحضارة الإسلامية، فكانت بذلك شريكة للعرب ولأمم أخرى في تجربة فريدة في تاريخ الإسلام، بل وفي تاريخ البشرية حيث تساهم الأمم المغلوبة في دعم وتطوير مشروع تغيير على المستويات السياسية والحضارية والجغرافية لأمة غالبية.

وبقدر تعلق الأمر بإطروحة هذا الكتاب وهو إثارة الأسئلة الجوهرية بشأن إشكالية العلاقة التاريخية بين العرب والإيرانيين، فإن الإسلام أصبح منذ تلك الفترة الحيز الذي تجري من خلاله تلك العلاقة المحيرة في واحدة من أكثر أشكال حالات الصراع التاريخي والسياسي داخل الدين الواحد إستثارة للتنافر والتناقض، وربما أيضاً أطولها تاريخياً. فعلى مدى ١٤٠٠ عاماً تجذر الإسلام في عقول وقلوب الإيرانيين كعقيدة وحضارة وثقافة يصعب إقتلاعها، بل أن إيران تقف اليوم بإعتبارها الدولة الوحيدة في العالم التي تقيم نظاماً يرتكز دستورياً وسياسياً وإجتماعياً على الإسلام. ومع ذلك فإن إيران هي اليوم الدولة

الأكثر بعداً عن المحيط العربي الإسلامي الذي تتشارك معه بالبيئة الجغرافية، وكان الأمر ترسيخ للقاعدة الأزلية بأن المجتمع الإنساني، حتى ولو إشتراك الناس فيه ببعض الخصائص الثقافية، ليس فقط مجرد تجمع أفراد، بقدر ما هو علاقة وتبادل بينهم على الأرض والمصالح والقوة، مما يعيد طرح السؤال، هل أن الإسلام، في هذا الحالة، قوة فصل أم قوة توحيد؟ ومن دون محاولة توجيه اللوم لأي طرف في إدامة هذه الإشكالية المزمنة التي هي نتاج طبيعي لصراعات الهوية من خلال توليفة من الحقائق والأوهام، فإن العرب السنة لا بد وأن يتحملوا قسطهم من سوء الفهم، أو التنافر، أو حتى الكراهية، بسبب ذلك الإرث الشوفي السحيق الذي نظروا به إلى الإيرانيين كمجرد أعاجم وموالي، أو ركز على الخطاب القومي الإيراني والعصبويات الفارسية، أو على تشييع إيران، شاحين النظر عن حقيقة أن الإسلام قد وحد كل الأمم والشعوب التي انضوت تحت لوائه وصهرها في بودة التوحيد، وجعل منها أمة واحدة. فالحقيقة البينة هي أن العرب السنة، بالأقل في العراق ومنطقة الخليج، لا ينظرون إلى الأتراك ولا إلى الباكستانيين أو الأندونيسيين وغيرهم من الشعوب المسلمة بنفس النظرة المتشككة والدونية التي ينظرون بها إلى الإيرانيين، علماً أنهم الأقرب إليهم جغرافياً والأكثر تماساً معهم في نواحي كثيرة، مما يعني وجود مشكلة حقيقية هم أيضاً طرف فيها بقدر ما أن سياسات الحكومات الإيرانية المتعاقبة، وبعض الأطراف والنخب الإيرانية هي الطرف الثاني فيها.

وبعد، فإن كل ذلك يطرح تساؤلات بقدر ما هي إفتراضية، إلا أنها تفرض نفسها بقوة خلال الصراع الحالي، وهي هل كان العرب المسلمون سيصبحون في وضع أفضل الآن لو أنهم لم يفتحوا بلاد فارس قبل ألف وأربعمائة عام أو يحولوا أهلها إلى الإسلام؟ وهل كان الشرق الأوسط ومنطقة الخليج سيصبحان في وضع أكثر أمناً وإستقراراً عما هو عليه الآن لو أن إيران لم تكن دولة مسلمة، أو ليست شيعية؟ وهل كانت إيران ذاتها ستتخذ مساراً آخر؟ وكانت ستصبح في حال أفضل مما عليه الآن لو أنها لم تتحول كأمة إلى الإسلام وتتبناه كطريقة حياة وإنتهت به أن تصبح دولة ذات حكومة إسلامية؟ طبعاً كل هذه أسئلة إفتراضية، كما قلنا، وقد يكون مضى أوانها، لكنها لا يمكن أن تسقط من أية محاولة جادة لدراسة الإشكاليات الجيوستراتيجية القائمة والتي تحيط بالعلاقات بين الأمتين وفي إطار تاريخهما المازوم المشترك. فإذا كانت إيران هي كسروية وشاهنشاهية

وخمينية، والإيرانيون مجوساً وعجماً وصفوين، كما لا يزال يرى فيهم الكثير من العرب السنة، فإن معنى ذلك بكل بساطة هو أن أسلمة إيران ذهبت هباءاً وعبثاً، وأن الفتح لم يكن سوى خطأ تاريخياً لم يكن بالإمكان تداركه. أما إذا كانت الأسلمة مجرد خضوع للهيمنة العربية كما يرى بعض المتشددین الإيرانيين، أو محاولة لأيرنة الإسلام، كما يراها البعض الآخر منهم، فإن معنى ذلك أيضاً، هو أن الإيرانيين استسلموا لهزيمة قومية طالت لكل هذه القرون، وحاولوا أما بالتقية أو بالتدليس التعايش معها.

معنى كل ذلك واضح، وهو أن كلا الطرفين وبعد كل هذه القرون، لا يزالان يحملان الكثير من الأوهام والخيالات المريضة والغرور والتبجح في تصوراتهما آزاء أحدهما الآخر، مثلما يحملانها عن تاريخهما المشترك، وحتى عن مساهماتهما، وما أضافته كل أمة منهما من طاقات في بناء الحضارة الإسلامية، التي لا يزالان ينظران إليها، ويا للتناقض، باعتبارها وعائاً جامعاً. إن جوهر هذا التناقض يتلخص بأن العرب تناسوا أن الإسلام، الذي رفعوا رايته تسامى على القومية والعرق، ووحد بين شعوبه على أساس العبودية لله (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون) و (يا أيها الناس إنا خلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير)، ولكنهم أخفقوا في أن يحولوا ذلك إلى واقع، في حين أن الإيرانيين ظلوا في حيرة من أمرهم بين التشبث بالقومية الإيرانية، وتعريف الذات والهوية بها، ومن ثم رفض الذات الإسلامية الكبرى، وبين محاولة بعث نسخة إيرانية من الإسلام وهي التشيع، وجعلها جانباً جوهرياً من الهوية الإيرانية، وهو ما سنناقشه في الفصلين القادمين.

(٤)

إسلام في طريق آخر

"ما سل سيف في الإسلام مثل
ما سل على الإمامة في كل
زمان"

(الشهرستاني/ الملل والنحل)

في مطلع القرن السادس عشر الميلادي كانت إيران مرة ثانية على موعد مع التاريخ، وكما هي في كل مرة، كانت المنطقة أيضاً على نفس الموعد في دورة من دورات المغامرة التاريخية، حيث تضع ورائها مرحلة من مراحل مسيرتها القلقة والمتحولة، ولكن الحيوية دائماً، في مسعى جديد لإعادة إكتشاف ذاتها الحضارية، وفقاً لتلك الديناميكية التي طبعت شعوبها وأرضها منذ القدم. كانت المنطقة وبضمنها إيران تبحث عن محاولة للنهوض من أعباء الفترة الحالكة في تاريخها الذي دشتته غزوات المغول والتاتار من الشرق والحروب الصليبية من الغرب والتي أثارت فوضى وإضطراباً سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً لا مثيل له منذ قرون عديدة. فمذ سقوط الخلافة العباسية في بغداد عام ١٢٥٨ على يد المغول وقبل ذلك سقوط الدولة الفاطمية في مصر والزحف الصليبي الإسطيطاني في بلاد الشام وقعت المنطقة برمتها في براثن فراغ جيوسياسي مذهل أصبحت فيه مكشوفة أمام التدخلات والغزوات الأجنبية والإنهيارات الداخلية والتي مهد لها ضعف الدولة العباسية وعجزها عن قيادة منطقة بهذه التشكيلة الواسعة من الأمم والأعراق والأديان والمذاهب وإنكشافها أمام دول وإمبراطوريات وشعوب ناهضة تتازعها الرغبة في الهيمنة على المنطقة والعالم.

فلم يكد القرن الخامس عشر الميلادي ينقضي حتى شهدت إيران نهاية حكم دويلة الآق قويونلو، أو الخروف الأبيض، وهي قبيلة تركمانية حكمت من عاصمتها آمد ثم تبريز، البلاد الممتدة من شرق الأناضول إلى أذربيجان وفارس والعراق وأفغانستان وتركمنستان، حيث إنهارت هذه الإمارة عام ١٥٠٢ على يد الصفويين الذين انهوا بذلك حقبة من تاريخ إيران المضطرب، حكمتها خلالها قبائل مغولية أو تركية، مثل الجلائريين والسلاجقة والتيموريين والغزنويين. كانت تلك الفترة التي امتدت ثلاثة قرون والتي هي نتاج الغزو المغولي إحدى أسوء الفترات في تاريخ إيران، مثلما كانت في باقي مناطق الإقليم، حيث أدت الحروب المتتالية وتتابع الدويلات وإستخدامها المفرط للقوة العسكرية إلى تدمير أسس ما تبقى من حضارات فيها عن طريق النهب المنظم للثروات وترك البلاد غارقة في الفوضى والفساد والتخلف.

ينحدر الصفويون، والذين يعتقد أنهم من الأتراك أو التركمان، من أحد الشيوخ المتصوفين ويدعى "صفي الدين الأردبيلي" الذي تورد الأخبار أنه أنشأ طريقة صوفية في القرن الرابع عشر سعت إلى محاربة الفساد الديني في ظل التمزق السياسي والفوضى التي خلفها الإحتلال المغولي وفترات الإنحلال التالية له والعودة بالإسلام إلى جذوره ونقائه الأولى. ومهما كانت الأسباب فإن ما بدأ كحركة احتجاج روعي لإعادة الطهورية إلى الإسلام تحول على يد سلالة صفي الدين إلى حركة تشيع نشطة حيث أعلن حفيده صدر الدين خواجه علي سياهبوش تشيعه واتخذ من الإثنى عشرية مذهباً. وخلال عقود طويلة قام أحفاد صفي الدين الذين إدعوا فيما بعد إنتسابهم إلى آل البيت بتنظيم صفوفهم والعمل على بث الفكر الشيعي كعقيدة مجندين مجموعات الشيعة الذين تعرضوا لمضايقات وقمع من قبل العثمانيين.

ولم يلبث حفيد الأردبيلي الخامس إسماعيل حتى إنقضى على دولة الخروف الأبيض وباقي الإقطاعيات التي كانت تحكم بعض المقاطعات والأقاليم وتوحيد أجزاء كبيرة من إيران وتأسيس الدولة التي عرفت فيما بعد بالدولة الصفوية. ومثلها مثل باقي المنطقة كانت إيران حينذاك سنية المذهب، على وجه العموم، مع وجود تجمعات ومراكز شيعية رئيسية مثل آوه وكاشان وسبزوان وقم، التي بدأت تصبح مركزاً عقائدياً مهماً للشيعة بسبب وجود مرقد السيدة فاطمة بنت الإمام موسى الكاظم هناك. وتعود جذور التشيع في إيران إلى العقود الأولى من إنتشار الإسلام وخاصة أثناء الخلافة الأموية

حيث هرب الكثير من أنصار الإمام علي بن أبي طالب إليها خشية من الإضطهاد الأموي، ولكن ربما كان تولي الإمام علي الرضا بن موسى الكاظم ولاية العهد لفترة قصيرة أثناء خلافة المأمون، وما رافقها من تطورات، هي الفترة التي شهدت بواكير نمو التشيع في إيران والتي قامت بها أيضاً نهاية حكم العباسيين دولة البويهيين الشيعية، الذين كانوا على الرغم من تشيعهم يقرون بخلافة الخلفية العباسي. إلا أن إسماعيل وعقب تتويجه ملكاً عام ١٥٠١ خطا خطوة أكبر فأعلن فرض المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة وأمر أن تكون خطب المساجد بإسم الرسول (ص) وآله والإمام علي بن أبي طالب والأئمة الشيعية الباقين، في خطوة جعلت من مملكته ومن إيران كلها بعدئذ أول دولة شيعية في التاريخ الإسلامي. ولم تكن محاولات إسماعيل لفرض التشيع تجري دون مقاومة إذ أنه منذ الوهلة الأولى إصطدم برفض قوي من رجال الدين السنة حيث يروى أن بعض خطباء الجمعة في تبريز، التي إستولى عليها إسماعيل وجعلها عاصمته، رفضوا الإنصياع لأوامره فما كان منه إلا أن أمر بضرب أعناقهم على رؤوس الأشهاد مما أصاب الآخرين بالخوف والهلع فلاذ البعض منهم بالفرار، بينما إنصاع آخرون للأمر الواقع.

وخلال فترة حكم إسماعيل كان تشيع إيران يجري بشكل حثيث ضمن نفس سياق توحيدها تحت راية الصفويين في مساريين متناظرين، تأكيداً، ومنذ البداية على أن المشروع الصفوي هو مشروع قومي لإعادة بناء إيران وإخراجها من تبعات حوالي ١٠٠٠ عام من حكم وسيطرة غير الإيرانيين، سواء أكانوا عرباً أم أتراكاً أم مغولاً، ولكن في إطار الإسلام الذي كان قد أصبح مرجعية أساسية وجزءاً عضوياً لا فكاك منه من الهوية الإيرانية. وإذا كان العنف والإرهاب، اللذان إمتاز بهما الصفويين عموماً، هما الوسيلة التي استخدمت لترويع الناس وفرض التشيع عليهم، فقد كان محتماً على الصفويين أن يلجؤا إلى الأسطورة التي تجمع بين روايات شيعية بعضها موثق وبعضها الآخر موضوع، وإلى الفكر الإيراني الزرادشتي القديم، وإلى فولكلور مستحدث في توليفة أدبولوجية فريدة كان الهدف منها ترسيخ منهج تشيعي إختطوه على هواهم لدى عامة جاهلة بالتشيع كما عرف عبر العصور. كانت قمة الأسطورة قد تمثلت بإدعاء إسماعيل أن قيامه بنشر التشيع إنما جاء من وحي تبليغ جاءه من رؤية الامام المهدي الغائب، مما يعني أنه كان يحمل

رسالة ويؤدي واجبا، وإذا ما ربطنا ذلك بالنسب العلوي الذي إدعاه الصفويون لاحقا، فإن الأمر بربمته يبدو تقويضا إلهيا لا محيد عنه. علاوة على ذلك كانت هناك حاجة أيضا إلى نشر التشيع كعقيدة راسخة من خلال الأساليب السلمية، أو ما يسمى في عصرنا الراهن بعمليات التعبئة الجماهيرية والدعاية وغسل الدماغ مما يعني الحاجة إلى مهيجين ودعاة، ولكن أيضا إلى مؤدجين ومنظرين فكريين يدعمون توجهات النظام الجديد. ولهذا السبب كانت هناك حاجة ماسة للمزيد من رجال الدين والمشايخ الشيعة للإستعانة بهم في العمل الدعوي وبث العقيدة، ولسبب يعود حتماً إلى نقص هؤلاء الرجال في إيران توجهت أنظار إسماعيل إلى منطقة جبل عامل في لبنان التي كانت آنذاك أحد معاقل الشيعة وفطاحل علمائها للإستعانة بهم في العمل على ترسيخ المعتقد ومبادئ التشيع في نفوس الإيرانيين، غير أولئك الذين كانوا في النجف الأشرف الذين ربما اختاروا الإحتفاظ باستقلاليتهم، أو فضلوا البقاء لأسباب أخرى. وسواء أكان الأمر نتيجة إغراءات مادية، أم رغبة في نصره المذهب ودعمه وترسيخ دعائمه في الدولة الشيعية الناهضة، أو هروبا من الإضطهاد التركي العثماني فإن العشرات من كبار العلماء والفقهاء إنتقلوا من جبل عامل إلى إيران حيث عملوا في حقول التشريع والفقه والقضاء في مختلف المدن الإيرانية، ولكنهم وضعوا أيضاً لبنة علاقة تاريخية بين إيران ولبنان سيكون لها تبعات كبيرة فيما بعد.

جاءت حركة تشيع إيران في مرحلة كانت تمر بها المنطقة بفترة إنتقالية شهدت نهوض قوة جديدة هي الدولة العثمانية التي كانت إحدى ركائز بنائها هي إقامة الخلافة الإسلامية وفق العقيدة السنية، مما يعني أن الصدام كان محتماً بين مشروعين سياسيين يتلبسان لباس العقيدة ويحاولان سد الفراغ الإستراتيجي الجديد في المنطقة ويتنازعان على قيادة الأمة الإسلامية. فبعد أن فرغ إسماعيل من بسط سلطته على إيران والقضاء على منافسيه وتمكن من تدعيم الوحدة السياسية لدولته، كان طبيعياً أن يعد العدة لمواجهة العثمانيين السنة الذين ما كانوا سيصمون آذانهم أو يغمضوا أعينهم عما يجري في إيران بعدما أيقنوا الخطر الذي يمثلونه عليهم، كما لا يمكن أن يقبلوا بتحدي عزمهم على إعادة إحياء الخلافة الإسلامية التي أعلنها السلطان سليم الأول فعلاً لنفسه رسمياً عام ١٥١٤.

مع تولي سليم الأول مقاليد الحكم في الإستانة كانت التوترات قد تصاعدت بين البلدين كما ازدادت خشية العثمانيين من نمو قوة الصفويين وتهديدهم للدولة العثمانية، فعزم على شن الحرب على الصفويون للقضاء عليهم وإنهاء الدولة الشيعية التي أقاموها والتي إعتبرها خنجراً فصلت مشرق العالم الإسلامي السني عن مغربه. كان سليم الأول من طراز إسماعيل الصفوي في عنفه ودمويته ولجؤه إلى الدفاع عن العقيدة كمبرر للقضاء على الخصم، ولم يتوانى في سعيه ذلك أن يأمر بحصر أعداد الشيعة المنتشرين في تخوم السلطنة ثم يأمر بقتلهم جميعاً في مذابح شهيرة راح ضحيتها الآلاف من الشيعة والعلويين، قبل أن يتوجه إلى المعركة الكبرى مع إسماعيل لإسقاط الدولة الصفوية وإجتناث تشيعها.

وبعد إستعدادات ومناورات بين الطرفين التقى الجيشان، يقود العثمانيين السلطان سليم الأول، ويقود الصفويون الشاه إسماعيل في جالديران، شرق الأناضول يوم ٢٣ آب (أغسطس) ١٥١٤ حيث إنتهت المعركة بانتصار القوات العثمانية، ومن ثم مضى العثمانيون لإحتلال تبريز، عاصمة الدولة الصفوية، بعد حوالي إسبوعين من ذلك. غير أن معركة جالديران وعلى الرغم من النصر العسكري الذي تحقق بها للعثمانيين لم تكن حاسمة، حيث أن سليم الأول قفل راجعاً إلى بلاده بعد فترة منهكاً وقلقاً من ترك السلطنة تواجه تحديات أخرى من ناحية، ومن ناحية ثانية منشياً بالنصر ومطمئناً للمكاسب التي حققها، غير راغب في إقتفاء أثر إسماعيل الصفوي والتخلص منه نهائياً. وسواء كان الأمر قراراً خاطئاً من الناحيتين العسكري والسياسية، أو نتيجة لتعب الجيش العثماني وتمرد بعض قادته أو لحسابات أخرى تتعلق برغبة العثمانيين بأفضلية التمدد غرباً في أوربا النصرانية، فإن توقف سليم الأول أحبط محاولة العثمانيين للقضاء على الدولة الشيعية وسمح للصفويين بتجميع قواتهم من جديد وإعادة بناء دولتهم التي ظلت شيعية حتى بعد زوال حكمهم.

لذلك لم تكن معركة جالديران مجرد واقعة حربية كالمئات أو الآلاف من المعارك التي شهدتها المنطقة عبر ماضيها، بل أنها كانت نقطة تحول كبرى في تاريخ المنطقة الذي أخذ الآن بعداً جديداً لأول مرة، ألا وهو الصراع الطائفي داخل الإسلام نفسه بين الأغلبية السنية والأقلية الشيعية، والذي سيترسخ منذ ذلك الوقت في الوعي الجمعي لدى الطائفتين وإلى الآن. كان الخلاف الشيعي السني منذ ظهر محصوراً في السجلات الفقهية والفكرية

وفي المواقف من المواقع التاريخية المتنازع عليها، يتطور بعض الأحيان إلى ثورات وإنتفاضات، ولكنه لم يصل أبداً إلى انفصال سياسي شامل في كيانات متحاربين يجران ورائهما أفراد الملة في حروب دموية تكفيرية راح ضحيتها أعداد لا تحصى من المسلمين. كانت النتيجة الأبرز للمعركة غير الفاصلة هي أنها قسمت المنطقة لأول مرة في تاريخها الإسلامي على أساس سياسي - مذهبي من خلال تقاسم النفوذ بين دولة فارسية أصبح لها مركزية شيعية تسيطر على إيران وبعض أجزاء الخليج وتتأوب إحتلال العراق، وبين دولة تركية عاصمتها الإستانة وتحتل العالم العربي السني باسم الخلافة الإسلامية، مما خلق حالة إستقطاب حاد وصراع للسيطرة على المنطقة ستمتد آثارها ونتائجها قروناً لاحقة.

وفي حال إيران فإن المهم في الأمر أن لا شوكة الصفويين إنكسرت نتيجة معركة جالديران ولا عزيمتهم على نشر التشيع إنطفأت، حيث خلف إسماعيل الذي مات بعد عشر سنوات إبنه طهماسب الأول والذي ثابر على خط والده في نشر التشيع وتوسيع نفوذه. وفي عهد طهماسب الأول حصل تطور نوعي في مفهوم التشيع وعلاقته بالحكم والذي سيترك أثراً بارزاً على الفكر الشيعي ومفهوم الحكم أو الإمامة الذي ظل منذ غيبة الإمام الثاني عشر محمد المهدي في ما يدعى بالغيبة الصغرى عام ٨٧٤ ميلادية قائم على أساس إعتبار الشيعة الحكام السنة مغتصبين للإمامة مما لا يجوز موالاتهم. كانت الدولة الشيعية الجديدة بحاجة للشرعية بما يتسق مع النهج الشيعي في الولاية، وهو الأمر الذي وجد له الشاه إسماعيل حلاً بأن طرح نفسه نائباً للإمام وباباً للمهدي، وهي تخریجة حلت لإسماعيل إشكالية السلطة الشيعية في غيبة الإمام، وفي نفس الوقت وحدت بين السلطة والمذهب، وهو أمر ما كان بالإمكان نشر التشيع دونه.

لم يكن لطهماسب الذي تولى السلطنة وهو ابن الحادية عشرة أن يدعي دعوة أبيه في النيابة عن الإمام إلا أنه وجد ضالته في أهل الحل والعقد من العلماء الذين طوروا نظرية كانت قد طرحت من قبل تتعلق بالنيابة عن الإمام في عصر الغيبة، تم بموجبها تقاسم السلطة بين الشاه الذي أصبح يتولى أمور الحكم وبين الفقيه الذي يتولى أمور الفقه والشرعية والدين، وهي توليفة سوف تعرف في ما بعد بولاية الفقيه قبل أن تتطور لاحقاً إلى نظرية سياسية مختلف عليها وبشأنها بين مراجع الشيعة وكبار علمائهم. كانت الصيغة التي رتبها الشيخ علي عبد العال الكركي، وهو من العلماء الذين إستقدمهم

إسماعيل من جبل عامل اللبناني، تقوم على مبدأ الشراكة بين الشاه وبينه، وهي صيغة في الواقع كانت شبيهة بتوزيع الأدوار بين السلطان العثماني والقائم بمنصب شيخ الإسلام في عصره، أو حتى صيغة الشراكة بين آل سعود ومحمد بن عبد الوهاب التي قامت عليها التجربة الوهابية السعودية فيما بعد، غير أنها بطبيعة الحال أصبحت أكثر تجذراً في العقيدة الشيعية ونظرية الحكم التي أقامتها والمستندة إلى فكرة الولاية.

والواقع أن الخطوة التي قام بها طهماسب بتولية الكرسي أمور الدين وأختصاصه هو بأمور الدولة، بغض النظر عن طابعها السياسي الوصولي، كانت جذرية بكل المعايير، إذ أنها حاولت حل الإشكالية الشيعية المتأصلة في قضية الإمامة في عصر الغيبة، التي حالت قروناً طويلة بين الشيعة وبين كرسي الحكم. كانت الإمامة عند الشيعة محصورة بقرار أو وصية إلهية بالأئمة المعصومين من أي خطأ ومن النقص وإتيان الباطل وهي تأتي عندهم بعد النبوة في حين أنها أصبحت منذ الآن قراراً دنيوياً مفوضاً. وطالما أن الأمر يمس موضوعاً الحكم والسلطان والحلافة فلم يقتصر تأثير ذلك على إيران أو الشيعة فقط، بل نقلت هذه الخطوة الثورية الصراع الشيعي السني من سجالات الفكر والفقهاء إلى صراع سياسي للسيطرة والحكم والهيمنة في العالم الإسلامي. كان التشيع منذ ظهر مجرد حركة ثورية ضد الجور والفساد، ومن أجل العدالة وطمهورية الإسلام، والإستتلاف عن السلطة وتأجيل إحقاق العدل الإلهي حتى ظهور الإمام الغائب، لكنه مع نشوء الدولة الشيعية المتجسدة بالدولة الصفوية، أصبح نظام حكم قائم تدعمه نظرية سياسية في الإمامة أوجدت قطعاً مع الإجماع الشيعي القديم على غصبية السلطة في عصر الغيبة، وتأكيد شرعية سلطة غير الإمام ما دام كونه شيعياً، فوضعت نفسها بذلك في صراع محتدم أمام العالم السني الرافض منذ عصر الفتنة الكبرى لنظرية النص والتكليف الإلهي.

على مستوى الداخل الإيراني كان التحول هذه المرة مذهلاً وكأنما وجدت إيران أخيراً ضالتها عبر بحثها الدائب عن نفسها وروحها وهويتها ودورها في المنطقة الذي ضاع منها لنحو ألف عام. حقاً أن تجارب الشعوب تؤكد عامة أن حياتهم دائماً ما تكون متناغمة مع فترات حكم الملوك والأباطرة وتواتر الأجيال وأن نهاية كل إمبراطورية أو دولة وبداية أخرى هو بمثابة لحظة حصاد حيث يعاد كل شيء من جديد، إلا أن التحول هذه المرة بدا أكثر تناعماً وكأن روح إيران المسافرة أبداً عبر التاريخ قد وجدت ضالتها

ومستقراً لها في الزمن. ولا يمكن مهما قيل عن التتكيل والتعبئة وعمليات التلاعب بالعقول، وغير ذلك من وسائل نشر المذهب التي مارسها الصفويون، أن تكون هي وحدها من ساهم بالتألي في تحول إيران إلى بلد شيعي وبقائه حتى الآن، إذ لا بد أن يكون في روح الإيرانيين وعقلهم بذور ساعدت على تقبلهم للعقيدة وتبنيها وحراستها بكل هذا الحماس والإندفاع.

لقد أدى هذا التحول المذهل في سرعته وفي عمقه إلى إثارة الأقاويل بشأن التشيع حيث روج بأن المفاهيم الأساسية للزرادشتية وغيرها من العقائد التي كانت سائدة لدى الفرس، والتي ظلت كامنة في النفوس والعقول، كانت الأرضية الفكرية والثقافية التي قام عليها تقبل التشيع وإنتشاره. كما قيل بأن تشيع إيران جاء كيداً بالإسلام الذي أزال ملكهم، بإدعاء أن الوعي الباطن للفرس ظل طيلة التاريخ يكمن نفوراً، وربما حقداً، على الخليفة عمر بن الخطاب، باعتباره هو الذي أسقط دولة الساسانيين، مقابل أن الحسين بن علي بن أبي طالب، هو الذي تزوج بأبنة يزدجرد آخر ملوك الساسانيين، والتي أصبحت فيما بعد أمّاً لجميع الأئمة الشيعة، حيث أنعد بتلك الزيجة ذلك الرباط الأبدي بين الفرس وإيران وبين التشيع. غير أن كل تلك تبقى مجرد شبهات أو احتمالات أو فرضيات لا ترتقي إلى مرتبة الحقائق الموضوعية كما أنها لا يمكن أن تعني أن التشيع ذاته كان فارسياً، كما ظل أعداء الشيعة وخصومهم يشيعون حتى الآن.

إذ يظهر تاريخ الإسلام أن التشيع ظهر عند العرب وبينهم وظل كذلك دائماً وكما يقول المستشرق الألماني "فلهاوزن" الذي ينقل عنه "أدم متر" في كتابه (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، أو عصر نهضة الإسلام) أن حركة التشيع "نشأت على تربة عربية خالصة". فالبيهي أن من تشيع من الفرس إنما كان إيمانه، شأنه شأن الأقوام الأخرى من أتراك وروم وهنود، نابعاً من الإعتقاد بالفكرة ذاتها وحبهم لآل البيت النبوي، حتى أن التاريخ يكشف لنا أن الكثير من فقهاء السنة، أن لم يكن أغلبهم كانوا من الفرس وعلى رأسهم أبو حنيفة والبخاري والترمذي والنسائي والرازي. ويظهر لنا التاريخ كذلك أن التشيع لآل البيت كان موجوداً في إيران كبلد ومجتمع منذ فترة مبكرة وربما منذ أن أبعد زياد والي معاوية بن أبي سفيان حوالي خمسين ألفاً من أهل الكوفة من أتباع علي بن أبي طالب إلى خراسان كما يروي البلاذري وكذلك خرجوهم من الكوفة هرباً من الحجاج بن يوسف الثقفي عام ٨٣ هجرية حيث إستوطن بعضهم خراسان ونشروا التشيع في

ربوعها. وتشير وقائع كثيرة في تاريخ المرحلتين الأموية والعباسية إلى أن إيران كانت بمثابة أرض اللاجئين والمنفيين الشيعة الهاربين من جور بني أمية وبني العباس وولاتهم حيث وفرت لهم الحماية كما وفرت الأرض الخصبة للتمكين والتنظيم للمستقبل.

في السياق الموضوعي وفي مجرى التحولات الفكرية والعقائدية التي عادة ما يشهدها التاريخي البشري فإن مافعله الصفويون من تحول مذهبي لم يكن بدعة، إذ لم يكن تحول إيران العقائدي نحو التشيع شيئاً جديداً لا في تاريخ المنطقة ولا في تاريخ العالم عموماً حيث أن هناك أمثلة عديدة على التغيرات والتحولات الدينية حصلت غيرت فيها دول هويتها الدينية أو المذهبية لأسباب وبأساليب متعددة. فمصر مثلاً مرت بفترة تحول مماثلة، رغم أنها مغايرة تماماً، حين أسقط صلاح الدين الأيوبي الدولة الفاطمية ونشر المذهب السني بعد أكثر من ٢٠٠ عاماً من هيمنتها على مصر وبعض أجزاء شمال أفريقيا وطرح نفسها كدولة علوية. وفي فترة متقاربة مع ما حدث في إيران إنشق "هنري الثامن" ملك إنكلترا عن الكنيسة الكاثوليكية وعن الفاتيكان وأسس الكنيسة الإنكليزية بعد أن أعيته الحيلة أمام رفض البابا لفسخ زواجه من "كاترين أراغون" وأسس ما يعرف بـ "كنيسة إنكلترا" وأعلن نفسه زعيماً لها عام ١٥٣٤ ميلادية. وفي نجد والحجاز شكل تحالف آل سعود ومحمد بن عبد الوهاب البذرة التي قامت عليها الدولة السعودية الجديدة والتي فرضت التفسير الوهابي السلفي محل المذاهب والتيارات السنية التقليدية من أحناف وشوافع وصوفية وشيعة وإسماعيلين وغيرهم وحولت جزيرة العرب ومهد الإسلام إلى نسخة أحادية من تفسير الدين الإسلامي مثلما سعت، في أيامها الأولى، لفرضها بحد السيف في المنطقة المجاورة. إن كل هذه الوقائع والأمثلة، وغيرها كثير، توضح أن التحولات الدينية والعقائدية كانت سمة تاريخية ترافق الصراعات في العصور القديمة والوسطى تسعى من خلالها الدول والمجتمعات إلى تغيير عقيدتها حسب أهواء من بيده السلطة، وحسب المصالح والظروف، ربما تأكيداً لمقولة إن الناس على دين ملوكها. إن ذلك يعني أن من الضروري فهم التطور الهائل الذي حصل في المنطقة نتيجة تحول إيران إلى التشيع في سياقه التاريخي باعتباره حدثاً أملت ظروف وإعتبارات عديدة قامت عليها الدولة الصفوية.

إن ما عمله الصفويون كان استثماراً عائلياً سياسياً للحالة الشيعية التي فرضوها مذهباً ومنهجاً للدولة لأول مرة، سواء عن عقيدة وكرسالة آمنوا

بها، أو لأسباب سياسية. كان الصفويون طلاب سلطة زمنية وباحثون عن المطامح والنفوذ والجاه وأقاموا نظاماً للحكم يستند إلى تراتبية ضمن السلسلة الصفوية، شأنهم شأن الأمويين والعباسيين والعثمانيين وأية أسرة ملكية حكمت في مكان آخر. ولم يكن نظامهم السياسي والإداري والعسكري مختلفاً عن ذلك الذي كانت تتبعه الدولة العثمانية في تدبير شؤون الحكم والرعية بالجبر والقوة وحتى الظلم والطغيان. كان التشيع الصفوي تشيعاً سطحياً هدفه إستغلال العقيدة في الصراع مع العثمانيين بهدف إقامة سلطة مستبدة للهيمنة لا علاقة لها بالبيت أو بمبادئ الإسلام وعلى رأسها العدالة التي كانت، ولا تزال، عند الشيعة عموداً من أعمدة الدين. وكانت إحدى مثالب الصفويين، في حربهم ضد العثمانيين، هي نشرهم لتراث خرافي إبتدعوه، وذلك من خلال شن حملة ضد أهل السنة وسن البدع مثل سب ولعن الخلفاء الراشدين والصحابة، وغيرها من الخزعبلات التي رسخ الكثير منها في الفولكلور الشيعي، حتى جاز القول، كما ذهب المفكر الإيراني علي شريعتي، بأن التشيع الصفوي كان بعيداً جداً عن التشيع العلوي الذي عرف به دائماً.

ومع هذا فسيشهد للصفويين أنهم تمكنوا من خلال التشيع من توحيد إيران في دولة لا تزال حدودها التي وضعوها قائمة لحد الآن ومنحها هوية جديدة جمعت بين الإسلام والوطنية الإيرانية كانت هي في أمس الحاجة إليها لكي تعبر عن ذاتها الممزقة وتحافظ على تجانسها الوطني. لقد أدى التشيع بنسخته الصفوية، الذي ربما كان بمعنى ما، ديانة أنشأتها إيران من بطن الإسلام كرد فعل على الديانة الزرادشتية التي اخضعها الإسلام، وظيفة هامة في تماسك بنية المجتمع الإيراني وحافظ على كيانه من خلال كونه إحدى الأدوات السياسية والتعبوية التي ضمنت وحدة المجتمع وترسيخ بنيان الدولة. ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقد أقاموا في اصفهان وشيراز وغيرها من المدن الإيرانية حواضر إسلامية شهدت الكثير من الإبداع والإنجاز في مجالات الفكر والفلسفة والفن والعمارة، حلت محل بغداد ودمشق والقاهرة، وهي اليوم مكون أساسي من عناصر الحضارة الإسلامية الشاملة.

لكن ما الذي يعنيه كل ذلك على المستوى الخارجي وخاصة في فترة التنافس الدائر بين العثمانيين والصفويين على الهيمنة على المنطقة؟ إنه يعني أن الصراع السني-الشيوعي أصبح منذ ذلك الوقت سياسياً-عقائدياً كانت أدواته القمع والتكيل والتصفيات الدموية المتبادلة في صفوف النخب والناس العاديين، وليس فقط المعارك الحربية والإسطفافات الدولية التي بدأت تطراً

على المنطقة في تلك الفترة. كان العثمانيون الأتراك يريدون الهيمنة على المنطقة فتحقق لهم ذلك باسم الإسلام والخلافة التي إستولوا عليها، كما فعل قبلهم الأمويون والعباسيون، مما كان يستدعي الظهور بمظهر حامي حمى العقيدة والكيان السني، أو لحفظ بيضة الإسلام كما كانوا يقولون. أما الصفويون الأتراك أيضاً فقد أسسوا دولة كان شرط حياتها وديمومتها هو أن تكون مغايرة للدولة العثمانية مذهبياً لكي تتجوا من إبتلاعها، فأبتكروا فكرة الدولة الشيعية وأسسوا لها سياسياً وأيدولوجياً خلافاً لعقيدة إنتظار الإمام المعصوم الشيعية التقليدية والتي ظلت أساس السلطنة في إيران حتى بعد زوالهم. ولعل أسوء أثار ونتائج ذلك الصراع الجشع على السلطة هو وقوع المنطقة حتى هذه اللحظة رهينة للإستقطاب الناتج عنه ونظر البعض من السنة والشيعية إلى كل من تركيا وإيران بإعتباريهما قلعتا مذهبهم ومصدر حمايته.

إن إحدى الحقائق التي ينبغي تذكرها هي أن الأمر كان جزءاً من ذلك الصراع المستمر في المنطقة بين أقوامها وشعوبها وأديانها ومذاهبها والذي عادة ما يتخذ من الدين قاعدة له. ومع ذلك فإن فقد ترك الصراع الصفوي العثماني، وتمذهب الدولتين وإستخدام ذلك كسياسية رسمية، جروحاً غائرة في الجسد الإسلامي لا تزال تنزف إلى الآن حتى أنه يمكن القول أنها أحييت بشكل أعمق الفتنة الكبرى التي شهدتها الأمة الإسلامية في بدء مسيرتها وجعلتها عرضة للتأجيج بين حين وآخر. فالدولة الصفوية من جانبها تركت وراءها إرثاً بغيضاً من الأحقاد والضغائن والأفكار السقيمة والعقائد المفبركة والأساطير التي لم تستطع الكثير من الجهود الفكرية والعقائدية إزالتها من المخيلة الشعبية لدى العديد من الشيعة حتى الآن. إلا أن الجانب السني لم يبخل بدوره بهذا الإرث حيث مارست الدولة العثمانية الكثير من العسف والجور في تعاملها مع الشيعة سواء في المذابح التي إقترفت بحقهم أو بإضطهادهم ومعاملتهم كمنبوذين وخلقت أرضية خصبة للفتنة المذهبية أعاققت من ناحية تحقيق الوحدة الإسلامية المنشودة وفتحت الأبواب مشرعة من ناحية أخرى أمام التدخلات الأجنبية التي لا تزال سارية حتى يومنا هذا.

وكما هو متوقع فلم تكن عملية تشيع إيران تمر دون إرتدادات وهزات في المنطقة، إذ أن أبرز ما خلفه الصفويون هو أنهم أطلقوا حالة شيعية جديدة في المنطقة لم يألّفها العالم الإسلامي عبر تاريخه، ألا وهي تحويل التشيع من مذهب فقهي ونزوع حائر لدى الجماعة الشيعية بشأن الحكم والدولة، إلى

حركة سياسية نشطة تسعى لقيام الدولة الشيعية بعد أن ظلت لقرون طويلة أسيرة لمفاهيم الإغتناب والغيبة والإنظار والنظرية الإلهية في الحكم. حقاً أن مفهوم الولاية كان قد خضع للمراجعة الفقهية قبل الصفويين على يد العديد من فقهاءهم، إلا أن إعلان الصفويين الصريح للدولة الشيعية وإقامتها على أساس فكرة التوافق بين الزعامتين الدينية والسياسية فتحت المجال لنشاط فكري واسع بشأن الإمامة والولاية والبحث في شؤون الحكم أدى إلى أن يتخلى الشيعة شيئاً فشيئاً عن الروح السلبية والإبتعاد عن طلب السلطة. كان الشيعة دائماً ما يتصرفون كزاهدين في الحكم مادام الأمر سيظل معقوداً لظهور الإمام المهدي المنتظر، أما قيام الدولة الصفوية والتوليفة التي جاءت بها فقد برهنت لهم أن هناك إمكانية لتولي الحكم مع الإحتفاظ بأصل المذهب، أي إمامة الإمام المهدي الغائب من خلال نظرية نيابة الإمام، وهو الأمر الذي قامت عليه جمهورية الإمام الخميني الإسلامية في إيران فيما بعد.

بيد أن ما حققه الفكر والعمل السياسي الشيعي من إنجاز توج بإقامة جمهورية إسلامية شيعية في إيران عام ١٩٧٩ كان سبباً إضافياً في توسيع الشرخ القائم بينهم وبين السنة حيث وجد ذلك تعبيره في مخاوف الدول السنية من فكرة تصدير الثورة الإسلامية ومن المد الشيعي التي أصبحت مرادفة عندهم لنظرية الخميني في ولاية الفقيه التي هيمنت على الأيدولوجية الرسمية لنظام الجمهورية. وفي الحقيقة ووفقاً لأية تحليلات تستند إلى عوامل موضوعية وحسابات توازن القوى فإن المخاوف السنية هذه، كانت ولا تزال، مبالغ فيها إلى حد كبير، إذ لا يمكن لإيران ولا للشيعة الذين يكونون ربما أقل من ٢٠ بالمائة من المسلمين في المنطقة ويعانون من تهميش مجتمعاتهم ودولهم لهم أن يكونوا خطراً وجودياً على الدول السنية العريقة بالطريقة التي يثيرها البعض.

وبقدر ما أثارت فكرة ولاية الفقيه وتوضيفها من خلال جعل إيران نفسها مركزاً للعالم الشيعي المخاوف لدى الدول والمجتمعات السنية فإنها أثارت الهواجس، ولا تزال، عند الشيعة العرب أنفسهم الذين أصبحوا الآن مواطنين في دول تقلقهم أية أفكار أو خطوات بالإمكان إستخدامها للتشكيك بهويتهم القومية العربية، من ناحية، وهويتهم الوطنية، من ناحية ثانية. وخلال الثلاثين عاماً المنصرمة من عمر الثورة الإسلامية في إيران تعمقت هذه الإشكالية في العديد من البلدان العربية التي يتشارك فيها السنة والشيعة ووضعت على كاهل القيادات الشيعية الدينية والسياسية والفكرية مهمة تحديد الحدود بين ما

هو مذهبي وما هو وطني وإيجاد المعادلة اللازمة للحفاظ على الإنتمانين في ظل كيان الدولة الوطنية. إن جوهر التحدي الذي يواجه الشيعة اليوم هو ضرورة التعامل مع إشكالية تعدد الدول الحديثة في العالم الإسلامي بعد انقضاء زمن الخلافة، وضرورة مطابقة الفكر السياسي الشيعي بمجمله، بين حاجات الدولة الوطنية المسلمة وحاجات شيعتها، في زمن لم يعد بالإمكان فرض العقيدة بالقوة، كما فعل الصفويون أو بشروا به من خلال نسختهم الإيرانية للفكر السياسي الشيعي.

ولقد سعى البعض من علماء الشيعة المجددين في الفترة الأخيرة إلى بناء نظرية أو أفكار تتعلق بترسيخ العلاقة بين الشيعة العرب ودولهم ومجتمعاتهم في إطار مفهوم المواطنة ودون مس بالجانب العقدي المذهبي المجمع عليه. ولعل أبرز من عمل بهذا الإتجاه المرجع الشيعي اللبناني الشيخ محمد مهدي شمس الدين الذي طرح أفكاراً بشأن العلاقة بين الهويات القومية والمذهبية والعشائرية والمناطقية المختلفة في الإطار الإسلامي، حيث خلص إلى أن الأمة الإسلامية هي "انتزاع تجريدي" حسب قوله "لا أساس فقهي له، كما أن لا قيمة علمية له"، مشدداً على "أن واقع الحال يشير إلى أن الأمة خاضعة إلى تقسيمات وكيانات وأنظمة ومصالح وأن هذا الإنقسام الواقع عمل مشروع ومبرر فقهيًا إذا لم يصادم نظام مصالح كيان ما مصالح الكيانات والأنظمة الأخرى." وذهب شمس الدين أيضاً إلى القول بأن الدولة في زمن الرسول (ص) "لم تكن دولة متحدة، أما بعد الرسول فلم توجد أبداً حكومة إسلامية عالمية" مسخفاً فكرة ضرورة أن يحكم المسلمون حكومة واحدة ومؤكداً "أن الكلام عن الخلافة والحكومة العالمية ما هو إلا تجريد يصلح للشعر لا للفقهاء." ومن هذا المنطلق يرفض شمس الدين فكرة ولاية الفقيه باعتبارها نوع من "الاستبداد الديني" كما يرفض فكرة مرجعية إيران أو أي بلد ثاني دينياً أو سياسياً على عموم الشيعة في المنطقة، أو في العالم. إن خلاصة هذه الأفكار هي أن الشيعة مواطنون في دول، فاذا وافقوا في إيران على قيام جمهورية إسلامية يحكمها فقيه، فإن ذلك لن يلزم أي شيعي آخر في أي بلاد ثانية في العالم، والشيء نفسه يجب أن ينطبق على الإيرانيين الذين عليهم أن يحترموا ويدعموا خيارات الشيعة في بلدانهم.

وفي الواقع أن فكرة المواطنة والدولة الوطنية، وكل ما يرتبط بها من مفاهيم تتعلق بالهوية والتنوع والتعددية وحرية الفكر والعقيدة، أصبحت بديهية في عالم اليوم، وحتى بين الأديان الأخرى وبقاء الجدل والسجلات بشأنها في

العالم العربي والإسلامي إنما هو من بقايا إرث الماضي التعيس وسعي المتحجرين في كلا المعسكرين إلى التخندق ورائه. وأفضل مثال على ذلك هو أن دول أوربا بمذاهبها الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية تتعايش اليوم في إطار الديانة المسيحية، مثلما تتعايش العديد من الدول الآسيوية في إطار البوذية والهندوسية وغيرها من الديانات الشرقية، دون إملاءات أو إدعاءات بحق التمثيل المطلق. بل أن إيران الشيعية والدول العربية السنية ذاتها تتعايش مع كل دول العالم من مختلف الأديان تحت راية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وعلى قاعدة الاستقلال السياسي والثقافي والتميز اللغوي والقومي والديني والمذهبي، دون أن يدعي أحد منها أنه وارث العقيدة، أو حامل راية الإمامة أو الخلافة الإسلامية، أو أنه دار الإسلام، مقابل دار الكفر، أو الحرب، أو أنه يبتغي فتحها.

(٥)

العودة الى الذات المخبأة

"الكلب في اصفهان يشرب الماء البارد،
لكن العربي في الصحراء يأكل الجردان"
(مثل إيراني)

في معظم مدن العالم الكبرى يواجه السياح الأجانب تجربة ظريفة، حيث عادة ما يقترب منهم شباب من السكان المحليين وهم يواجهونهم بسؤال مباغت عما إذا كانوا يتكلمون اللغة الأنكليزية، أو غيرها من اللغات العالمية، في ما يبدو مجرد محاولة عابرة للدردشة مع سائح وممارسة تلك اللغة الأجنبية، حتى ولو كانت عبر النزر اليسير من الكلمات التي لا يحسنون في أغلب الأحيان نطقها بشكل صحيح. وفي معظم هذه المدن والمزارات يسعى أصحاب المحلات لتعلم ما ييسر لهم من الكلمات الأجنبية، أو انهم يوظفون عاملين ممن يحسنوها، لكي تكون مدخلا لإصطياد زبون وإقناعه بشراء بضائع يعرضونها عليه. هذه الصورة العادية التي تكاد لا تخلو منها مدينة سياحية في العالم تختفي عموماً في المدن الإيرانية، ومنها مدن المزارات الشيعية المقدسة في مشهد وقم، والتي يؤمها الملايين من الزائرين من الشيعة العرب، حيث يندر أن يجدوا من يرحب بهم بكلمات عربية، ناهيك عن يسهل لهم مهمة التواصل بلغة يعرفون أنها مشترك أساسي لدى الشعبين العربي والإيراني، وحلقة الوصل الكبرى بينهم من خلال كتاب الله الذي يجمعهم في دين واحد، وغالباً في مذهب واحد، كما هو الحال مع الأغلبية من الزوار الشيعة القادمين لمشهد وقم من العراق ولبنان والسعودية ودول الخليج.

ولا يبدو أن هذه الظاهرة، والتي تنطوي بالتأكيد على شكل من أشكال الاعتزاز المفرط والتمسك المبالغ به باللغة القومية يصل أحياناً إلى حد التعالي والخطورة تجاه اللغة العربية، وليدة اليوم، ولا نتيجة صراعات الحاضر بين العرب والإيرانيين، بل هي أعمق من ذلك بكثير حيث تستقر في تاريخهم المشترك ووجدانهم القومي، منذ أول عهد التحموا فيه في هذه البقعة من الأرض. ولعل خير من جسد ذلك الإغتراب اللغوي هو الشاعر العربي الكبير أبو الطيب المتنبي في قصيدة كتبها أثناء زيارة له إلى شيراز عام ٩٦٥ ميلادية يقول فيها:

مَغَانِي الشَّعْبِ طَيْباً فِي الْمَغَانِي	بِمَنْزِلَةِ الرَّبِيعِ مِنَ الزَّمَانِ
وَلَذِكْنَ الْفَتَى الْعَرَبِيَّ فِيهَا	غَرِيبُ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَاللِّسَانِ
مَلَاعِبُ حَيْثُ لَوْ سَارَ فِيهَا	سَلِيمَانٌ لَسَارَ بِثَرْجُمَانِ

ومن المؤكد أن هذه القصيدة التي كتبت بعد أكثر من ٣٣٠ عاماً مما يسميه العرب بالفتح الإسلامي، وما يراه الكثير من الإيرانيين بمجرد غزو، والتي طالما رآها النقاد تعبيراً عن مشاعر الغربة الشخصية التي أحس بها الشاعر العربي الكبير أثناء إقامته القصيرة في بلاط عضد الدولة البويهية، اعتبرت أيضاً من الأدب الذي يلقي الضوء على جزء مهم من تاريخ تلك المرحلة الاجتماعية والثقافية، وخاصة تلك المفارقة الكبرى، في تقبل الفرس للدين الإسلامي وإندماجهم به، وحملهم لوائه، ورفضهم في نفس الوقت سيادة العربية، اللغة الرسمية والحضارية لذلك الدين، على ثقافتهم، ودفاعهم المستميت عن لغتهم الأم، الفارسية. ومهما تكن الأسباب التي أمنت للفرس الحفاظ على لغتهم، وهو بالتأكيد تحدٍ حضاري كبير، نجحوا فيه بإمتياز، إلا أن الأمر ظل يشكل فجوة على صعيد التواصل الإنساني بينهم وبين شركائهم في العقيدة من العرب.

فالزائر العربي لإيران اليوم لا يجد صعوبة بإدراك أن هناك شيئاً ما مفقوداً بينه وبين الإيراني، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بالعرب القريبين من إيران جغرافياً، كالعراقيين وأهل السعودية والخليج، حتى ولو كانوا من الشيعة، بل وحتى لو كان الآخرون يجاملونهم بفارسية ركيكة متعثرة لا يتمكنون من إخفاء صعوبة نطقها. صحيح أن الإيراني يبقى غالباً محتفظاً بلباقته الدبلوماسية وأدبه الجم، ولكن بالإمكان الإحساس دائماً بأن وجود حاجز اللغة

هذا مقصود، وكأنه حائط صد دفاعي يشيده الإيراني حول نفسه ويحوّله إلى جدار نفسي عازل يريد به أن يفصله دائماً عن العربي وغالباً ما يحاول أن يعتليه أيضاً، ومن ثم ينظر من فوقه إلى العربي بشيء من التميز والتعالي وأحياناً الإحتجاج. إنه لشيء محير كيف يقف الإيراني خمس مرات يومياً ليصلي باللغة العربية ويقرأ كتابه المقدس، القرآن، بتلك اللغة، ثم يقف بعدئذ عاجزاً، أو متكاسلاً، أو متكابراً عن الحديث بها مع العرب. لا يقتصر هذا الأمر طبعاً على العامة من الناس، بل أن كبار رجال الدين والدولة الإيرانيين ممن يعرف عنهم أنهم يتقنون العربية بشكل جيد يرفضون الحديث بالعربية في اللقاءات والمحافل الرسمية والمناسبات العامة مع أقرانهم العرب، ويستعينون دائماً بمرجمين، في إصرار ملفت على الحديث بالفارسية، في تعبير صارخ عن تمسكهم أمام مواطنيهم بلغتهم الأم وضربهم المثل بانفسهم في ذلك. مقابل ذلك فإن الزائر إلى بعض المدن العربية التي يرتادها الإيرانيون الشيعة لزيارة المراقد المقدسة فيها ككربلاء والنجف الأشرف في العراق ومرقد السيدة زينب في دمشق وبعض المدن في الخليج يرى حرص التجار فيها على التكلم بالفارسية كطريقة لإجتذاب الزبائن وأحياناً حتى بعض الناس الذين يرغبون بتعلم اللغة الفارسية أو تحسين النزر اليسير الذي يعرفونه منها.

والواقع إن اللغة تختزل الكثير مما يتعلق بتلك العلاقة الشائكة بين العرب والإيرانيين والتي تتعدد وتتوغل عناصرها، كما تتداخل فيها الأبعاد التاريخية والحضارية القومية والدينية والمذهبية، وتتشابك مع مستجدات الحاضر من أبعاد أمنية وسياسية وصراعات إقليمية لكي تتبلور جميعها بالتالي في مشكلة تتعلق بنظرة كل منهما لذاته وللآخر. إن مركزية اللغة، كما سنحاول أن نبين هنا، في الصراع الإيراني-العربي نابع مع كونها دليلاً على الأصل، أي على العرق الآري للفرس، وبالتالي هي البرهان الأهم على إختلافهم وتميزهم عن العرب وأصلهم ولغتهم الساميين. فالدارسون للوضع الإيراني لا يجدون صعوبة في إدراك أن أكثر ما يشكل هاجساً عند الإيرانيين هو رغبتهم الغالبة بالتعريف بهويتهم الإيرانية مقابل العرب، وكل ما هو عربي، ويستوي في ذلك الإيرانيون القوميون والعلمانيون واليساريون والمتدينون الإسلاميون. فالعربي في المخيال الإيراني، كما يعبر عن ذلك حاجز اللغة، هو دائماً الآخر، بل النقيض الذي يتوجب التحسب أزاءه، لكي لا يساء فهم الأمور ويعتبر التكلم بلغته العربية تنازلاً ثقافياً وحتى سياسياً.

وفي هذا الإطار تستحق قصة تطور اللغة الفارسية بشكلها الحالي أن تروى، لأنها مهما بدت سلاحاً ثقافياً ذاتياً متمرس به الفرس أزاء العربية التي جاء بها الإسلام، إلا أنها في الواقع لم تتمكن من التطور إلا ضمن إطار ذلك التحدي الفريد الذي خاضته من أجل البقاء والذي مع ذلك وضعها في تناقض داخلي رهيب، حيث كانت نتيجته أن أنتج لغة تنطق بالفارسية، ولكنها مع ذلك تكتب بحروف عربية. فالفارسية الحديثة هي وريثة عدة لغات شاعت في بلاد فارس في الأزمنة السحيقة والتي إنتظمت فيما بعد بالبهلوية الساسانية والتي كانت اللغة الرسمية والسياسية والأدبية والدينية عند الفتح الإسلامي، بينما ظلت لغات ولهجات أخرى سائدة بين العامة. وخلال قرون عديدة من العهد الإسلامي خاضت الفارسية صراعاً داخلياً ضمن اللهجات المتعددة المتداولة لكي تستقر على ما سمي بالدارية، والتي ربما كانت قد نضجت في عهد السامانيين في القرن التاسع الميلادي.

كانت الفارسية عند الفتح الإسلامي تكتب بالبهلوية وهو خط لا يخلو من تأثيرات مسمارية وأرامية غير أنه مع هيمنة العربية بدأت الفارسية رويداً رويداً تنتقل إلى الخط العربي بأشكاله المختلفة التي كانت متداولة في العصر الإسلامي. والخط العربي ذاته أخذه العرب من الأنباط عبر حوران، ومن السريان عبر الحيرة حيث تطور الخطان النسخي والكوفي بعدئذ إلى خطوط متعددة، ومنها الخط الفارسي الذي إبتدعه الفرس للكتابة بلغتهم ولكن بحروف عربية. غير أن الأمر لم يقتصر على شكل كتابة اللغة، بل تعدى ذلك إلى البناء اللغوي والصرفي والنحوي للغة الفارسية بعد أن تلقحت اللغة ذاتها بمفردات عربية ربما تعبيراً عن الحاجات الجديدة التي ولدت مع أسلمة المجتمع الإيراني حتى ظهرت إلى الوجود لغة مطعمة بالعربية في حين أن أغلب مفرداتها الباقية حورت وفق الصياغات البنائية للغة العربية. وكان شيئاً طبيعياً أن ينتقل تأثير العربية إلى الأدب الفارسي حيث إستعار الشعر الفارسي نظام العروض العربي وبعض الأوزان الشعرية والأغراض الشعرية، في حين تطور النثر الفارسي في مجالات الأدب والفلسفة والفقه والعلوم، متأثراً بالثقافة الإسلامية، حتى أن الفارسية أصبحت إحدى وسائل تبليغ الإسلام في بلاد ما وراء النهر وأفغانستان والهند ومن ثم تمكنت من الإنتشار فيها.

لكن في قضية اللغة لا يمكن تجاهل حقيقة أنه لا توجد في العالم لغة نقية وخالصة وأنه دائماً ما يكون هناك تأثيرات متبادلة بين اللغات، الأمر الذي

يعني أن الفارسية تركت بدورها أيضا الكثير من البصمات على اللغة العربية سواء في المفردات أو في المعاني أو في الصياغات أو في البنى البلاغية، حتى أن البعض من الباحثين قد أشار إلى أن تأثيرها على العربية فاق تأثير شقيقاتها من اللغات السامية كالسريانية والآرامية، الأمر الذي يعزوه إلى أن الإسلام قد قارب بين اللغتين من النواحي الذهنية والفكرية إن لم يكن من النواحي البنائية. في حين أن التأثيرات الأهم كانت في مجال الأدب والعلوم حين بدأ عمالقة الفكر الإسلامي من الفرس، كالفارابي والرازي وابن سينا والخورازمي، وآلاف غيرهم يكتبون مؤلفاتهم بالعربية، بل إن بعض الفرس كسيبويه والزمخشري ومئات غيرهم كانوا ممن ساهموا بلا حدود في وضع قواعد اللغة العربية ونحوها وصرفها وأدبها بالشكل الذي منحها غنا وتنوعاً لم تحصل عليه من البلدان المفتوحة الأخرى. ولقد فتح ذلك سجلاً لم ينته إلى يومنا هذا، وهو فيما إذا كانت هوية هؤلاء بالتالي عربية، إعتقاداً على اللغة التي كتبوا بها نصوصهم، أم أنهم يبقون فرساً، وفقاً لإصولهم العرقية، وهو سجال ظل، كما أشرنا، في صميم نزاعات الهوية داخل الإسلام والذي يمثل الآن أحد أبرز عناصر الصراع العربي الإيراني.

ما يمكننا إستخلاصه من كل ذلك هو التالي:

- إن إيران قد تقبلت الإسلام كدين، بل أنها تشبعت به عقائدياً وروحياً، وساهمت بنشره، وأصبح شيئاً فشيئاً جزءاً جوهرياً من تاريخها وحضارتها، لا بل أنها إستطاعت أن تحول نسختها الخاصة بالإسلام، المتمثل بالتشيع إلى طابع أساسي في هويتها الوطنية. كل ذلك جرى من خلال التأكيد على الخصوصية القومية، وعلى الاندماج ضمن البعد الديني للإسلام، وليس على البعد العروبي المصاحب له، مما منع أية إمكانية للانصهار أو التلاقح القومي.

- إن الإسلام كعقيدة، من جانبه، أكد على التعددية اللغوية وإعتبر الاختلاف فيها من إعجاز الله في خلقه، كما أن ليس هناك ما يشير في القرآن الكريم صراحة إلى أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمسلمين أو أهل الجنة، إضافة إلى أن تجارب الفتح الإسلامي للعديد من البلدان، كبلاد الشام ومصر وشمال أفريقيا والأندلس والهند، أثبتت أن صمود لغاتها القومية أمام اللغة العربية، أو ذوبانها فيها، يرتبط بدرجة حيويتها وقوة ثقافتها وذاكرتها التاريخية المخزونة في اللغة.

-إن نجاح الإيرانيين بالحفاظ على اللغة الفارسية وتعزيز مكانتها ووجودها في الحياة والأدب والفكر هو دليل ساطع على إصرارهم ومسعاهم على إبقاء أهم مكون قومي لديهم، وهو اللغة، حياً عبر الأجيال، حتى في ظل وجود لغة ثانية يمارسونها تعبدًا، من خلالها الصلاة والقرآن. وبذلك أكد الإيرانيون على أن اللغة بالنسبة لهم ليست مجرد جهاز أو وسيلة إتصال، بل هي قلعة حصينة تدافع عن هويتهم وثقافتهم، وقاعدة متينة تقوم عليها كياناتهم السياسية والاجتماعية المتعاقبة، وبوصلة يحددون بها علاقاتهم بالآخر، العربي.

غير أن قدرة الإيرانيين على الحفاظ على لغتهم الفارسية وتشبثهم بها كان الوجه الآخر لإشكالية الهوية المتمثل بأزمة الذات القومية، والتي لا تزال تتعمق وتخلق وضعا تصادمية فريداً داخل الذات الإيرانية لتحديد إنتمائها الحضاري، وبالتحديد أزاء الآخر العربي، وخاصة السني. فمثلاً هي لأي مجتمع آخر، فإن الهوية الإيرانية كانت تتشكل خلال كل الفترات عبر تفاعل الإيرانيين مع مجموعة عوامل فكرية ومعرفية، وضمن إطار تاريخي ونفسي يعبر عن وجودهم وحراكهم، وفي سياق التعبير عن الوعي والإرادة والعلاقة مع البيئة والعالم من حولهم. ولذلك فقد ظل السؤال لحد الآن هو من هو الإيراني، هل هو الفارسي؟ هل هو من يتكلم الفارسية؟ هل هو المسلم؟ هل هو الشيعي؟ وبعد ذلك، هل تمكنت إيران من صهر هوياتها المتعددة تلك وجعلت منها هوية واحدة مؤلفة من كل ذلك.

الأكيد أن ليس هناك إنتماء بالمطلق، وإن الإيرانيين، شأنهم شأن الأمم الأخرى يدركون تلك العلاقة التبادلية بين هوياتهم المختلفة المتعلقة بالأصل واللغة والتاريخ والدين والمذهب، غير أنهم كباقي الأمم أيضاً يختزلون هويتهم في أوقات معينة، وفقاً لما يشعرون به من تهديدات، أو تحديات، حقيقية أو افتراضية. فحين تشعر الدولة أو الأمة بأن دينها مهدد فإنها تختزل هويتها بالدين أو المذهب، وحين تكون لغتها أو عرقها مهددة فهم يقاتلون أخوانهم في الدين لحماية اللغة والعرق، وهكذا. والواضح أنه عبر القرون كان الشعور الغالب لدى الإيرانيين هو أن القواسم المشتركة والمرجعيات التي جمعتهم مع العرب المسلمين، والتي هي محصلة تطابق في بعض الهويات أيضاً، لم تمنع أبداً إحساسهم بالتميز عن العرب.

وبالطبع فقد عكس الأدب الإيراني في فترات عديدة تلك الإشكالية حيث لعب دوراً مهماً في التعبير عن الهوية والذات الإيرانية وخاصة في محاولة وضعها أزاء الآخر العربي، والتعبير عن الإيرانيين باعتبارهم أمة لهم

تاريخهم وحضارتهم وتطلعاتهم. ولعل أبرز وأقدم محاولة في ذلك المجال هي ملحمة "الشهنامه" للفردوسي والتي ذاع صيتها في الأدب الفارسي الكلاسيكي كونها الملحمة التي خلدت تاريخ الأمة الفارسية وعبرت عن الحس والكبرياء القومي عند الإيرانيين، كما خلدت إسم صاحبها بإعتباره أحد حماة حضارتها وأبطالها القوميين. ومثل كل العباقرة فثمة هالة من الإبهام والأسطورة تلف حياة الشاعر "علي أبو القاسم منصور بن حسن بن شرفشاه"، المشهور بالفردوسي، حيث أطلقت عليه ألقاب كثيرة منها "هوميروس إيران" و"أبو الشعر الفارسي" و"محي ثقافة إيران ولغتها". ولا يعرف الكثير عن نشأة الفردوسي الأولى سوى أنه ولد في أواخر العقد الثالث من القرن الرابع الهجري، وينحدر من عائلة من طبقة الدهاقين، أو الملاكين، من قرية إسمها "باج" في نواحي طبران في طوس. وكان إندما ولد لطبقة الدهاقين عاملاً مهماً في كتابته للمحمة، حيث علاوة على مكانتها الإقتصادية فهي أيضاً حاملة الثقافة الفارسية من سنن وتقاليد وقيم وناقل للأخبار والروايات والقصص والأساطير الإيرانية القديمة. أمضى الفردوسي سنوات شبابه في تتبع أخبار تاريخ ملوك إيران وسيرهم المتناثرة في المصادر المكتوبة والروايات الشفهية للحكايات والحوادث الحماسية الإيرانية القديمة والتي كانت تدور على السنة الرواة والنقالين.

و"الشاهنامه" تعني لغوياً كتاب الملوك، أو كتاب التيجان، وهي دائماً ما وصفت بأنها موسوعة عن العقل والحكمة والفلسفة والعشق واللغة والتاريخ والعبرة والإعجاز تعكس عبقرية الفردوسي. وتتمتع "الشهنامه" بكافة عناصر الملاحم الحماسية العالمية، بل أن بعض الدارسين وجدوا أنها تفوق الكثير مما دونته شعوب العالم، حيث تكاد تحوي داخلها على عشرات الملاحم، التي لا تقل أي منها قيمة عن أية حماسة عالمية أخرى. وإضافة إلى مقدمة تشتمل أبياتاً في توحيد صفات الجمال والجلال الإلهيين، ومدحاً للعقل وخلق العالم والبشر والشمس والقمر، ومدحاً للنبي محمد (ص) وآله وأصحابه، فإن "الشاهنامه" تتعرض لخمسين ملكاً من ملوك الفرس، بعضهم تاريخيون والبعض الآخر نتاج الأسطورة على إمتداد عصور الأخمينيين والساسانيين حتى إنهمزاهم أمام الفتح العربي الإسلامي. وعبر أبياتها وفصولها يستعرض الفردوسي قصصاً أسطورية عن أبطال حقيقيين، أو انتقامهم من المخيلة الفارسية مثل رستم وسهراب واسفنديار وهفتخوان وزال وسياووش، كلها

فياضة بالشجاعة والحكم والعبر والحماسة والفخر وبأمجاد الإيرانيين وأساطيرهم الغابرة.

ومهما تكن أهمية "الشهنامة" من الناحية الأدبية والتاريخية، حيث لا يختلف الباحثون عن كونها تمثل قطعة من الأدب الإنساني الرفيع، وأنها كانت تؤدي رسالة قومية ووطنية وتموج بالقيم الأخلاقية والإنسانية، وأنها كانت حافظة اللغة الفارسية من الإندثار، إلا أنها ظلت تمثل أيضاً وجهة نظر للقوميين الإيرانيين المتعصبين الذين وجدوا فيها ليس فقط محاولة إنصاف للأمة الإيرانية وإنتشالها من حالة الضعف والتمزق التي كانت عليه، بل أيضاً رسالة تمجيد لماضي فارس التليد آزاء ما يروونه من ماضي العرب الوضيع. والواقع أن "الشهنامة" لا تخلوا من رسالة إستخفاف بالعرب وتآسي على إنهيار حضارة الفرس على أيدي من يصفهم بالإعراب الحفاة العراة والجائعين. ففي إحدى مقاطعها يخاطب رستم قائد الجيش الساساني في معركة القادسية القائد العربي المسلم سعد بن أبي وقاص بالتالي: "على من تتشد الإنتصار أيها القائد العار، لجيش عار؟ رغيف خبز يشبعك ورغم ذلك تبقى جائعاً. ليس عندك فيلة ولا منابر ولا مؤن ولا تجهيزات. إن وجودك فقط في إيران يكفيك. من حليب النوق والسحالي جاء العرب إلى هنا طامحين لعرش كياني. أليس في وجوهكم حياء؟"

وفي العصر الحديث لعب الأدب الفارسي أيضاً دوراً هاماً في محاولة عكس الهوية الإيرانية في إطار السعي لترسيخ الوعي القومي على أساس نزعة "الإيرنة" أي التركيز على ماضي إيران ما قبل الإسلام وأمجاد العصور البالية وعلى اللغة الفارسية وعلى ما يروونه بسيرورة الأمة الإيرانية. وفي هذا المجال كان تركيز الكثير من الكتاب القوميين الإيرانيين على وضع اللوم على ماضي إيران الإسلامي بإعتباره سبب تخلف إيران وضعفها وعدم قدرتها على النهوض إلى مصاف الأمم الكبرى التي كانوا يرون أنها جديرة بها. ولقد تطرف العديد من هؤلاء الكتاب في ذلك وراحوا يرددون في كتاباتهم بعضاً من الموروث الشعبي الفارسي بشأن العرب كالإشارة إليهم بأنهم سكان صحراء وحفاة وآكلي الجراد.

وفي كتابها المهم "صورة العرب في الأدب الفارسي الحديث" إستعرضت "غويا بلندل سعد" الكثير من أمثلة التحامل على العرب التي وردت في أعمال العديد من الأدباء الإيرانيين منذ القرن التاسع عشر، والتي سعى أصحابها إلى الإعلاء من تاريخ إيران قبل الإسلام وإستلهاهم حضارة الأخمينيين

والساسانيين "المزدهرة" ووضعتها بالضد من حضارة العرب "البداة المتوحشين". وتكشف سعد عن مستويات عديدة في رؤية المعادين للإسلام من القوميين الإيرانيين تتراوح بين من يرى الإسلام شرّاً كله على إيران، في حين يرى آخرون أنه يكمن فقط في رجال الدين، أي بمعنى أن هناك من يستهدفون الإسلام ذاته، في حين يدين الآخرون المسلمين باعتبارهم يمارسون شيئاً لا علاقة له بالإسلام.

ولم يقتصر النيل في الكتابات الحديثة من الإسلام أو محاولات الفصل بينه وبين جذوره العربية أو رموزه السنية، بل أنه طال أيضاً الرموز الشيعية حيث ينقل الكتاب مثلاً عن ميرزا آغا خان كرماني (١٨٥٣-١٨٩٦) طرحه في أحد مؤلفاته السؤال التالي "بوصفي إيرانياً، ماذا يفيدني معرفة حكام الإسلام العرب شأن خالد بن الوليد أو يزيد بن معاوية؟ ماذا كسبت من قراءة أشياء عن علي وأبنائه؟" بل أن واحداً من أكثر كتاب إيران شهرة في القرن العشرين وهو صادق هدايت (١٩٠٣-١٩٥١) يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يكشف في بعض قصصه عن الجوانب اللاأخلاقية والفساد والنفاق والعنف في رموز شيعية من خلال نقده للمؤسسة الإسلامية الشيعية ذاتها.

إن جزءاً كبيراً من أسباب هذه الصحوة الفارسية القومية في العصر الحديث يعود إلى السياسات التي إتبعها رضا خان، والذي أصبح فيما بعد رضا شاه بهلوي، بعد توليه السلطة عام ١٩٢١ في إعادة إحياء الأمجاد الإيرانية والتسلق عليها لتكوين سلالة حاكمة جديدة ولبناء دولة مركزية قوية سميت لأول مرة بإيران كما فرضت فيها اللغة الفارسية على جميع أعراقها وقومياتها الأخرى. ولم تقتصر إصلاحاته على توحيد البلاد وبناء جيش جديد وإقتصاد حديث وإدارة عصرية، بل أنه ركز أيضاً على محاولات التحديث في المجتمع، متأثراً بالتجربة الأتاتورية في تركيا، والتي تطرفت إلى حد منع الحجاب وفرض الملابس الغربية على الرجال ومحاولة تغيير طبيعة وروح المجتمع ذاته، بالإستعاضة عنهما بالكثير من المظاهر الغربية. وبسبب المعارضة التي واجهتها سياسات رضا بهلوي والتي لم تلقى الشعبية اللازمة، فقد إضطر إلى زيادة الجرعات الفارسية القومية وإستعارتها من التاريخ البالي في محاولة لإضفاء الشرعية اللازمة فكان أن بدأ الكلام بصوت عال وبقوة عن إيران ما قبل الإسلام وعن العرق الآري وإعتبار ما يرمي إليه رضا شاه بإعتباره نهضة قومية. وإلى حد كبير لم يكن ذلك ممكناً دون الإتكال أيضاً على حضارة الغرب والسعي لإستخلاص الكثير من قيمها

ومبادئها وأحياناً أكثرها تطرفاً لتحرير إيران من ماضيها وإعادة الاعتبار لثقافتها الإيرانية، وكلها محاولات كانت تصب في إحياء نزعة اجتماعية وثقافية مناوئة لماضي إيران الإسلامي.

ولم يكن ابن رضا شاه وخليفته، محمد رضا بهلوي، أقل إنديفاعاً نحو الإيرنة، بل أنه كان أول زعيم إيراني يطلق حركة منظمة وشاملة تقوم على سياسة قومية سافرة ظل ينتهجها طيلة فترة تولية عرش الطاوس (١٩٤١-١٩٧٩) هدفت إلى بناء نهضة قومية على الأصعدة السياسية والثقافية وقامت على أساس الإفراط في تمجيد الذات الفارسية وفي أحيان كثيرة الإستعلاء على الآخرين، ومن بينهم، وربما في المقدمة منهم العرب. فتحت ولايته أصبح هو شاهانشاه، أو ملك الملوك، فيما أصبحت أسرته الأتية من أصل والده المتواضع سليله لكورش الأعظم وللأخمينيين، حيث إحتفل بذلك رسمياً عام ١٩٧١ بمناسبة ما قال أنها الذكرى ال ٢٥٠٠ لولادة السلالة الإيرانية. وفي عهده شهدت إيران ولادة أول أحزاب سياسية أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، قائمة على أساس القومية الإيرانية من بينها حزب "ملت ایران" أو الأمة الإيرانية ومنظمة "حزب عموم إرانيست" أي حزب الإيرانيين، حتى أن الشاه نفسه رعى تأسيس حزب مناصر له سماه "راستاخيز" أي البعث. غير أن أهم تطور في هذا المجال كان سعي الشاه لترسيخ المواقف القومية الإيرانية في سياسة بلاده الخارجية وبالذات في محيطها العربي حيث منح الإتجاهات القومية الإيرانية بعداً سياسياً إقليمياً، بالإمكان القول الآن أنها كانت أكثر المحاولات المؤسسية لوضع الإيرانيين في موضع معاداة العرب في العصر الحديث.

وبعد الثورة الإسلامية، وعلى الرغم من أن قائد الثورة، ومرشدها الروحي والفكري، الإمام الخميني، ركز، كما هو متوقع، على خطاب إسلامي خالص أزاء كل الخطابات الأخرى القومية واليسارية والبرالية، إلا أن مشكلة هوية إيران لم تكن بعيدة عن إهتمامات الإسلاميين، إذ تصدى لها قادتها السياسيون والفكريون في محاولة منهم للسعي لبلورة إتجاهات وسياسات تدمج بين هويات إيران المتعددة، مع منح الإسلام موقعاً مركزياً يتماشى مع شعارات الثورة. فقد إقترح آية الله مرتضى مطهري، أحد أبرز ما يسمون بالمجددين من بين رجال الثورة حلاً للمشكلة يقوم على أساس يرضي القوميون الإيرانيين ويضمن في ذات الوقت إستمرار موقع الإسلام في التراث الإيراني، وعلى أساس نظرية تقول بالتكامل بين القومية الإيرانية

والإسلام. ورفض مطهري مقولات العرق ونقاوة الدم، واعتبرها خرافة خاصة في ظل إمتزاج العروق بين الفرس الأريين والشعوب الإيرانية، من ناحية، وبينها وبين العرب الساميين من ناحية ثانية. كما أشار مطهري إلى ضرورة التركيز على عالمية الإسلام مع إمكانية الحفاظ على القيم والأعراف الوطنية وظروف الزمان ومقتضياته. في حين ذهب المفكر الإيراني ناصر بوربيرار إلى أكثر من ذلك، حيث رأى أن الحضارة الفارسية بلغت أوجها تحت الحكم الإسلامي وليس قبله، كما وانتقد الفكر القومي الفارسي المعادي للعرب، بل أنه عبر عن الأسف لإستحالة تغيير اللغة الرسمية (الفارسية) لإيران إلى لغة القرآن (العربية). وذهب بوربيرار بعيداً إلى القول بأن الكثير مما يروجه الكتاب القوميون الإيرانيون إلى علماء الآثار والمستشرقين اليهود الذين قال أنهم قاموا بحياكة الأساطير بتهويل منزلة الحضارة الفارسية قبل الإسلام خلافاً لحقيقتهم في التاريخ، لتعميق الهوية بين الإيرانيين والعرب.

لكن بغض النظر عن المواقف الفكرية للقادة الإسلاميين بشأن العلاقة بين إيران وماضيها، وهي مواقف تصالحية تتسجم مع مبادئ نظام إسلامي يطرح نفسه نموذجاً قائداً في العالم الإسلامي، فإن نظام الحكومة الإسلامية لم يتخذ أية خطوات قد يفهم منها أنه يفرض قيماً وأفكاراً وسياسات تتعارض مع الموروث القومي الفارسي. فمثلاً إحتفظ النظام بالتقويم الشمسي الذي كان قد وضع عام ١٩٢٥ زمن رضا شاه مؤسس السلالة البهلوية كتعبير عن تميز إيران أزاء التقاويم الأخرى، ومنها الهجرية القمرية، كما لا يزال الإيرانيون تحت ظل الجمهورية الإسلامية يحتفلون بالأعياد الفارسية القديمة وعلى رأسها عيد "النوروز" ورأس السنة الإيرانية يوم ٢١ آذار (مارس) وليلة "شب يلدا" أو قدوم الشتاء في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) من كل عام. غير أن أكثر ما يعبر عن رفضهم للمساسس بالهوية الفارسية للدولة، وخاصة على الصعيد السياسي والدولي، هو تثبيت نظام الجمهورية الإسلامية بتسمية الخليج العربي بالفارسي وخوضها معارك دبلوماسية وإعلامية شرسة من أجل تثبيته على الخارطة وعلى السنة العرب.

في مقابل إشكالية الهوية والبحث عن الذات عند الإيرانيين، يقف العرب أمام إشكالية لا تقل تعقيداً، كما أنها تساهم مساهمة فعالة في تشكيل علاقتهم مع الآخرين، وخاصة من جيرانهم، أو شركائهم في بعض المشتركات كالدين والمذهب، ومن بينهم الإيرانيين، بما يثريها ويعززها ويعطيها قوة دافقة، أو يضعفها ويهمشها، من خلال تركيزها على الذات ونفي أو إستبعاد الآخرين

أو التقليل من شأنهم. ولعل أول سمات هذه الإشكالية هي ما يمكن عزوه إلى ما أصبح يدعى في دراسات الهوية بإسطورة الإصول والعراقة ونقاوة الدم، وكل الأوهام التي تتسجها حولها، والتي تؤدي بالنتيجة إلى تمزقات وجدانية وتعاسات أخلاقية ومغامرات لاحد لها، إبتداء من التعالي القومي ومروراً بالرفض والكراهية، وإنهاء بالحروب. إن أكثر من وقع في تلك الإشكالية القائلة هم العروبيون الذين جعلوا من العروبة، على وجه الحصر، كل هوية العرب حين شطبوا على إختياراتهم، أو انتمائتهم، الأخرى الدينية والمذهبية والطبقية والثقافية والسياسية وغيرها، أو صبوها في بوتقة واحدة هي الإنتماء للعرق. وخير ما يمثل رفض فكرة الإشتراك في الهوية مع الآخرين عند العروبيين هذه الإختزالات اللامنطقية للأقليات والأثنيات والجماعات القوية، بل وحتى الجماعات السياسية والثقافية بإعتبارهم عرب رغم أنفهم وإغفال كل هوياتهم الأخرى. وإذا كان ذلك هو المنطق السائد بشأن هذه الجماعات داخل المجتمعات العربية، فسيكون مبرراً عندها حينئذ رفض أية احتمالية للقبول بالهويات المشتركة، أو المتقاطعة، سواء في الدين أو في إنتماءات ثقافية مع مجتمعات أخرى تشارك العرب فيها، كالإيرانيين مثلاً، الذين يشاركونهم في الإسلام.

وهكذا وفي سياق تبادلية أشكالية الهوية، وكما رأينا كيف أنها تأخذ أحياناً عند الإيرانيين طابع إتجاهات قومية معادية للعرب، لا يبدو أن العرب بدورهم كانوا أقل شعوراً بتضاد الهوية أزاء الآخرين الإيرانيين أيضاً، بل أن ذلك الشعور وصل إلى حد أصبح بالإمكان التساؤل بعده عما إذا كان العرب قد تقبلوا إيران فعلاً، كجزء طبيعي من العالم الإسلامي الأرحب الذي ينتمون إليه، أم أنها بقيت في مخيالهم مجرد عضو غريب مزروع في جسد إسلامي رافض له. فإذا كان العرب الأقدمون قد نظروا إليهم كأعاجم أو شعوبيين أو موالي، ففي عيون الكثيرين من العرب في يومنا هذا لا ينظر إلى الإيرانيين إلا كونهم فرساً ومجوساً وشاهنشاهيين وشيعة صفويين، وغير ذلك من صفات الرفض العنصري للآخر. ولعل أكثر من لجأ من العرب إلى خطاب النفور والكراهية ضد الإيرانيين في العصر الحديث هو نظام صدام حسين في العراق، وحتى قبل الحرب العراقية الإيرانية، حيث كانت آلة الدعاية الرسمية تشير إليهم بمختلف النعوت العنصرية، كما تتهمهم بتهم مثل الغباء والدنس والجحود والتأمر، وغيرها من التوصيفات التي تستخدم في معرض التصغير والإهانة أو الحط من شأنهم أو التشكيك في إنتمائهم الإسلامي. هناك

الكثير من الأمثلة على هذا الخطاب، ولعل أفضل ما يختصره هو ذلك الكتاب الذي أصدره خير الله طلفاح، وهو خال صدام ومعلمه، وأبوه الروحي، في سبعينيات القرن الماضي، والذي جاء فيه بمقولة أن "ثلاثة لا يدخلون الجنة وهم اليهود والذباب والفرس. اليهود لأنهم عصوا الله، والذباب لأنها ناقلة للمرض، والفرس لأنهم اعتنقوا الإسلام لغاية تحطيمه فقط وليس إيماناً به."

ويثير موقف العرب من الإيرانيين التساؤل عن لماذا لا يبدي العرب مثل هذا التضاد والتنافر مع غيرهم من الشعوب والجماعات التي إندرجت يوماً ما تحت حكم العرب. فالإسبان، مثلاً، وهم الذين دمروا أكبر فرصة للعرب المسلمين في إقامة دولة لهم في أوربا، حين أطاحوا بدويلات الأندلس وبالإسلامية هناك أو الهندوس الذين أحبطوا إمكانية أسلمة أكبر تجمع بشري في شبه القارة الهندية ووسط آسيا وامتداد الإسلام إلى الشرق، أو حتى الأتراك الذين أسلموا، ولكنهم، مثل الإيرانيين، ظلوا محتفظين بلغتهم وهويتهم القومية لم يحظوا بمثل هذه النظرة السلبية والعادية أحياناً. لعل الجواب هنا يكمن في أن العرب لا يضعون هويتهم وذاتهم القومية أزاء الآخرين الإسبان أو الهندوس، وحتى الأتراك بنفس القدر الذي يضعونها به أزاء الإيرانيين، ومن المحتمل أن يكون عدم التسامح هذا تجاه الإيرانيين نابع من الطريقة التي يرى فيها العرب أنفسهم في مرآة التاريخ والجغرافية مقابل الإيرانيين، حيث تحتل إيران هنا دائماً مكانة إشكالية بارزة في علاقاتها مع العرب، وخاصة منذ تفرقوا في دروب الإسلام المتفرعة. فإذا ما وضعنا الإسبان والهندوس جانباً باعتبار أن القصة أصبحت الآن من مخلفات التاريخ، وبسبب البعد الجغرافي، فإن السبب الحقيقي للنفور العربي تجاه الإيرانيين لا بد وأن يكون ذلك التقاطع المذهبي الحاد بينهما بالمقارنة مع الأتراك السنة، وعلى الرغم من أن الأتراك إستعمروهم طيلة خمسة قرون، وتعاملوا معهم بنفس سياق ومنطق الإستعلاء القومي للأمم المستعمرة.

والواضح أن العرب المسلمين السنة، أو بعضهم على الأقل، وبعد أربعة عشر قرناً من دخول إيران الإسلام، وبعد أن صاغت هويتها المركبة ومن ضمنها مكونها الفارسي والشيوعي، لا يبدون وكأنهم على إستعداد لهضم تلك الحقيقة والإقرار بأن إيران فارسية ولكنها مسلمة، وأنها اليوم أحد أعمدة العالم الإسلامي الرئيسية، وكأنما لديهم شعور بالندم تجاه ما قام به أجدادهم من فتح بلاد فارس وضمها إلى العالم الإسلامي، أو اعتبار ذلك خطأ تاريخياً ما كان يجب أن يحصل، أو لربما إعتبار أن المهمة، أي الفتح الإسلامي، لم

تتجز من قبل الأباء الأوائل بالشكل الصحيح، أي بمعنى آخر، لم تجر عملية تعريب لإيران موازية لعملية أسلمتها. ولا يمكن تفسير مثل هذا الشعور بالندم والرفض والتقصير إلا بالإزدواجية التي تميز العقل العربي الإسلامي السني تجاه الآخر والناجمة من ذلك الخليط الذي يجمع في أن واحد بين الحماسة والفخر والتعصب للماضي وبين شحة إمكانات الحاضر وفقره وأحادية النظرة ورفض التعددية داخل الإسلام، مثلما يعبر عنه البعض معتمدين على حديث الأمة الناجية، وهو حديث يرى الكثيرون أنه غير مسند وغير موثق).

(٦)

من وهم الذات الى وهم القوة

"الحرب مع ايران حدث طبيعي"
(صدام حسين/امام قاضي التحقيق)

من زار ايران بعد عشرين عاماً من إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) لابد وأن يكون قد دهش لذلك العدد الهائل من الجداريات الكبيرة التي تطل من فوق الأبنية الشاهقة على ميادين أو نواصي الشوارع الرئيسية في طهران ومعظم المدن الإيرانية الكبرى والتي تجسد المعارك التي خاضها الحرس الثوري الإيراني في تلك الحرب التي لا يزال كل إيراني يسميها بالحرب المفروضة من قبل صدام. في معظم تلك الجداريات التي لا بد وأن معالمها وطلائها الزاهي ظلاً يتجددان بعناية خلال كل هذه الأعوام، تطل عادة صورة الإمام الخميني بنظرته الثاقبة إلى جانب صورة شهيد أو مجموعة من شهداء الحرب، وعادة ما يكونوا من قادة الحرس الثوري، أو من طلائع الشخصيات المرتبطة بالثورة الإسلامية، ترافقها عبارات التخليد والتكريم لهم وللمعارك التي سقطوا فيها.

وعلى مسافة ٢٠ كيلو متراً جنوب طهران يبرز معلم آخر من تلك المعالم التي ستظل ترتبط بتاريخ أطول حرب تقليدية خاضها بلدان في القرن العشرين، ألا وهي مقبرة "بهشت زهراء" والتي يشكل الجزء المخصص منها لضحايا معارك الحرب من الإيرانيين شاهداً آخر على تلك الذكريات الأليمة التي حفرتها في النفوس والتي سيصعب نسيانها، ربما إلى وقت طويل. في هذا الجزء تصطف قبور تبدوا للناظر بلا نهاية في أفق المقبرة المحاطة بالأشجار الباسقة، يحمل كلاً منها شاهداً من الحجر، أو من المرمر، نقش عليه اسم صاحبه مقروناً عادة بعبارة "المجاهد الشهيد"، بينما يعلو الشاهد المكسو بأطار زجاجي شفاف هيكل معدني يحمل صورة الفقيد الموشاة بالعلم الإيراني وآيات من القرآن الكريم. إلى جانب هذه القبور وفي بقعة منفصلة هناك آلاف غيرها لا تحمل اسماً أو تعريفاً بأصحابها غير كلمة "كمنام" التي تعني بالعربية أنه مجهول الهوية والتي قد تكون لقتلى إيرانيين لم يتم التعرف على هوياتهم أو ربما تعود إلى عراقيين، أو عرب حاربوا إلى جانب العراق، وسقطوا في تلك الحرب، في مفارقة غريبة أن تحتوى تلك البقعة على رفات المتحاربين من كلا الطرفين.

غير أن أكثر معالم تلك المقبرة إثارة هي نافورة الدم التي تتصدر مدخلها وهي عبارة عن حوض واسع متعدد الطبقات مكسو بالسيراميك القرمزي حيث تتدفق من أعلى طبقة فيه شلالات من مياه مصبوغة بلون أحمر قاني، شبيه بلون الدم، تعطي الزائر إحساساً طاغياً برهبة المكان وتأخذه، خاصة إذا ما كان قد عاصر الحرب وشاهد بعض وقائعها على شاشات التلفزيون، بعيداً لسنين طويلة إلى وراء، وإلى ساحات القتال التي ظلت مصبوغة بالدم لثمان سنوات. ولعل أكثر الدلالات رمزية لتلك النافورة المتدفقة بالدم الرمزي هي أنها تبغي القول لزوار المقبرة بأن دم الشهداء الذين يرقدون قربها سيظل يروي الأرض التي تحتضنهم إلى الأبد، أي بمعنى آخر أنها المياه التي ستظل تسقي بذرة الثورة الإسلامية، وتنتج أجيالاً أخرى من الإيرانيين الذين هم على استعداد دائم للتضحية والشهادة في سبيل نفس القضية التي مات من أجلها الذين دفنوا في تلك المقبرة الواسعة الأرجاء، وهي قضية الثورة التي فجرها الخميني والذي يرقد هو نفسه في ضريح منيف اقيم على طرف "بهشت زهراء" المطل على الطريق الذي يربط طهران بمدينة قم المقدسة.

وفي إيران، وبعد عشرين عاماً دار الزمن بالإقليم دورات درامية من الحروب والأزمات والعواصف السياسية، لا تمر ليلة واحدة دون أن تعرض

القنوات الإيرانية الرسمية المتعددة برامجا وأفلاماً وثائقية وروائية ومسلسلات تتناول جميعها تلك الحرب، بشكل أو بآخر، تعيد إلى الإيرانيين مشاهد عن الحرب، وكأنها لاتزال تدور بكل حرارتها وعنفها على الجبهات. في البرامج الحوارية التلفزيونية يستعيد المتحاورون بطولاتهم أو ذكرياتهم عن تلك الحرب، ودائماً بطريقة لا تفتقر إلى الحرارة والحماس والغضب، وكان الوقائع التي يرونها للمشاهدين هي من بنات الأمس القريب وليست تاريخاً مضى عليه عقدان من الزمن. أما في الأفلام والمسلسلات، فإن مؤثرات صوتية وتقنية عالية في الإبهار الصوري تلعب دورها في أسطرة الأحداث المروية التي تسعى لرفض أي فكرة أو إنطباع بأن الحرب أصبحت مجرد شبح من الماضي، وبهدف واضح يتجاوز الإحتفال بها إلى ترسيخها في ذاكرة وعقول المشاهدين، كونها جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيات صراع لا ينتهي مع الجارة الغربية، حتى بعد سقوط صدام وإعدامه وحلول جماعات صديقة لإيران على دست الحكم في بغداد.

غير أن الأمر لا يقتصر على الرموز التي تستحضر أحداث ذلك الماضي المؤلم من خلال الشواهد والنصب والروايات التي لا تكف الوسائل الإعلامية الإيرانية عن ترديدتها، بل أيضاً تلك الذكريات والمشاعر التي لا يزال يكتنزها الناس عن الحرب التي لا تزال بالنسبة لهم، كما تختزلها الرواية المترسخة في الوجدان، مفروضة من الجار الشرقي، ذلك الجار الذي لا يزال يصعب عليهم تقبله نفسياً، مهما دارت الأيام. في إيران وبعد كل تلك الأحداث التي هزت العراق والمنطقة منذ نهاية تلك الحرب، والتي أدت بالنهاية إلى تدمير العراق، كدولة ومجتمع، لا يزال هناك حاجز نفسي بإمكان أي عراقي زائر أن يحسه قائماً بين الشعبين، لا يمكن أن تخفيه قشرة المجاملات الدبلوماسية التقليدية التي يمتاز بها الإيراني في تعامله مع الآخرين. تلك المشاعر السلبية، أن لم تكن العدائية المتخفية، نحو العراقيين والتي يندر أن تجد إيرانياً لا يحملها في نظراته، أن لم يكن طبعاً في تعبيراته وفي سلوكه المباشر، تعكس عمق الخندق الذي حفرته حرب الثماني سنوات بين الشعبين الجارين.

ربما يشعر المرء وهو يرى هذا الإحساس الطاعني بالمرارة الممزوجة بالغضب الصامت لدى الإيرانيين بعد عقدين من إنتهاء الحرب أن الأمر يتعلق بالذكريات الأليمة التي لاتزال طرية في أذهان الناس الذين قاتلوا وضحوا وعانوا والذين سقط لهم ضحايا هم أبناء وأباء وأزواج، كما قد يتعلق

الأمر بالإهانة الوطنية التي شعر بها الإيرانيون من حرب، هي في مفرداتهم، وفي وعيهم مفروضة فرضاً، والتي خلفت في نفوسهم جروحاً لم تتدمل. غير أن الأمر قد يتعدى ذلك إلى القناعة بأن الحرب كانت في جوهرها مؤامرة دولية على إيران بهدف تدمير الثورة الإسلامية التي أطاحت بالشاه وقضت على نظامه، وأن صدام لم يكن غير أداة بأيدي قوى دولية وإقليمية سعت للوقوف أمام تطلعات الشعب الإيراني وتعطيل المشروع الإسلامي، طبعاً دون أي اعتبار لرؤية الطرف الآخر ومخاوفه، الذي كان يرى في ذلك المشروع النسخة الجديدة للتطلعات الإمبراطورية الإيرانية في المنطقة.

كما أن أحد التفسيرات السايكولوجية لإنغماس الإيرانيين بالمرارة إلى ذلك الحد المفرط، وربط ذلك بذكريات الحرب مع العراق، يمكن أن يعزى أيضاً إلى الرغبة في الأحساس بالألم الناتجة عن الشعور التقليدي بالظلم عند الشيعة، والحاجة للتعبير عن ذلك بالحزن والوجع من خلال جعل الحرب حائط مبكى جديد يضاف إلى عاشوراء وغيرها من أيام التراجيديا الشيعية التي تزخر بها الروزنامة الإيرانية، والتي تعبر عن نفسها بمجالس العزاء بالمناسبات السنوية لوفاة الأئمة المنتشرة على مدار العام. ما يعزز هذا التفسير هو أن الإيرانيين دائماً ما نظروا إلى تلك الحرب باعتبارها أنها كانت بين معسكرين، أحدهما يمثله يزيد العصر، أي صدام، والثاني المقابل له، أي معسكر الحسين الذي يمثله هم، حتى أن سلسلة طويلة من معارك الحرب سميت بكربلاء، في حين غرقت الدعاية الإيرانية أثناء الحرب بمفردات وتعابير مستلة من القاموس الشيعي، وخاصة من النزاع مع الأمويين.

غير أن ليس بإمكان المرء وهو يتمتع في مشاعر المعاناة والأحقاد والضغائن التي لا يزال يحملها الإيرانيون حية في النفوس بعد كل هذه السنوات إلا أن يدرك أن العلاقة بين البلدين والشعبين ستظل إلى سنوات، وربما إلى عقود وقرون من الزمن، محكومة بالآخاديد التي حفرتها تلك الحرب في ذكريات ونفوس ووجدان الناس على جانبي الحدود. وليس من المبالغة القول أذن أن الحرب العراقية-الإيرانية كانت واحدة من أكثر الصفحات إيلاً في تاريخ العلاقات المضطربة بين الجارين المسلمين منذ نهاية العصر الصفوي، مما يمنحها بحق صفة دورة جديدة في دورات الصراع الفارسي-العربي المزمّن. ولم يكن ذلك فقط بسبب كونها الحرب الأطول بين البلدين في العصر الحديث، ولا لأنها الأكثر دماراً والأكثر

دموية، بل لأنها أججت في نفوس الشعبين ذكريات التاريخ المؤلم وجعلت من إمكانية تحقيق حلم التعايش السلمي بين البلدين أمراً مستحيلاً.

على الجانب العراقي وبعد عشرين عاماً من إنتهاء الحرب مع إيران كانت الصورة تبدو مغايرة لتلك التي يتكئزها الإيرانيون، على الرغم أن من المتوقع والطبيعي أن كلا الشعبين على المستوى الإنساني لديهما ما هو مشترك من المآسي والمعانات والألام التي سببتها تلك الحرب لهم، حتى لو تذكرها كل منهم بطريقة مختلفة. فالتماثيل التي أقامها صدام على الساحل الغربي لشط العرب في البصرة لضباط وجنود عراقيون يؤشرون بأيديهم نحو الشرق كناية للخطر القادم من إيران هدمت وإسقطت في مياه النهر الذي يفصل بين البلدين، في حين أن نصب شهداء الحرب والجندي المجهول في بغداد أنزويها في خانة النسيان. كان العراقيون بعد عشرين عاماً غارقين في هم أكبر وفي مأساة أفضع بعد أن خاضوا خلالها حربين مدمرتين، خلفتا من الكوارث البشرية والوطنية ما أنساهم مرارة حرب الثمان سنوات، رغم إدراكهم أن الحربين، وهما غزو الكويت، أو مادعي بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وحرب إسقاط نظام صدام عام ٢٠٠٣، ولدتا من رحم الحرب العراقية-الإيرانية ذاتها، ورضعتا من نتائجها المدمرة. لذلك فالقول بأن العراقيين بدوا بعد الغزو الأمريكي أقل تذكراً لمآسي حربهم مع إيران سيكون مضللاً، ولا يعكس الواقع الحقيقي لمشاعر العراقيين نحو إيران، مهما بدوا مشغولين بهمومهم ومصائبهم، خاصة وأن إيران أصبحت في الوعي العراقي الآن جزءاً أساسياً من الأزمة الوطنية التي يواجهونها. ما تعكسه الصورة الحقيقية لحرب السنوات الثماني لدى العراقيين هي نفس المأساة الإنسانية، لكن كل ما في الأمر أنها كانت تظهر لهم بوجه آخر، أزاء واقع أكثر كارثية، ذلك لأنهم كانوا يرونها مستمرة ودون نهاية.

من البديهي ألا يكون هناك في عراق لم يعد فيه نظام صدام قائماً، بل ويحكمه جماعات سياسية، كانت هي الأقرب إلى إيران أثناء الحرب، أية أجواء تذكر بالحرب، سوى تضمين الخطاب الجديد كل المضامين بأنها كانت من مغامرات النظام السابق وسبباً من أسباب تراجيديا الوضع الراهن. فإبرز الجماعات السياسية الشيعية والكردية التي أصبحت حاكمة كانت حليفة لإيران في الحرب، وشاركت فعلياً في القتال إلى جانب القوات الإيرانية، مما يستدعي منها، بالضرورة، ألا تشطب على الحرب من ذاكرة العراقيين فحسب، بل أن تدينها قولاً وفعلاً، في دساتير الوضع الجديد وقوانينه وأدبياته،

حتى من دون إكتراث أنها كانت بالنهاية حرباً وطنية وصراعاً إنخرط فيه الملايين من العراقيين، بإرادتهم أو من دونها، دفاعاً عن وجودهم، وعن وطنهم وعن مستقبلهم، بغض النظر عن دوافع صدام وغاياته. ربما كانت ثقافة التذكر بالمآسي عند العراقيين هي غيرها عند الإيرانيين، ومن المؤكد أن مآسي اليوم أدعى لمواجهتها من مآسي الأمس، حتى القريب، غير أن من المستحيل القول أن حرباً استمرت ثمان أعوام إنمحت من ذاكرة أجيال خاضتها بين دوي مدافعها وصواريخها، ودفعت من دمها، وأخرى عاشتها دمعا وعرقاً وحرماناً وألماً.

نجى صدام حسين نفسه من فرصة محاكمته بتهم شنه الحرب ضد إيران، على الرغم من إصرار الأخيرة على ذلك، ولم يكن ذلك إلا بسبب الحاجة لإعدامه والتخلص منه بأسرع وقت بعد أدانته بتهم أخرى، غير أن قادة الجيش العراقي الذين خاضوا غمار معاركها، بأسم الواجب الوطني، أو المهني، أو حتى دون إرادة، لم ينجوا من مصير بائس، وأحياناً مذل. ففي ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨ كتب يوسف شنشل في جريدة "القدس العربي" عن المأساة التي يعيشها والده الفريق الأول الركن المتقاعد عبد الجبار شنشل، الذي عمل رئيساً للأركان ووزيراً للدفاع أغلب فترة الحرب، يشرح كيف أن أبيه البالغ من العمر ٨٨ عاماً يعيش في عمان بعد الاستيلاء على بيته في بغداد، في كنف ورعاية إبنته بعيداً عن وطنه ومريضاً ومحروماً حتى من راتبه التقاعدي. ولم يكن يوسف في حاجة إلى أكثر من ذلك لكي يبين الوضع المزري الذي يعيش فيه أبوه، والذي لو كان في ظروف أخرى يمر بها العراق، لعاش مكرماً معزراً بقية حياته، هو وعائلته بإعتباره بطلاً من أبطال تلك الحرب. قبل ذلك بأسابيع كان الفريق صباح هشام الفخري، والذي ربما كان أبرز قائد عسكري عراقي في تلك الحرب وخاض أغلب معاركها، يموت في بيت متواضع في مدينة حلب السورية، في وضع لا يقل مأساوية وبؤس عن تلك التي عاش فيها شنشل وآلاف غيرهم ممن شاركوا في الحرب ضد الإيرانيين. ومع ذلك ورغم المعاناة والذل الذي قاسوه، بعد كل النياشين وأوسمة البطولة والتكريمات التي حصلوا عليها فإنهم كانوا أفضل حالاً بكثير من مئات غيرهم من قادة الجيش العراقي وضباطه البارزين، وخاصة طياريه الذين إنتهوا بعد الغزو الأمريكي، أما في السجون أو جثثاً مجهولة الهوية رميت في شوارع العديد من المدن العراقية، أو فوق المزابل أو في مجرى الأنهار لأنهم لم يستطيعوا، أو لم يرغبوا، بمغادرة

العراق بعد إسقاط نظام صدام. لم تقيد أي من تلك الجرائم ضد أحد، لكن الرسائل التي تركها مرتكبوها ورائهم كانت جلية، وهي أن قتلهم بتلك الطرق لم يكن سوى تصفيات وعقاب صارم لهم على مشاركتهم في تلك الحرب. ولم يقتصر النسيان والتجاهل على الأحياء من محاربي تلك الحرب، بل وطال أيضاً ضحاياها من الأموات والأرامل والأيتام، حيث أقدمت الحكومة العراقية وبصمت نهائية عام ٢٠٠٨ على إلغاء صفة الشهيد عن شهداء الحرب من العراقيين، بل وقامت وزارة المالية أيضاً بإلغاء بعض الإمتيازات المالية التي كانت تمنح لعوائل شهداء الحرب تلك مما يعني عملياً معاقبتهم على تضحيات ذويهم الذين ماتوا وهم يقومون بواجبهم الوطني، في حين حل محلهم في كسب تسمية الشهيد وإمتيازاته ضحايا صدام من معارضيه والذين كان بعضهم ممن شارك في الحرب في المعسكر الإيراني، في مفارقة عجيبة من مفارقات الزمن والمرحلة التي تلت إسقاط نظام صدام. وإذا ما كانت المسألة المالية مهمة بالنسبة لتلك العوائل التي إعتادت أن تسد بها جزءاً من نفقاتها منذ الحرب، فإن الأهم من ذلك كله هو أن القرار سعى أن يشطب من ذاكرة كل العراقيين ومن وجدانهم مرحلة مهمة من تاريخهم كتبوها بالدم والدموع والعرق.

وبالرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية، أو معتمدة، عن الضحايا الذين سقطوا في تلك الحرب من قبل الطرفين وإستحالة الإعتماد على البيانات التي كان يصدرها الجانبان لأسباب تتعلق بالدعاية والحرب النفسية وبالمبالغات التي عادة ما ترافق الحروب، فإن التقديرات التي ذكرت من مصادر أخرى كمنظمات دولية ومراكز بحثية تكشف عن أعداد مهولة من القتلى والجرحى والمعوقين لدى كلا الجانبين فاقت تلك التي سقطت في معظم الحروب التي شهدتها القرن العشرين، عدا تلك التي سقطت في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وعموماً فإن مختلف المصادر التي تناولت الموضوع ربما أجمعت على أن رقم مليون ضحية بإعتباره مقبولا لعدد القتلى من كلا الجانبين، منهم حوالي ٧٠٠ ألف إيراني و ٣٠٠ ألف عراقي إضافة إلى عدد ربما يزيد عن ذلك من الجرحى والمعاقين من الطرفين. وتعكس هذه الأرقام في بيان التكلفة البشرية للحرب جانبا آخر من المأساة الإنسانية الكبرى لدى الطرفين، حيث تيتّم وترمل وتطلق وإنفصل وتشرّد ملايين آخرين من الناس، بينما حطمت الأمراض الإجتماعية والنفسية حياة ملايين آخرين فقدوا فرصاً كانوا يهيئونها لمستقبلهم.

وعلى المستوى الإقتصادي كان حصاد الحرب وإنعكاساتها على البلدين مهولاً، حيث قدرت خسائرها معاً بأكثر من ترليون دولار أمريكي، أهدرت في مختلف أوجه الإنفاق العسكري وغير ذلك مما إرتبط بإدارة الإقتصاد في زمن الحرب. غير أن تكلفة الحرب الإقتصادية على المدى الأطول كانت أكثر عمقاً وتجلت بوقف عمليات التنمية وتطوير البنى التحتية من موانئ ومطارات وطرق وجسور والإستمرار في عسكرة الإقتصاد والإنفاق على الجيش والصناعات الحربية وتعثر تطوير الصناعات النفطية وزيادة المديونية الخارجية خاصة بالنسبة للعراق. ولعل أهم مؤشر على الدمار وإهدار الفرص الذي حققته الحرب إقتصادياً هو أن العراق دخل الحرب وفي خزائنه نحو ٤٠ مليار دولار من العملات الصعبة، في حين أنه مدين لحد الآن وبعد عشرين عاماً بعشرات المليارات من الدولارات من مخلفات تلك الحرب لوحدها. وكان لكل ذلك تبعات وتحولات إجتماعية هائلة بسبب إزدياد معدلات البطالة وإنتشار الفقر، مما أدى بدوره إلى تفاقم مشاكل مثل إتساع ظواهر السرقة والجرائم وتناول وتجارة المخدرات والرشاوي والدعارة وإنهيار منظومات القيم الإجتماعية والأخلاقية. وفي الوقت الذي كان المازق الإقتصادي الذي أنتجته الحرب عاملاً مباشراً في دخول العراق في مغامرات وحروب مدمرة أخرى، بداية مع غزو الكويت، بسبب تراكم الديون وإنهيار أسعار النفط، وإنهاءً بوقوع العراق تحت الإحتلال الأمريكي، فإن حرب الثماني سنوات أدت إلى عسكرة الإقتصاد الإيراني للفترة التالية بسبب تحويل أغلب الموارد إلى الإنتاج الحربي والصناعات العسكرية ونزوع إيران لبناء قوة إقليمية، وهيمنة الحرس الثوري على قطاعات كبيرة من الإقتصاد، الأمر الذي حرم إيران من فرص نمو حقيقية تتناسب مع حجمها وثرواتها الطبيعية والبشرية.

هذه الصورة الكالحة لأوضاع البلدين بعد أكثر من عقدين من الزمن ما كان لها أن تطفئ من غير تلك الحرب المدمرة التي خلفت من الآلام والمعاناة والأحقاد والضغائن والجروح المفتوحة ما لن يكون بإستطاعة أجيال قادمة من العراقيين من تخطيها. بل بالإمكان القول، بكل إطمئنان، أن الحرب الإيرانية-العراقية، بمقدماتها وأحداثها ونتائجها، أضحت تلخص التاريخ الطويل والمعقد والشائك بين البلدين والمنطقة والدور الخارجي فيها، ولعلها تكشف بعد كل تلك القرون من الصراعات الدامية والغزوات عن واقع من الصعب تجاوزه، وعن هوة يستحيل ردمها ما لم يجري تنقيح جذري للآرث

الذي ورثه الشعبان عن تلك الحروب والصراعات التي خاضوها، سواء أكان عن إقتناع بالإنتماء أم بسبب إذعان غيبي لإرادة أعظم.

ظاهرياً بدأت الحرب وكأنها حرب على الحدود وهي المبررات التي ساقها صدام حين إندفعت قواته يوم ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ وأعادت منطقة زين القوس الحدودية إلى السيطرة العراقية، وعندما قام بعد ذلك بعشرة أيام بتمزيق إتفاقية الجزائر التي وقعها هو نفسه مع شاه إيران عام ١٩٧٥، والتي كانت تهدف إلى وضع حد نهائي للمشكلة الحدودية بين البلدين، تعود مشكلة الحدود المشتركة بين البلدين إلى أيام الصراع على النفوذ والسيطرة على العراق بين الدولتين العثمانية (١٥١٧-١٩١٨) والصفوية (١٥٠١-١٧٢٢) وهو صراع لم يخلو، كما حاولنا شرحه في فصل سابق، من عوامل تاريخية وجيوسياسية بين قوتين ناهضتين في المنطقة، ولكنه صراع مذهبي بامتياز أيضاً، بين العثمانيين السنة والصفويين الشيعة، في تكرار ممل آخر للصراعات التي تستهدف السيطرة على المنطقة، والتي تجمع بين كل تلك العوامل القومية والعقائدية والإستراتيجية. ودون العودة إلى وقائع التاريخ البعيد التي تناولناها في هذا الكتاب فإن الدولتين العثمانية والصفوية خلفتا للحكومات المتعاقبة في العراق وإيران مشكلة حدودية عويصة ظلت تؤرقهما وتثير التوترات بينهما بين فترة وأخرى نتيجة لعوامل سياسية وإقتصادية وأمنية وبشرية فشلت الدولة الحديثة التي أسست في كلا البلدين من إيجاد الحلول المناسبة لها، لا وفق المصالح والوشائج العميقة المشتركة بين شعوبهما، ولا وفق الآليات التي وضعها القانون الدولي ولا الأعراف والقواعد المستجدة للنظام العالمي الجديد.

كانت أول إتفاقية تعقد لوضع ترتيبات حدودية بين البلدين هي معاهدة "زهاب" التي وقعت في قصر شيرين في ١٧ أيار (مايو) عام ١٦٣٩ والتي أقر فيها الصفويون بسيطرة العثمانيين على العراق كما شملت ترسيماً للحدود ووضعياً القبائل المشتركة، أو التي تعيش على جانبي الحدود وموضوعات تتعلق بحرية الزيارة إلى المراقد الشيعية المقدسة في العراق. إن أهمية هذه الإتفاقية تكمن في كونها أول وثيقة في التاريخ تضع حدوداً سياسية، بالمعنى الحديث، بين ما سوف يصبح في المستقبل كيانين يطلق عليهما العراق وإيران. غير أنه لا تلك المعاهدة ولا حوالي ١٨ إتفاقية أخرى تم التوقيع عليها حتى عام ١٩١٨، وأهمها "إتفاقية أرض روم الأولى" عام ١٨٢٣ و"أرض روم الثانية" عام ١٨٤٧، أنهت مشاكل الحدود بين البلدين والتي

حاولت إتفاقيات أخرى وقعت بينهما بعد تشكيل الدولتين الحديثتين ذاتي السيادة، وعلى رأسها "إتفاقية سعد آباد" لعام ١٩٣٧، وأيضاً دون جدوى.

وفي دورة إستثنائية أخرى من تلك الدورات التي دارت في تاريخ البلدين شهدت حدودهما هدوءاً خلال العهد الملكي الجديد في العراق الذي أقيم على أنقاض الدولة العثمانية المهزومة في الحرب العالمية الأولى، وعهد السلالة البهلوية التي أقيمت في إيران بدءاً من عام ١٩٢٥، رغم أنه ظل هدوءاً مشوباً بالحدز والهواجس المتبادلة. كان الشيء الوحيد الذي يجمع الطرفين على الإلتزام بالهدنة هو علاقتهما المشتركة مع الغرب المتمثل بالتحالف الانكلو-أمريكي في إطار الأئتلاف ضد الخطر الشيوعي، المتمثل بالإتحاد السوفيتي، وشبكة المصالح النفطية والعسكرية والسياسية التي أقيمت بينهما والتي توجت بحلف المعاهدة المركزية الذي عرف بحلف بغداد عام ١٩٥٥. وكان إنهيار النظام الملكي العراقي وبدء عصر جمهوري جديد سادت في مرحلته الأولى (١٩٥٨-١٩٦٣) النزعة الوطنية العراقية، وفي مرحلته الثانية الممتدة بين عهدين قومي (١٩٦٣-١٩٦٨) وبعثي (١٩٦٨-٢٠٠٣)، النزعة العروبية، مؤذناً بعودة الصدام مع إيران لعوامل مباشرة وغير مباشرة عديدة، غير أن جميعها تلتقي في إطار الصراع الأزلي الضاري بين الجارين اللدودين، لم يستطيعا تجاوزه حتى مع قيام الدولة الحديثة في كل منهما وتطور نظام عالمي جديد قائم على مبادئ التعايش السلمي بين الدول والشعوب وإحترام الخصوصيات الوطنية وحل النزاعات بطرق سلمية.

وفي الأدبيات الخاصة بالحرب العراقية الإيرانية دائماً ما يبدأ الحديث عن أسباب ودوافع الحرب بالكلام عن المشاكل الحدودية وإتفاقية الجزائر التي وقعها صدام حسين مع الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٥ وعاد ومزقها بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. كانت تلك الإتفاقية التي لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في توقيعها، من خلال دبلوماسية وزير خارجيتها آنذاك هنري كسنجر، قد أدت إلى تنازل صدام عن نصف شط العرب إلى الشاه، مقابل وقف إسناده للثورة الكردية، في تغير جذري في العقيدة السياسية العراقية المجمع عليها منذ تأسيس الدولة عام ١٩٢١، والقائمة على مبدأ عدم التفريط بالأرض والسيادة الوطنية. وحين حانت الفرصة لصدام بعد سقوط نظام الشاه وإقتناعه بأن إيران لم تعد القوة العسكرية الجبارة في المنطقة، كما كانت في عهد الشاه، ألغى الإتفاقية من جانب واحد، ممهداً الطريق إلى خطوات أكبر في صراع جديد بين البلدين،

كانت قضية الحدود إحدى أدواته الظاهرة، غير أنه كان تكراراً آخر لدورة الصراعات التاريخية المستمرة بينهما.

وإذا كانت الحروب تبدأ، كما يقال، عادة في عقول البشر، فإن الحرب العراقية الإيرانية كانت خير تجسيد لتلك المقولة التي صاغتها وثيقة اليونسكو المشهورة، حيث أنها ولدت أساساً من رحم تلك الأفكار، أو بالأحرى الخيالات، التي ترعرت في عقلي كل من صدام حسين وأية الله الخميني، ثم حملاً راياتها، الأول باسم العروبة والثاني باسم الإسلام، ويجيشان ورائهما، ليس الشعبين العراقي والإيراني فقط، بل كل العرب والمسلمين. ليس بالإمكان بطبيعة الحال أن يتجاهل المرء الظروف الموضوعية والتطورات التي تشكل الأرضية التي تتدلع منها الحروب، كتحديات الأمن القومي والمصالح الوطنية والتهديدات الخارجية وغيرها، إلا أنه يمكن القول، بمزيد من الثقة، أن الحرب العراقية-الإيرانية كانت من أكثر الحروب التي يمكن عزورها لنزوات الزعامات، أي صدام والخميني، وغروريهما وتطلعاتهما الشخصية، لا إلى مصالح الشعبين الجارين، مما جعلها واحدة من أكثر حروب التاريخ عبثية، رغم نتائجها الكارثية.

ليس مجال هذا الكتاب تفكيك صدام وخميني ومشروعيهما المتناقضين والذان قادا البلدين إلى تلك الحرب، رغم أنه لا يساور أحداً الشك بأن ذلك هو جوهر قضية الحرب، فالمهم، في إطار صيرورة العلاقات العراقية-الإيرانية وبالتبعية العربية الإيرانية، هو البحث في كيفية نشوء وتطور دورات الصراعات التاريخية بين الأمتين، وفي إطار إعادة كتابة تاريخهما المشترك، كما هو لا كما تم تخيله. فالحرب التي عشناها، وعشنا مخاضاتها وتبعاتها، لحظة بلحظة، تقول عن الماضي أكثر مما تقول عن الزمن الذي جرت به، وكأنها تجسد بذاتها، بعد تنقية آلتها الدعائية، ومحاولات التلاعب بالحقيقة التاريخية، أحداث آلاف السنين التي مرت على البلدين. فصدام أطلق على الحرب مسمى "القادسية الثانية"، وطيلة ثمان سنين كان الإيرانيون في ماكنة الدعاية العراقية، هم المجوس الجدد وكانت بابل هي الحاضرة أبداً في خطاب الحرب الصدامي، حيث أقسم صدام بأن "بابل لن تحرق من جديد"، مثلما أحرقها العيلاميون في القرن الخامس قبل الميلاد، وأن بغداد لن يحتلها الصفويون بعد الآن، في حين أن خطاب الحرب لدى الخميني أرجعها إلى ذلك الصراع الأزلي في الإسلام، بين بني أمية، وبين معسكر الإيمان الحقيقي الذي أصبحت تمثله إيران منذ الثورة الإسلامية.

من المؤكد أنه في حرب طاحنة يحاول النظامان المتأدلجان فيها بشراسة السيطرة على عقول شعبيهما وأفئدتهم وإقناعهم بجدوى الحرب ومبررات استمرارها، كان من الطبيعي أن يجري توظيف سياسي للتاريخ بشقيه الديني والمذهبي عند خميني والقومي عند صدام، بل كان التاريخي فيها يختلط بسهولة بالدعائي، خاصة أن تاريخ البلدين، سواء ما كان مشتركاً، أو مختلفاً، يعج بالوهم والأساطير والفولكلور، إن لم يكن بالأكاذيب، إلى حد كبير. إلا أن الحرب العراقية الإيرانية بإعتبارها مثلاً صارخاً على اللاعقلانية والعشوائية في مسار السياسة وعلى الدكتاتورية في آلية إتخاذ القرار لدى النظامين اللذين قادا إليها، جسدت بكل وقائعها الإنطباع بأن مسار التاريخ نفسه بين الأمتين لا يزال ماضٍ باتجاه واحد مستقيم، نحو الصراع، لا يسعى ولا يريد أن يحد عنه بتاتاً، مخلفاً دائماً في محطات الإستراحة بيئة صالحة لإشتعال جذوته من جديد.

ومهما بدت حينها مواقف الطرفين، الدينية والمذهبية عند خميني، والقومية عند صدام، وكأنها مبنية على أرض عقائدية صلبة وضرورات إستراتيجية، فإنها في الواقع لم تكن، غالباً، سوى خيالات وتوهمات مريضة، أو في أحسن الأحوال شطحات فكرية، لا تستقيم لا مع مبدأ الدولة الحديثة ولا مع توازنات القوى في المنطقة. فعلى الجانب الإيراني كان واضحاً أن نظرية ولاية الفقيه، وبناء الحكومة الإسلامية التي إجتهد بها خميني وسعى لتطبيقها سريعاً، إثر الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، هي وصفة جاهزة للصراع بين البلدين، بسبب القاسم المشترك الذي يجمعهما وهو الأغلبية الشيعية فيهما. فمبدأ ولاية الفقيه، الذي أناطه خميني بنفسه، كان يعني بطبيعة الحال، حين يمتزج برغبات تصدير الثورة، إنهيار الحدود الفاصلة بين الديني والمذهبي والوطني وخروج الولاية السياسية من السلطة العراقية ووقعها بيد إيران ومن ثم ولادة حالة دومينو إسلامي (شيعي) في المنطقة تتقل دولها ومجتمعاتها جميعاً إلى ولاية الفقيه الإيراني وهو ما كان يستحيل القبول به، لا من صدام، ولا من العراقيين، ولا من باقي العرب. وبهذا المعنى فقد كان مبدأ ولاية الفقيه ومحاولة توسيع نطاقه لكي يشمل الولاية على شعوب دول أخرى، غير دولة الفقيه نفسه، البذرة التي أنبتت، ولا تزال كل تلك المخاوف والهواجس، عند جيران إيران، من إمكانية سعي إيران لتحويلها من مجرد شعار ديني، إلى سياسة وإستراتيجية دولة رسمية.

أما بالنسبة لصدام وبسبب هوسه بدور البطل القومي العربي الذي كان يتطلع إليه بعد غياب جمال عبد الناصر، وإندلاع الثورة الإسلامية في إيران كعامل، يمكنه من القفز على جواد الأوهام القومية كفارس مدافع ليس عن العراق فحسب، بل عن الأمة العربية جمعاء، فقد أتاح له أن يقدم العراق منذئذ للعرب كبوابتهم الشرقية، ومنقذهم أمام الزحف الفارسي المجوسي، متعامياً أيضاً، مثلما فعل خميني، عن حقائق التاريخ والجغرافية، وعن إمكانية اللجوء إلى حلول السياسة والدبلوماسية وفنون التفاوض، بدلاً من العنتریات والإندفاع وراء المغامرات غير المحسوبة. ومثلما كان للخميني برنامج المبنى على خطاب ولاية الفقيه والدولة الإسلامية فقد بنى صدام خطاب قادسية صدام، كما أسمى حربه، على حتمية صراع المشروع الإسلامي والعربي وبالتالي طرح نفسه ونظامه كبديل عن المشروع الإسلامي الإيراني. إذ حتى قبل أن تقوم الحرب مع إيران فقد كان واضحاً أن صدام يستشرف الصراع القادم ويتهياً إليه من خلال جملة من الأعمال التعبوية والسياسية كان أبرزها فلم "القادسية" الذي بدأ إنتاجه قبل الحرب والذي مهد من خلال الإسقاط التاريخي الذي استخدمه الفلم أجواء الحشد النفسي والسياسي ضد إيران. ولعل أصدق شهادة على ذلك جاءت على لسان الفنان المصري عزت العلايلي الذي مثل دور سعد بن أبي وقاص، نقلتها عنه جريدة "المصري اليوم" في ٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧ والتي قال فيها: "عندما تم توجيه الدعوة لنا من مؤسسة السينما العراقية قررنا تشكيل فريق العمل من كاتب السيناريو محفوظ عبد الرحمن والمخرج صلاح أبوسيف والأبطال سعاد حسني وليلى طاهر وأنا ومهندس الديكور مختار عبد الجواد وأنس أبو يوسف وإتفقنا على تقديم عمل تاريخي، ولم نتوقع أن يتم إستغلالنا فيما بعد لصالح المخابرات العراقية وحزب البعث. أدركنا الهدف من وراء هذا العمل وهو ما أوجعنا جميعاً، حيث إكتشفنا أنه تم إستغلالنا لخدمة المصلحة العراقية ضد إيران."

وفي نفس الإتجاه ولكن هذه المرة بإطار سياسي محظ أصدر صدام ما دعي بـ "الإعلان القومي" في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٠ والذي أعطى إشارة واضحة على النيات المبيتة له إزاء إيران قبل حوالي سبعة أشهر من الحرب التي شنها عليها ومحاولة ربط العرب بالحرب وحشدهم ورائها حين تبدأ، وهو ما حصل بعد ذلك. كان نص "الإعلان القومي" عبارة عن خبطة ديماغوية تتضمن دعوات للتضامن العربي، من جهة، وإلى عزل أي نظام

عربي لا يلتزم بمبادئه ومقاطعته سياسياً واقتصادياً ومقاومة سياساته بكل الوسائل المتاحة، في حين أنه يدعو من جهة ثانية، إلى تحريم اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة من قبل أية دولة عربية ضد أية دولة عربية أخرى، لكنه يعود ويدعو، من جهة ثالثة، بأن "مبادئه لا يمكن أن تتحقق وتصبح ميثاقاً للعلاقات العربية إلا من خلال نضال الجماهير العربية". المهم بالنسبة لصدام كانت رسالة الميثاق التي أوضحها في مقدمته وهي تهيئة العرب "للأوضاع الدولية في الوقت الحاضر وإحتمالات تطورها في المستقبل، وما تنطوي عليه من إحتمالات خطيرة، تهدد السيادة والأمن القومي العربي من ناحية والأمن والسلام في العالم من ناحية أخرى" وهو ما حصل فعلاً بعد سبعة شهور حين اندلعت الحرب.

كان كل من الخميني وصدام يحلقان بأحلامهما في سماءات الماضي البعيد يكرران بدورهما ما قام به قبلهم أسلافهم من حكام إيران والعراق من تأجيج للعداوات والفتن لتحقيق طموحاتهم وأوهامهم الشخصية دون أي إكتراث حقيقي بالمأساة التي ستلحق بدولتيهما وشعبيهما نتيجة لذلك. فقراءة تاريخ المرحلة بكل أحداثها وتطوراتها والتي رافقت صعود نجم صدام في العراق ونجاحه في فرض النظام الشمولي الدكتاتوري، وفي قيام الخميني بإعلان الثورة الإسلامية في إيران، كانت تشير بوضوح إلى أن البلدين ماضيان إلى الصدام والحرب بسبب النهجين المختلفين اللذين يسيرانهما، والمشروعين اللذين يبغيان إنجازهما. والأكيد أن ذلك، شأن أي حدث تاريخي كبير لا يمكن أن يجري بمعزل عن وعي النظامين في العراق وإيران حينها بأنهما كانا ماضيان في طريق حرب مدمرة لبلديهما لا محالة، مما يعني أن الأمر لم يقتصر على أوهام القوة وغرورها لدى الطرفين، بل أنه كان فعلاً إرادياً محسوباً، مع سبق الإصرار.

فبالنسبة للخميني كانت الحرب فرصة ذهبية نادرة، ربما لم يكن يحلم بها، لترسيخ قواعد نظامه الثيوقراطي الذي كان يواجه تحديات كبيرة من قبل الكثيرين في إيران وحتى من حلفاءه وأنصار الثورة التي قام بها، والذين اعتبروا مشروعه محاولة لإقامة إستبداد ديني، بدلاً من إستبداد دولة الشاه البوليسية. كانت الحرب مع عدو خارجي قوى هي مبتغى الخميني لكي يستغلها في بث الرعب والخوف في صفوف أعداءه الأقل قوة في الداخل وتسخير كل إمكانات الدولة في تعبئة طاقات المجتمع الإيراني وراء شعارات الثورة الإسلامية وحمايتها من الأعداء. ولم يقتصر هدف الخميني في إستغلال

الحرب للقضاء على خصومه المحليين، بل سعى أيضاً إلى إستغلالها في مشروعه الشيعي الأوسع، أي مشروع ولاية الفقيه، مما يستدعي إبقاء جذوة الثورة مشتعلة في صفوف الشيعة في كل مكان، في حين أن ربطه بين الحرب وبين تحرير فلسطين من خلال شعار الطريق إلى القدس يمر عبر بغداد، والإستمرار بمناطحة الشيطان الأكبر كان يخدم الهدف الأوسع في محاولات تحشيد العالم الإسلامي وراء الثورة الإسلامية وإيران ودورها الثوري الجديد في أن ترفع راية لا إله إلا الله في كل بقعة من بقاع العالم. كانت الحرب بالنسبة للخميني النسخ الذي يغذي نظامه بكل ما يحتاجه من دعم وقوة، ولذلك فإنه حين قبل بإنهائها، تحت ضغط الظروف الصعبة، وبعد أن إستنفذت مآربها كانت بمثابة كأس السم الذي تجرعه، كما أعلن هو نفسه حينها وهو يعطي موافقته يوم ٨ آب (أغسطس) ١٩٨٨ على وقف إطلاق النار.

أما بالنسبة لصدام فلم يكن الأمر مختلفاً كثيراً في أنه أيضاً كان بحاجة إلى عدو خارجي لتصدير أزمته، بل أزماته المختلفة داخل العراق، ولترسيخ صورته كبطل قومي، وتبرير المشروع البعثي الذي أصبح منذ إستيلائه على السلطة كاملة في تموز (يوليو) ١٩٧٩ مشروعاً الخاص وأداته كي يكون الناطق الأوحى باسم العرب. ولعل ما ميز صدام عن الخميني هو أنه عمل على أن يكون قرار الحرب بيده منذ البداية، بل ربما دلت وقائع ومؤشرات كثيرة، وليس قراءة الخطاب الصدامي وحده، على أنه سعى إليها منذ اليوم الأول لإنتصار الثورة الإسلامية في إيران، وربما قبل ذلك أيضاً. وإذا كان إنتاج فلم القادسية والإعلان القومي، كما أشرنا إليهما من قبل، هو مجرد تهيئة الأجواء النفسية لمسرح الحرب، فإن حرصه على طرد الخميني من العراق، قبل أشهر من قيام الثورة وفي ذروة قيادته وتوجيهه لها من مقره في النجف الأشرف، كان الدليل القاطع على رغبته في تسريع إسقاط الشاه وحلول نظام ضعيف مكانه يوفر له الفرصة في شن الحرب على إيران تنفيذاً لمشروعه في إخضاع العراق وإعلان زعامته للعالم العربي في ضربة واحدة. ومنذ اليوم الأول للحرب، أو قادسية صدام كما سميت، كان العراق قد أصبح البوابة الشرقية للعرب، والتي تحميهم من الفرس المجوس، في حين أصبح كل معارضي صدام من العراقيين شعوبيين في معادلة وضعت الحرب في سياقها التاريخي الذي أرادها لها صدام.

من الطبيعي الا يفكر دكتاتور، كصدام، مشبع رأسه بالالوهام والغرور والهوس، بطريقة عقلانية منظمة وبحسابات واقعية تضع مصلحة بلاده الطويلة المدى بالمقام الأول، وليس وفق رغبات دفينه بالنار أو الانتقام أو وفق ردود أفعال أنية وإنفعالية. وهذا ما حصل حين خاض صدام قادسيته المجيدة ضد بلد يفوق العراق مساحة بأكثر من أربعة مرات، وبنفوسه ثلاث مرات، ويمتلك موارد إقتصادية وطبيعية هائلة، ويتمتع بمزايا إستراتيجية عديدة إضافة إلى أن مجتمعه يجتاز وضع ثوري يسهل تعبئته وتجييشه في حرب ضد عدو خارجي، وخاصة على أساس أيولوجي ديني ومذهبي. أما الخميني، الذي تميز موقفه حتى اللحظة الأخيرة بالعناد والجمود والتحدي، فقد راهن على حلفائه من رجال الدين أو الحركات الشيعية وعلى الروابط المذهبية في إستنفار شيعة العراق، متناسياً الروابط القومية والوطنية والانتماءات الإجتماعية والسياسية المعقدة للمجتمع العراقي، وكذلك إرتباطات العراق بمحيطه العربي. بدا الإثنان غير ملمين بأبسط القواعد التقليدية للحرب مثل تلك التي سطرها المفكر الصيني الكبير "صن تسو" بكتابه الشهير "فن الحرب" قبل أكثر من ٢٥٠٠ عاماً، حيث حذر القائد من الحسابات الخاطئة قبل أن يشن الحرب بقوله "أن ترفع شعرة رفيعة من فراء أرنب بري في موسم الخريف لا يعني القوة العظيمة، رؤية الشمس والقمر ليست علامة البصر النافذ، سماع الرعد ليست علامة السمع الحاد." لم تكن مشكلة صدام والخميني هي أنهما وضعوا الأيديولوجيا في خدمة الإستراتيجية في الحرب فحسب، بل في أنهما كانا لا يريان أبعد من ظليهما، ولا يصغيان إلا إلى هسيس وساوسهما، فكان أن دفعا البلدين إلى دائرة أخرى من الصراع، إلا أنها كانت هذه المرة، الأكثر دموية في تاريخهما الطويل.

ومثل كل دورات الصراع التي دارت من قبل في المنطقة كان هناك الطرف الخارجي الذي يسعى لإدانة مصلحة أو لإقتناص موطئ قدم. ولم تكن الولايات المتحدة هذه المرة بعيدة عن أجواء الحرب العراقية الإيرانية وعن مقدماتها ونتائجها وهي التي ساهمت بسياساتها المختلفة في تهيئة الأجواء للإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي وقيام الثورة الإسلامية. كانت الولايات المتحدة حينها تتخبط بسياسات شائكة في المنطقة نتيجة صراعات الحرب الباردة مع الإتحاد السوفيتي وسعيها إلى خلق وتوظيف بؤر توتر متعددة في أفغانستان ولبنان والشرق الأوسط والقرن الأفريقي والخليج العربي في مسعى كسب الحرب الباردة التي كانت ترى أنها أوشكت على النهاية بسبب تردي

حالة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي. وهناك اليوم الكثير من الأدلة الموثقة عن الدور الذي لعبته المخابرات الأمريكية والأجهزة الأخرى في نهاية عهد الرئيس جيمي كارتر وفترة الرئيس رونالد ريغن في العديد من النشاطات التي سبقت الحرب أو التي قادت إليها وخلالها والتي صاغت نهايتها المعروفة. فعلى الرغم من أن بغداد وواشنطن كانتا لا تزالان دون علاقات دبلوماسية وسياسية رسمية منذ قطعها أثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧، فقد أرسل ريغن مبعوثه للشرق الأوسط دونالد رامسفيلد إلى بغداد للقاء صدام حسين في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ لإبداء التأييد له في الحرب وإبلاغه بقراره تزويده بالدعم العسكري والاستخباري في الحرب ضد إيران. ولم يكن ذلك هو الاجتماع الأول على هذا المستوى العالي، فقد سبقه إجتماع لنائب مدير المخابرات المركزية روبرت غيتس مع مدير المخابرات العراقية فاضل البراك، في إسبانيا لتنسيق الوضع الجديد. كان الرجلان، رامسفيلد وغيتس قد لعبا دوراً كبيراً في ترتيب الأوضاع في إيران قبل وبعد الإطاحة بالشاه مثلما لعبا أدواراً أخرى في إدارة هذه المرحلة الحاسمة من الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي وفي أفغانستان بحيث يمكن القول أن الإستراتيجية التي كانت تتبعها واشنطن حينها مع العراق كانت إستراتيجية متعددة الجوانب، وحتى متناقضة، وهو ما تبين في فضيحة إيران-غيت ومحاولات تسليح طهران بالأسلحة الأمريكية أثناء الحرب والتي كان رامسفيلد وغيتس من رموزها الكبار.

وبالإمكان القول الآن أن واشنطن سواء بشكل مباشر، أو من خلال علاقاتها الإقليمية وتدخلاتها الدولية كانت ضالعة بإدارة كل مفاصل الحرب منذ البداية وحتى النهاية وكأنها المايسترو الذي كان يقودها من بعيد ويرسم لها خطوطها ومعها مستقبل المنطقة. هذا لا يتناقض أبداً مع القول بأن سياسات كل من الخميني وصدام وأحلامهما المريضة وأن مسيرة العلاقات الإيرانية العراقية وتاريخها المازوم كانت الشرارة التي أطلقت تلك الحرب وأجبتها لمدة ثمانية أعوام، بل أنه يؤكد على العكس أن دورية الصراع بين الأمتين كانت دائماً تقع في إطار اقليمي ودولي أشمل. ففي تلك المرحلة كان هناك حلقة من حلقات عملية "الهندسة الجيوسياسية" للمنطقة التي تجربها القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، بين حين وآخر، والتي تتطلب، غالباً، عمليات كبرى من حروب وإنقلابات وغيرها. ولم تجر عملية الحرب العراقية-الإيرانية بمعزل عن تلك "الهندسة الجيوسياسية" في المنطقة، شأنها

شأن الثورة الإسلامية في إيران نفسها (١٩٧٩)، والحرب ضد الروس في أفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩)، والإجتياح الإسرائيلي للبنان، والقضاء على الوجود الفلسطيني فيه (١٩٨٢)، والتي إرتبطت كلها بالحرب الباردة بين الكتلتين الغربية الرأسمالية والشرقية الشيوعية وذروة الصراع فيها. ومن الواضح أن سلسلة الأحداث الكبرى التي جرت في المنطقة منذ ذلك الحين، ابتداء بغزو الكويت وحرب عام ١٩٩١ ومروراً بهجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ الإرهابية وحتى غزو العراق عام ٢٠٠٣ هي نتاج إبتكارات تكنولوجيا وأفكار تلك الهندسة، تماماً مثلما عملت المعابثة الأولى لجينات الانسان في عمليات البايوتكنولوجي أو الهندسة الوراثية. وفي وقت لاحق وبالذات بعد غزو العراق فقد إتخذت هذه العملية اسماً رسمياً، بالأقل في عالم الأكاديميا ومراكز الأبحاث الأمريكية وهي الفوضى الخلاقة، أو البناء والذي لم تتردد مستشارة الأمن القومي ومن ثم وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس من إستخدامه للتعبير عن حالة المنطقة غداة إحتلال العراق. وفي الحقيقة فإن تعبير الفوضى الخلاقة يختصر حال المنطقة مثلما كان يختصر تعبير "الرجل المريض" حال السلطنة العثمانية في عقودها الأخيرة.

من ناحية أخرى، أجبت حرب السنوات الثماني الصراع العربي-الإيراني وأدخلته في متاهات جديدة، فبعد أن كان ذلك الصراع يتحدد بالآزمات وبؤر التوتر التي تخلقها الطموحات الإمبراطورية لشاه إيران، إتخذت الآن أشكالاً أديولوجية تتصل بمحاولات تصدير الثورة الإسلامية، أو تحريض الأقليات الشيعية، مما يعني لدى العرب إختراقات وإمتدادات إيرانية داخل دولهم ذاتها، وهي بمثابة تهديدات وجودية لأنظمتها ولمجتمعاتها الهشة. ولم تكن هذه الدول مستعدة لمواجهة هذا التحدي متحدة أو في إطار من التضامن والتنسيق والتعاون، أما بسبب خلاقات الأنظمة السياسية وإنعدام الثقة بينها، أو بسبب ضعف بنية النظام الأقليمي الذي يربطها، مما أدى بالتالي إلى إتباع سياسات إنفرادية تجاه الخطر الإيراني الجديد كانت متباينة لحد التناقض. فمثلاً إختارت سوريا التحالف مع إيران ضد العراق، وتحالفت الأردن مع العراق ضد إيران، في حين إختارت دول الخليج والسعودية، التي أجبرتها الحرب على تشكيل مجلس التعاون الخليجي، اللعب في منطقة رمادية وتقسيم الأدوار بينها في التعامل مع الشرين المتمثلين بالعراق وإيران، بمختلف وسائل

الإسترضاء، معتقدة أن ذلك سيدفع الضرر عنها وسينجيهما من زوابع الحرب المشتعلة على حدودها.

صحيح أن الحرب بالنهاية توقفت دون أن تمتد وتتوسع وتصبح حرباً عربية-إيرانية أو حرباً سنية-شيعية إلا أنها شأن الصراعات السابقة بين الأمتين عمقت الضغائن القديمة وفتحت جراحاً جديدة ومهدت لجولات أخرى من الصراع بينهما. كان شيئاً طبيعياً أن حرباً تطول كل هذه الفترة، وت خلف ورائها كل تلك الجروح والضغائن وتشعل فتيل الخلافات المذهبية وتستقطب القوى الإقليمية والدولية أن تزرع بنيان المنطقة وتهزها حتى ولو بعد حين. كان أبرز ما أنتجته الحرب وتبعاتها هي أنها وضعت الأساس، أو فسحت المجال، لتغير هيكلية القوة في المنطقة، بشقيها، أي القوة العسكرية والقوة على التأثير، وهو الأمر الذي إتضح سريعاً من خلال رغبة صدام بأن يلعب نظامه دوراً أكبر في تقرير سياسات المنطقة، وفي وعي إيران بضرورة إعادة بناء قوتها العسكرية والمادية لتكون بموازاة القوة الأديولوجية التي تتسلح بها، والمتمثلة بالثورة الإسلامية. وفي الواقع فإن تلك النتائج تبلورت سريعاً إذ ما أن إنتهت الحرب حتى غزا صدام الكويت فاتحاً بذلك سلسلة من الأزمات المعقدة والحروب، ثم إنتظرت إيران ثلاثة عشر عاماً حتى يسقط صدام، وتتهار دولته، لكي تكسر عن أنيابها في وجه المنطقة كلها، وتفتح فصلاً جديداً من الصراع فيها.

(٧) صدام الطوائف

"مذهب أهل السنة ومذهب الشيعة ضدان لا يجتمعان"
"الشيخ عبد الرحمن البراك"

ربما كانت هي لحظة تجلي نادرة يوم ٣١ آب (أغسطس) ٢٠٠٦، تلك التي مر بها الشيخ يوسف القرضاوي أحد أبرز العلماء المسلمين السنة، الذين يحسبون عادة على خانة الاعتدال في العالم الإسلامي، نظراً لمواقفه المعلنة، سواءاً الفقهية أو السياسية، وخاصة دعواته للتقريب بين المذاهب الإسلامية وللحوار مع أصحاب الديانات الأخرى، والتي عرضته أحياناً كثيرة للنقد أو حتى الغضب من جانب القوى السنية المتشددة كالقاعدة والحركات الجهادية. في ذلك اليوم وقف الشيخ القرضاوي في إحدى قاعات نقابة الصحفيين المصريين في وسط القاهرة ليحذر مما أسماه إختراق الشيعة لمصر. ووسط إستحسان الكثيرين من الحاضرين، أعلن القرضاوي أن "الشيعة أخذوا من التصوف قنطرة للتشيع وأنهم إخترقوا مصر في السنوات الأخيرة من هذا الجانب". ولم يكتف الشيخ الذي يشغل إضافة إلى مهامه الفقهية والدعوية والتدريسية الكثيرة، مهمة رئيس "الإتحاد الدولي للعلماء المسلمين" بإطلاق ذلك النذير، بل حذر أيضاً من إمكانية وقوع مذابح في مصر، مثل تلك التي تحدث في العراق بين السنة والشيعة، إذا حدث إختراق كبير شيعي لمصر. ومضى القرضاوي فطالب أيضاً المصريين أن يكونوا على يقظة مذكراً إياهم أن الشيعة يحاولون نشر مذهبهم في مصر لأنها تحب آل البيت، وبها مقام الحسين وأخته السيدة زينب.

لم تكن تحذيرات القرضاوي تلك جديدة، فقد سبق له وأن أثارها في مؤتمر للحوار بين المذاهب الإسلامية في الدوحة قبل ذلك، حين خاطب أية الله محمد علي تسخيري الأمين العام لـ "المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب" في إيران المشارك في المؤتمر، حسب روايته، بقوله "لا يجوز أن يحاول مذهب نشر مذهبه في بلاد خالصة للمذهب الآخر." وسأله "ماذا ينفعكم أن تدخلوا بلداً سنياً مثل مصر أو السودان أو المغرب أو الجزائر وغيرها من بلاد خالصة للشافعية والمالكية وأن تحاولوا أن تكسبوا أفراداً للمذهب الشيعي؟... هل ستكسبون ١٠ أو ٢٠ أو ١٠٠ أو ٢٠٠، لكن بعد ذلك تتجزون فتنة في البلد، وسيكرهكم الناس ويلعنونكم بعد ذلك."

بعد عامين وفي ٩ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ عاد القرضاوي إلى ترديد نفس الادعاءات حيث اتهم في تصريحات لصحيفة "المصري اليوم" الشيعة بمحاولة "غزو البلاد السنية" وذهب هذه المرة إلى إتهامهم بالبدع وشكك بالعقيدة الإسلامية للكثيرين منهم. ولم يقف القرضاوي عند ذلك الحد، بل إنه دعا علماء السنة للتكاتف ومواجهة هذا "الغزو" مضيفاً "أني وجدت أن كل البلاد العربية هزمت من الشيعة مصر، السودان، المغرب، الجزائر وغيرها فضلاً عن ماليزيا وأندونيسيا ونيجيريا." وفي ظل حملة إنتقادات من جهات شيعية إيرانية وعربية وأيضاً من شخصيات سنية بارزة، أصر القرضاوي على موقفه في بيان أصدره بإسمه وتصريحات مماثلة أطلقها، كان واحداً منها إلى صحيفة الشرق الأوسط السعودية في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ ومن رحاب مكة المكرمة التي كان يزورها لإداء العمرة في رمضان فسر فيها حملته تلك بالقول "نحن أهل السنة نعتبر أننا الأمة الإسلامية لأننا تسعة أعشار الأمة."

تصريحات القرضاوي وتحذيراته المتوالية سرعان ما وجدت صدى مدوياً في عموم المنطقة وعززت من تلك الشائعات والأقاويل التي بدأت أولاً بالتداول على نطاق ضيق في المحافل ومواقع الإنترنت الخاصة ثم بدأت بالانتقال إلى شاشات التلفزيون والصحف في العديد من الدول العربية والإسلامية. كان الحديث يدور عن حملات تشيع في بعض البلدان وعن تزايد المد الشيعي منذ غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، كنتيجة لهيمنة الشيعة العراقيين على الحكم وازدياد النفوذ الإيراني في العراق وإمتداده في المنطقة. وعلى الرغم من غياب أي دليل حقيقي، أو تحقيق رسمي لإثبات صحة تلك الشائعات إلا أنها، كأية شائعة تمس العقائد الدينية، بدأت تفعل

فعلها المؤكد في تثوير النفوس وتحجيش الإنفعالات وتحفيز ردود الأفعال، وتحدث قلقاً وتلملاً وإستقطاباً، وأحياناً أخرى توتراً في العلاقات بين الشيعة والسنة، عبرت عن نفسها بطرق شتى، كانت نتيجتها أن صورة جديدة للمنطقة بدأت تتشكل، لا تخفي الإنطباع بأنها مقبلة على صفحة جديدة من الصراع المذهبي السني-الشيوعي، كان يعتقد أنه ولى إلى غير رجعة.

فلم يتورع أكثر من عشرين من كبار شيوخ الوهابية في المملكة العربية السعودية في بيان أصدره في ١ حزيران (يوليو) ٢٠٠٨ من كيل أفضع الاتهامات للشيعة الذين سموهم بالرافضة، مستدعين ذلك من تاريخ الفتنة الأفل، ووصفهم بأنهم "شر طوائف الأمة وأشدّهم عداوة وكيداً" للمسلمين. البيان الذي وقعه رجال دين من المقربين للدولة السعودية والعائلة الحاكمة، ومن بينهم عبد الله بن جبرين وعبد الرحمن البراك وناصر العمر، حذر أهل السنة من الشيعة والذين قالوا عنهم أن عقائدهم "نبتت في جسم الأمة الإسلامية بفعل اليهود". وفي خطوة مضت إلى أبعد من شتمهم والتشكيك بهم، أفتى الشيوخ السعوديون بكون الشيعة "مشركين" داعين إلى "مقاطعتهم وطردهم وإبعادهم". كانت مناسبة إصدار البيان هي الأحداث التي وقعت في لبنان على خلفية الأزمة الرئاسية والتي صعدت المخاوف من احتمال قيام حزب الله الشيعي بالسيطرة على لبنان وتهميش السنة فيه. إستبق البيان الشيخ العمر بتصريحات شبه فيها الشيعة باليهود زاعماً تنفيذهم مشروعاً إستيطانياً في أماكن إستراتيجية في السعودية ووصف "حزب الله" في لبنان بالحزب الفاجر مشككاً في إنتماءه للإسلام. ولم يكن البيان شذوذاً عن القاعدة التي سارت عليها المؤسسة الدينية السعودية بهذا الشأن حيث جاء منسجماً مع ما جاء في كلمة القاها المفتي الرسمي السعودي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ قبل ذلك بأيام وبالذات في ١٠ أيار (مايو) ٢٠٠٨ طعن بعقيدة "حزب الله" اللبناني وحليفته سوريا الإسلامية خلال محاضرة له في كلية الشريعة بجامعة محمد بن سعود. واتهم آل الشيخ حزب الله بالتعاون مع "اليهود" لتسهيل دخولهم إلى بلاد "الإسلام" وقال "هؤلاء جاءوا ليهيئوا المكان لليهود وللدول الكبرى ويهيئوا لهم الجو ويسهلوا عليهم الدخول ويعينوهم على السيطرة على بلاد الإسلام، بكل ما تحمله الكلمة." وكان الملفت في إصدار البيان أنه جاء قبل أيام قليلة من إستضافة الملك عبد الله بن عبد العزيز لمؤتمر لحوار إسلامي-إسلامي في مكة الذي مهد بعد أسابيع من ذلك لعقد مؤتمر حوار إسلامي-عالمي في مدريد ضم حاخامات يهود وإسرائيليين وممثليين لديانات

غير توحيدية مثل الهندوس والبوذيين وغيرهم، ممن تطلق عليهم المؤسسة الدينية السعودية في العادة تعبير الكفار.

قبل يوم واحد من صدور البيان السعودي حملت مجلة "روز اليوسف" المصرية مقابلة مع الشيخ محمد علي الجوزو، مفتي جبل لبنان السني، شن فيها هجوماً حامي الوطيس على حزب الله وعلى الشيعة الذين اتهمهم بأنهم يقومون بهجمة بربرية على المذهب السني ويرمون فرض سيطرتهم على العالم العربي والإسلامي، وذهب الجوزو إلى أبعد من ذلك حيث شبه الشيعة بالصليبيين والتتار وتوقع "أنهم سيذهبون (أي سيغادرون المنطقة) مثل هؤلاء (الغزاة)". ولم يقصر الجوزو كلامه عن لبنان، بل ردد اتهامات للشيعة بأنهم يقومون بمحاولات تبشير نشطة في سوريا. ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي يشن فيها مفتي جبل لبنان مثل هذا الهجوم على الشيعة، منذ غزو العراق ٢٠٠٣ حيث وصف الحالة، وأيضاً في مقابلة مع "روز اليوسف"، بتاريخ ٢٣ نيسان (أبريل) ٢٠٠٧ بأن "هناك حلفاً إيراني أمريكي إسرائيلي ضد السنة العرب في المنطقة، وهذا الحلف خطير جداً".

في التحليل الأخير كان واضحاً في هذه المواقف، وغيرها كثير، أن ثمة قلقاً لدى أصحابها على القلعة العربية السنية، التي لاشك أنهم يمثلون بعض من قيادتها الروحية، وربما السياسية أيضاً، أصبحت مهددة منذ تمكين الشيعة العراقيين بعد سقوط نظام صدام حسين، وأن أبرز شكل لهذه التهديد هو اختراق القلعة ذاتها، وبمساعدة وتعاون ومباركة إيران. بيد أن الملفت في الأمر هو أن جميع هؤلاء المشايخ لم يقدموا دليلاً واحداً، أو معلومات أو وثائق أو أرقام تدعم دعاوي وجود حركة تشيع في المنطقة، مهما كبر أو صغر حجمها، وأكتفوا بدلاً من ذلك بترديد اتهامات، بلا دليل، بل وحولوها كذلك إلى فرضية قابلة للاستغلال في التحريض والإثارة، في فترة مشحونة بالهواجس والتوتر والقلق، وتعيش فيها المنطقة على أبواب فتنة طائفية.

ففي مصر لم تتوقف الشائعات عن وجود حملات تشيع منظمة بدعم إيراني في الأوساط المصرية وخاصة بعد لجوء عدد كبير من العراقيين ومن ضمنهم شيعة إلى مصر بعد إتساع أعمال العنف في بلادهم واتهامات بأنهم ينشطون ويمارسون عقائدهم سراً، ومن ضمن ذلك قيامهم ببناء حسينيات (مراكز دينية سميت باسم الحسين بن علي) شيعية في بعض مناطق القاهرة التي أصبحت تجمعات لهم. وكتعبير عن المخاوف من تحول هذه الشائعات إلى حقيقة كشف الشيخ عبد المنعم البري أستاذ الثقافة الإسلامية في كلية

الدعوة بجامعة الأزهر ورئيس جبهة علماء الأزهر المنحلة في ٣ تموز (يوليو) ٢٠٠٨ وفي لقاء مع صحيفة "المصري اليوم" المصرية أن وزارة الداخلية إستدعته مع عدد من علماء الأزهر المتخصصين في المذاهب الشيعية، لتتقيد ضباط جهاز مباحث أمن الدولة حول الفكر الشيعي وذلك حسب قوله في إطار "مواجهة التغلغل الشيعي في المجتمع المصري السنّي". ولم يشفع في التخفيف من حدة هذه الإتهامات نفي وزير الأوقاف المصري محمود حمدي زقزوق في مؤتمر صحفي يوم ٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨ وجود أية حسينية، أو مسجد شيعي في مصر، أو حتى تقديم طلب ببنائها، وهي تصريحات تكررت مرات عديدة بعد ذلك.

ولم ترتبط الهواجس في التمدد الشيعي من وجود عراقيين في مصر أو إتساع نشاط الشيعة المصريين، بل ربط ذلك أيضاً بالتوترات السياسية العادية مع إيران. ففي العدد اليومي الذي تصدره "روز اليوسف" شن رئيس تحريرها عبد الله كمال يوم ٩ تموز (يوليو) ٢٠٠٨ هجوماً على إيران بمناسبة عرض فلم (٣٤ طلقة في صدر الفرعون) الذي أنتجته مجموعة قريبة للحرس الثوري الإيراني ويمجد قنلة الرئيس المصري السابق أنور السادات وإعتبر كمال فيه أن إنتاج وعرض الفلم الإيراني يعكس حالة حقذ إيرانية على مصر. غير أن كمال تجاوز في نقده لعرض الفلم الإعتبارات السياسية بين الدولتين، إلى إعتبار كون الفلم هو تعبير عقائدي عما سماه "حقذ الشيعة الأثنى عشرية على أهل السنة" ومعتبراً ذلك "مؤثراً في الأمن والإستقرار الأقليميين". قبل ذلك بشهرين تقريباً وفي عددها الصادر في ١٧ أيار (مايو) ٢٠٠٨ شنت المجلة ذاتها هجوماً كاسحاً على الشيعة بشرت فيه بعنوان بارز على غلافها بالقول "نكسة السنة ونكبة العروبة"، حيث لا يمكن أن تخفى دلالات كلمتي نكسة ونكبة في الذهنية العربية وإرتباطهما بالصراع مع اليهود والحروب التي خاضها العرب مع إسرائيل.

وفي البحرين التي لم يهدأ فيها التوتر الطائفي بين الشيعة والسنة منذ عقود، توج كلام للنائب والشيخ السلفي السني جاسم السعيد يوم ١٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨ حملات تصاعدت بشدة في الدولة الخليجية الوحيدة ذات الأغلبية الشيعية منذ سقوط نظام صدام وتمكين الشيعة في العراق من الحكم. السعيد شن هجوماً على الشيخ قاسم عيسى، أحد القيادات الشيعية البحرينية البارزة واتهمه بالمولاة لإيران على خلفية خطبة لعيسى كان أنتقد فيها ما يعانيه الشيعة في البحرين من تمييز وحرمان. من بين الكلمات التي

خاطب بها السعيدى للشيخ الشيعى قوله "اننى أسر فى أذنك سرا فإسمعه، فلو كنت فى إيران التى تحب وتدافع عنها لما تجرأت ولو واحد بالمليون بانتقاد حكومتها، أو التعرض لرموزها أو تدخلت فيما لا يخصك. وإنى أعجب كيف تحاول إخفاء الحقيقة الواضحة فتسعى إلى تمجيد إيران وحكومتها وتصغر البحرين وإنجازاتها وتنتقد حكومتها. هل هذه وطنية أو إنتماء لغير الوطن؟" ولعل القراءة المتأنية لما بين السطور تكشف ما يبطنه الشيخ السنى للشيخ الشيعى من إتهامات بالولاء لإيران، وليس للوطن البحرينى، وهى نفس الإتهامات التى ربطت فى كل بلد عربى آخر بين التشيع وإيران.

وفى اليمن، أعتبر الصراع الدامى بين الحكومة والحوثيين، الذى بدأ بعد الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، مؤشراً على وجود حركة التشيع، حيث أعتبر تحرك الحوثيين، وهم شيعة زيديون أساساً بأنهم يسعون لنشر التشيع الأثنى عشرى فى شمال اليمن التى هى أساساً منطقة شيعية زيدية منذ أكثر من ألف عام. وبسبب طبيعة الصراع المسلح بين الحوثيين والسلطة فقد لعب مسؤولون رسميون، وخاصة رئيس الوزراء اليمنى على مجور، دوراً فى بث الإدعاءات المتكررة بنشر التشيع وعلاقة ذلك بإيران التى اتهمها مجور علانية بالضلوع فى التمرد الحوثى فى منطقة صعدة المجاورة للسعودية.

وكما هو الأمر فى مصر والبحرين واليمن فقد طالت إدعاءات التشيع الأردن حيث إنتشرت الإشاعات عن تمدد للمذهب الشيعى ربط بوجود أكثر من ربع مليون من المغتربين والمهجرين العراقيين ومحاولة البعض منهم بث التشيع أو محاولة إنشاء حسينيات لممارسة شعائهم فى المناسبات الدينية. وعلى الرغم من أن هناك أقلية صغيرة جداً من الشيعة الأردنيين يعود تاريخهم إلى ما قبل تأسيس الدولة الأردنية ذاتها نهاية أربعينيات القرن الماضى، إلا أنه لم تتوفر مرة ثانية أية أدلة على قيامهم بحملات تبشيرية. ومع ذلك فقد تردد أيضاً أن السلطات الأمنية الأردنية أنشأت شعبة جديدة فى جهاز مخابراتها تحت عنوان "شعبة مكافحة التشيع" تتولى جمع المعلومات عن احتمالات وجود متشيعين سياسياً ودينياً فى الأردن وإمكانية وجود إتصالات خارجية لهم.

إلا أن أكثر الإشاعات عن حركة التشيع فى المنطقة هى تلك التى طالت سوريا حيث راجت تقارير صحفية عديدة وحملات قامت بها جماعات سنية، أغلبها أما أصولية أو سلفية متشددة، عن جهود مستمرة لتشيع مناطق عديدة فى سوريا فى الشمال والوسط والجنوب وتستهدف مجموعات سكانية

من مختلف الطوائف من العلويين والدروز وحتى السنة. ومرة أخرى فإن أغلب تلك التقارير لم تقدم أرقاماً أو معلومات دقيقة مفصلة، وإنما روجت لإشاعات أو أقاويل مرسلة تعتمد على شواهد ظرفية مثل بناء أضرحة ومقامات لرموز شيعية يقوم بزيارتها الشيعة الإيرانيون وغيرهم، أو عن تواجد الحرس الثوري الإيراني في بعض المناطق السورية ودوره في نشر التشيع. فالنظرة المتأمل لبروز هذه الأضرحة أو المقامات في السنوات الأخيرة، هي أنها من إختراع شركات السياحة السورية والتي تحاول أن تربطها بآل البيت لأغراء الزوار الإيرانيين بزيارتها، وبالتالي فإنها تبدو مشاريع تجارية لترويج السياحة الدينية وليست مشاريع مذهبية للتبشير بالتشيع في سوريا كما يدعى.

كما ركزت بعض التقارير على تزايد الحوزات الشيعية في مركز مدينة السيدة زينب القريبة من دمشق وإعتبرت ذلك أيضاً من مؤشرات التبشير الشيعي في سوريا، في حين أن الأمر لا يبدو أنه يتجاوز وجود بعض المكاتب لرجال الدين الشيعة ووكلائهم من الذين يتخذون عادة من المدن المقدسة عند الشيعة أماكن للتدريس أو البحث الفقهي أو لإستلام تبرعات الزكاة والخمس وغيرها من الحسنات التي يغدق زوار ضريح السيدة زينب بها عليهم. وأستخدمت بعض التقارير التقارب بين العلويين والشيعة في بعض المناهج أيضاً في الترويج لحكاية نشر التشيع في حين أن العلويين بقوا لقرون طويلة صامدين على مذهبهم، إذ الأحرى، والمنطقي، هو أن يتشيع العلويين هم أنفسهم، أو بالعكس ينشروا مذهبهم العلوي، بدلاً من أن يبشروا أو يساعدوا على التبشير بالتشيع في سوريا.

ولم تقتصر الإتهامات بالتمدد الإيراني في المنطقة العربية على هذه الدول التي أما أنها تضم جماعات شيعية بالأصل، أو أنها على تماس مع إيران، بل شملت دولاً أخرى بعيدة جغرافياً نسبياً عن مركز الصراع الشيعي السني التقليدي في ما يعرف بالشرق الأوسط الآن، حيث راجت تقارير وكلام وإشاعات عن توسع شيعي في المغرب والجزائر وتونس وحتى السودان، وهي بلدان لم يعرف عنها سابقاً تواجداً شيعياً. ففي المغرب مثلاً أشير إلى جمعيات شيعية ثقافية معترف بها من الدولة وهي "الغدير" و"البصائر" و"التواصل"، كما أثار صدور صحيفة "رؤى معاصرة" في شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٨ والتي أعتبرت أول صحيفة شيعية مغربية، الإنتباه وأعتبرت حدثاً بارزاً خاصة أنه تم توزيع سبعة آلاف نسخة من العدد نفدت جميعها من

السوق بسرعة قياسية خلال الأسبوع الأول من صدورها. وقد اعتبرت بعض وسائل الإعلام المغربية صدور الصحيفة سابقة خطيرة في دولة معروفة بتوجهاتها السلفية سواء على المستوى العقائدي أو الفكري، أو على المستوى الاجتماعي مما اعتبر علامة على التمدد الشيعي هناك، على الرغم من أن المغرب يحكمه ملك ينتسب إلى الهاشميين.

وحتى الجزائر التي تنشط فيها التيارات السلفية والجماعات الإسلامية المتشددة فقد طالتها التقارير الصحفية عن إتساع ظاهرة التشيع وخاصة في مناطق الغرب الجزائري المجاورة للمغرب التي أشارت تلك التقارير إلى ظهور حسينيات شيعية فيها أو تواجد معين في يمكن ملاحظته في بعض الولايات والمدن مثل الجزائر العاصمة وباتنة وسطيف وتيارت وسيدي بلعباس. وتشير تلك التقارير المنتشرة خاصة على نطاق الشبكة العنكبوتية إلى أن أسباب التشيع تعود غالباً إلى وجود جاليات شيعية من العراق وسوريا ولبنان في الجزائر في حين أن النفوذ السياسي الإيراني ساهم كذلك في تشجيع الظاهرة، بينما عزاها البعض الآخر إلى ما سمي بظاهرة "الخواء الروحي وإفتقار الخطاب الديني السائد إلى العقلانية".

ولاحقت الإشاعات عن حملات التشيع تونس رغم أنه كان معروفاً على الدوام أن هناك أعداداً كبيرة من الشيعة في تونس ربما تعود جذورهم إلى عهد الفاطميين الذين حكموها من عاصمتهم في المهدية وأنهم كانوا يمارسون عقائدهم وبعض طقوسهم بحرية نسبية معتمدين على أجواء الإنفتاح الثقافي وعلمانية الدولة والمجتمع ونبذهما للتعصب والإنغلاق. ومع ذلك فقد قيل الكثير عن إزدياد عدد الشيعة في تونس وخروجهم للعلن عبر مختلف النشاطات التي تدل على رغبة ونية للإنتشار حتى أن زعيم حركة النهضة التونسية الإسلامية راشد الغنوشي، وهو شخصية إسلامية معتدلة، لم يتوانى عن الدخول في المعركة المثارة. ففي تصريحات إلى وكالة القدس بريس يوم ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨ حذر الغنوشي من أن المد الشيعي في دول المغرب العربي السنية، ومنها تونس، "تحول إلى ظاهرة ملفتة للإنتباه ومثيرة للأنزعاج لدى علماء المسلمين في المغرب العربي" مؤكداً أن هذه الظاهرة التي قال بأنها تزرع لمستقبل من النزاع لا ضرورة له تقف ورائها جهات رسمية لها علاقة بالدولة الإيرانية.

وفي السودان، وهو بلد طالما عرف بتسامحه العقائدي والفكري والسياسي، حتى أن بعض السودانين جمعوا بين ممارسة طقوس عقيدتهم الإسلامية

وانتمائهم الفكري للماركسية والحزب الشيوعي السوداني طيلة عقود طويلة، وقع أيضاً في دائرة الضجة بشأن التشيع النامي على الرغم من أن عدد الشيعة الذي أفصحوا عن إنتمائهم، ربما لم يتجاوز العشرات أو المئات. ولم تسلم حتى هذه الفئة القليلة من حملات شملت إتهام السفارة الإيرانية ومؤسسات إيرانية تعمل في السودان على تنظيم حملات التشيع بالاغراء، كما شملت الاحتجاج على بيع الكتب الشيعية في معرض الخرطوم للكتاب وإمتدت إلى تكفيرهم وإهدار دمهم من قبل بعض الجماعات المتطرفة.

وإذ ظلت هذه الإتهامات بحملات منظمة بالتبشير الشيعي بمستوى الأقاويل المرسلة والإشاعات التي تفتقد الدليل الملوس، إلا أن البعض ممن حاول تبريرها وضع بعض الأسباب والدوافع، التي ربما كانت وراء تشيع البعض في العالم العربي السني، وهي دوافع يختلط فيها الحقيقي بالخيالي والموضوعي بالذاتي والواقعي بالدعائي، غير أن جميعها لم تكن تخفي طبيعة العلاقة التاريخية المعقدة والشائكة بين الطائفتين المسلمتين والمخاوف والهواجس التي تفجرت منذ التغير الحاصل في العراق إثر سقوط نظام صدام حسين. فمثلاً ساد القول بأن ما يحصل هو نتيجة حملات تبشير ودعاية ودعم مادي تقوم بها الأجهزة الإيرانية المختلفة، في حين عزى البعض الآخر ذلك إلى الإنجرار وراء مواقف حزب الله اللبناني والتعاطف معه في صراعه مع إسرائيل، وكذلك دعم إيران لحركات المقاومة الفلسطينية وبروزها كدولة تتصدى للمشروع الإسرائيلي-العربي في المنطقة. وفي الوقت الذي فسرت بعض الإجتهدات ما تسميه بالمد الشيعي إلى وجود أرضية تعاطف مع آل البيت أصلاً في بعض المجتمعات الإسلامية، راح البعض يروج إلى حكاية إغراء الشيعة للشباب السني بزواج المتعة، أو إلى تشجيع بعض الحكومات أو غضها النظر، كما في الجزائر، كعامل توازن ضد النشاطات الإرهابية التي تقوم بها الجماعات المتطرفة، أو أمام غلو التيارات السلفية وتصاعد نشاطها.

من البديهي أن يكون هناك دوافع مذهبية وطائفية خالصة وراء الحملات ضد التمدد الشيعي، وهي دوافع لم يخفها القرضاوي في تبنيه لنظرية الطائفة الناجية أو المنصورة، أو في بيانات المشايخ السعوديين وغيرهم، إلا أن من المؤكد أن الدوافع السياسية كانت هي الغالبة والواضحة، عاكسة بذلك طبيعة الصراع السني-الشيعي عبر التاريخ والذي هو في جوهره سياسي وبالذات كونه صراع على السلطة، لكنه يستخدم أدوات مذهبية. فمنذ بدأت المشكلة

السنية-الشيوعية على خلفية الفتنة الكبرى إثر وفاة النبي محمد (ص) كانت هناك دائماً خلافات ونزاعات بين الجماعتين، وإستطاعت الدول الحديثة التي تشكلت في المنطقة على تدجينها ضمن حدودها الوطنية، أو في إطار السجلات الفقهية والشرعية، إلا أن جوهر الصراع الحالي هو سياسي وإستراتيجي بإمتياز كونه يتعلق بكيانات دول ومجتمعات بدأت تشعر بالخوف من تهديدات لخرائطها الجغرافية والإجتماعية وبنى تشكيلات الجماعة الوطنية داخلها. والأهم في ذلك كله أن الصراع السني-الشيوعي أصبح متداخلاً بشكل جذري مع ملفات وقضايا وأزمات ومشاكل المنطقة الإقليمية المتعددة، بل وحتى في علاقاتها الدولية التي دخل فيها الإسلام كعامل إستراتيجي جوهري منذ أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ وبرز قضايا صراع الحضارات والحرب على الإرهاب كعناصر أساسية في الأجندة الدولية.

فلا جدال أن إنتقال السلطة إلى يد الشيعة في العراق وتمكينهم منها قد أدى إلى تطور نوعي جيوبوليتيكي أثار حفيضة الأغلبية السنية في عموم المنطقة، وهو ما أصبح يدعى في الأدبيات السياسية بالمد الشيوعي، أو بزوغ نجم الشيعة، فاتحاً بذلك الأبواب على مصاريعها على تطورات وإحتمالات شتى، من المؤكد أنها ستغير مرة أخرى من خارطة المنطقة لو تركت دون حلول واقعية وعصرية لمجمل مشاكل المنطقة وأزماتها المختلفة. فقد أنهى سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ حقبة من تاريخ العراق كان السنة العرب هم المهيمنون خلالها على السلطة والثروة، على الرغم من أقليتهم العددية، أراء الأكثرية الشيعية العربية والكردية. وسواء أكان الأمر ناتجاً عرضياً لإعادة تشكيل الدولة العراقية على أساس التوزيع العادل للسلطة والثروة وفقاً للمعادلة السكانية، وعملية الإنتخابات، أم أنه كان أمراً مدبراً من قبل مخططي الحرب الأمريكان، من المحافظين الجدد لمواجهة التطرف السني بالشيعة، كما أشارت الكثير من الدراسات الأمريكية، فمما لا شك فيه أن إسقاط نظام صدام أدى إلى تمكين الشيعة في العراق، وأن ذلك أدى بدوره إلى حالة نهوض شيعية في عموم المنطقة العربية، إمتدت من الخليج إلى لبنان، أذرت بتغير في موازين القوى المذهبية والسياسية السائدة في المنطقة التي تعاملت فيها الأكثرية السنية الحاكمة خلال الفترة الماضية مع شيعتها من منطلق التهميش والإستعلاء والإقصاء.

فعلى الصعيد الرسمي فقد كان خير وأقوى تعبير عن القلق والمخاوف السنية من تصاعد الدور الشيعي في المنطقة هي سلسلة التصريحات الصحفية التي

أدلى بها العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني أثناء زيارته للولايات المتحدة في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥ والتي تكلم فيها عن الهلال الشيعي الممتد من إيران إلى سوريا ومحدراً من نتائجه على المنطقة، وكذلك تصريحات الرئيس المصري حسني مبارك لتلفزيون العربية في ٨ نيسان (أبريل) ٢٠٠٦ والتي اتهم فيها شيعة المنطقة بالولاء لإيران. وإذا كان للملك عبد الله والرئيس مبارك الجراءة في التعبير علناً عن تلك المخاوف، فإن أحاديث الكواليس الدبلوماسية كشفت خلال هذه الفترة أن الكثير من الزعماء العرب قد أعربوا عن مواقف أكثر حدة داخل أروقة الاجتماعات ومنهم من أرسل رسائل واضحة بتصميمهم على الوقوف ضد ذلك، ولم يكن ذلك بعيداً أيضاً عن الكثير من الموقف العربية الرسمية، كما تشير مثلاً وثيقة محضر جلسة إجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة يوم ١١ أيار (مايو) ٢٠٠٨ والتي كشفت عن تلك المجادلات التي جرت بين وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل والمندوب السوري يوسف الأحمد حيث شبه الفيصل السيد حسن نصرالله زعيم حزب الله بـ (رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق) شارون واتهم إيران وحزب الله بفرض دولة الولي الفقيه في لبنان.

ولم يقتصر التعبير عن المخاوف العربية من المد العقائدي الناتج من التمكين الشيعي في العراق أو بسبب نمو القوة الشيعية المتمثلة بحزب الله وتضاعفها في لبنان، فقد أثرت تلك المخاوف أيضاً في إطار الصراع الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح، حيث كانت بعض أجهزة الإعلام والدعاية لدى فتح دائماً ما تشير إلى الحمساويين المدعومين من إيران وبسخرية بالشيعة، في دلالة واضحة لوصم الحركتين بانهما عمليتان لإيران، على الرغم من التلميحات الطائفية الواضحة التي تتطوي عليها. في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨ رد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط على حملات إيرانية ضد بلاده بسبب إغلاق معبر رفح بان "الإيرانيين يحاولون الانتشار وفرض الأيديولوجية الخاصة بهم على هذا الأقليم كما أنهم يستغلون بعض الفلسطينيين، سواء بنية حسنة أو بمعرفة عميقة للأهداف الإيرانية". ومن الواضح أن استخدام أبو الغيط لتعبير أيديولوجي هنا محسوب ومنقّي ليعطي دلالات واضحة عن حرب وصراع للأفكار والعقائد وليس مجرد صراع سياسي.

المؤكد أن تنامي الدور الشيعي في المنطقة، كما حصل إثر تمكين شيعة العراق وبسببه، بعد الحرب الأمريكية على العراق، أثار حالة من الأمل

والتوقعات عند شيعة المنطقة لتفعيل دورهم في الحياة العامة، سواء على مستوى دولهم، أو على مستوى الأقليم بشكل عام. فمن ناحية، كان هناك تنامي لحالة وجدانية بين شيعة المنطقة أشاعت نوعاً من الشعور النفسي والثقافي بالتضامن بينهم وأمدتهم بحافز إضافي للتعبير عن هويتهم العقائدية، تبلورت في بعض الأحيان في مواقف سياسية أدت إلى مطالبات بحقوق المواطنة والمساواة وتعزيز دورهم في الحياة السياسية في دولهم ومجتمعاتهم. ومن الناحية الثانية فقد خلق الإحياء الشيعي فعلاً واقعاً جديداً في عموم المنطقة، لم يعد يرى فيه الشيعة، ولربما غيرهم أيضاً من الأقليات والجماعات الدينية والعرقية، ممكناً أن تتفرد فيه الأغلبية السنية العربية لوحدها، كما فعلت خلال العقود الماضية، بالحكم وبالقرارات المصيرية المتعلقة بها، كما أصبحت إيران الشيعية مدعوة فيه طرفاً وشريكاً أساسياً، ولو على مضض.

غير أن كل ذلك، أي الإحياء الشيعي وردود الأفعال السنية القوية عليه يوضح بشكل جلي أن هناك مشكلة جيوبوليتيكية إستجذبت في المنطقة وبدأت تلقي بتبعاتها عليها من كافة النواحي السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية وغيرها. بل بدا واضحاً من خلال موقف وتطورات عديدة أن هناك بيئة إستراتيجية جديدة تنشأ ويتم تحديدها من خلال البعد المذهبي حيث تشعر الدول السنية بتحديات شيعية متنامية يتطلب منها التعامل معها ضمن إستراتيجيات وإعادة تنظيم لقوى النظام الإقليمي التي تجد في ذلك تهديداً لشرعيتها وإستقرارها، الأمر الذي يتطلب التعامل معها مقاربات وطرق مبتكرة طويلة الأمد. ومن جانبها تشعر القوى الشيعية الناهضة أن تطلعاتها نحو دور أكبر ومن أجل شراكة حقيقية في السلطة داخل كل بلد عربي تتواجد فيه وفي إدارة الإقليم هي موضع تحدي ورفض من الجماعة السنية الكبرى مما يؤدي إلى تقويض منجزاتها السياسية المتحققة، وتطيح بأمالها بتحقيق ذلك. أنه صراع من تلك الصراعات المألوفة في العالم والتي تختلط فيها الإبعاد الدينية بالقومية بالوطنية وبالعقائد والأديولوجيات، ثم يختزل كل ذلك إلى فردية أحادية تتصارع بين معسكرين يسعى أحدهما إلى تحسين شروط المشاركة، في حين يسعى الآخر إلى الإنفراد في الهيمنة والنفوذ.

لكن السؤال الجوهرى الذي يتبادر إلى الأذهان هو هل أن الصراع الشيعي-السني، بإعتباره مجرد إختلاف، أو حتى خلاف، من خلافات عديدة داخل الإسلام، محتم وخالد، أم أنه مجرد صراع عابر وأيضاً ناجم من عوامل

أخرى غير جذرية، وغير عقائدية، وأن طابعه الأساسي تاريخي وسياسي تجاوزه الزمن. فالأكيد أن السنة والشيعة متفقون على جوهر الإسلام وعلى أسس العقيدة، وهي التوحيد والنبوة والمعاد، في حين أن إختلافهم يتناول قضايا في المعاملات، أو حتى في العبادات، أقل جوهرية من أن ترتقي إلى مستوى الفراق أو الإبتعاد. وحتى، وكما ورد في مجالات عديدة في سياق هذا الكتاب من أن التاريخ والسياسة يفرقان الجماعتين في بعض القضايا والمواقف، فإن السؤال يظل- هل أن الخلافات القديمة منها والمستجدة متجذرة، بما يكفي لتحويلها إلى حالة صراعية كبرى، أم أنها مجرد حالة إرتياب أو حتى حالة عادية ومتكررة من الصراعات المألوفة.

لا شك أن من طبيعة الصراعات المذهبية المعقدة والحادة أنها تختزن الكثير من النزعات البدائية والعنيفة والعدوانية، مما يجعلها وصفاً للفتنة والنزاعات المستدامة. إن إحدى المخاطر الكامنة في هذه النوعية من الصراعات هي إمكانية، بل حتمية، تحويلها إلى حالة صدامية أما بسبب سياسات الهوية، التي هي بطبيعتها إنعزالية ومتطرفة وقائمة على أساس التضامن بين أصحاب الهوية الأحادية، ومغذية للتنافر مع الجماعات الأخرى، وميالة للعنف، أو بسبب الإستراتيجيات التي من الممكن أن يتبعها أصحابها من كلا الطرفين في مواجهة أحدهما للآخر، وهنا الشيعي في محاولة تعظيم مكاسبه، والسني في مسعى إيقاف ذلك. من ناقل القول أن التمكين الشيعي في العراق، حيث يوجد أكبر وأرق تجمع شيعي في المنطقة العربية سيكون له تأثيرات على سائر المنطقة السنية الطابع، وذلك من ناحيتين، الأولى مذهبية حيث ستأخذ السجلات والخلافات والأزمات طابعاً مذهبياً بالضرورة، كما تبين من دعوات القرضاوي والردود عليه، والثانية من ناحية وضع الحالة الشيعية المستجدة، وهي حالة طائفية مهما كانت شرعيتها، أزاء الأيدولوجية القومية العربية السائدة في المجتمع والدولة العربية السنية، مما سيضعهما بالضرورة في وضع صراعي متقابل.

إن إحدى المخاطر التي ينطوي عليها تنامي الصراع السني-الشيعي هي تحوله من صراع مذهبي فكري محكوم بقواعد وضوابط الإجتهد ضمن العقيدة الدينية الواحدة إلى صراع وطني سياسي داخل حدود الدولة الواحدة يتناول قضايا جوهرية كالإنتماء والولاء والإرادة الوطنية، أي بعبارة أخرى تكوين هوية شيعية متميزة على صعيد كل المنطقة ذات الغالبية السنية، وهي قضية ستمس جوهر الأمن القومي لكل دولة، إضافة إلى إمكانية أن تشتبك

تلك الهوية بعد ذلك على نطاق إقليمي، أي تكون عابرة للدول مما يحولها إلى صراع إقليمي ذي طبيعة جيوبوليتكية، أي صراع على الأهداف والمكانة والمصالح الإقليمية بين الدول من خلال إضفاء البعد العقائدي والديني على صراعات هي في طبيعتها سياسية. وبعبارة أدق فإن الدول السنية العربية ستشعر منفردة، وبشكل جماعي، أن الصعود الشيعي سيشكل من إحدى النواحي تهديداً ثقافياً لأنها القومي باعتبار أنه سيطعن، أو يتماحك مع جانب أساسي من منظومة القيم الثقافية التي تقوم عليها مجتمعاتها، والمستمدة من التفسير السني للإسلام وللتاريخ العربي والإسلامي.

وكما أتضح أيضاً فإن التعبئة المذهبية يمكن أن تؤدي إلى إشكاليات وتعقيدات ليس على حالة التقسيم الطائفي على عموم المنطقة وتنامي التشدد فيها، بل أن ينتقل ذلك إلى حالة الانقسام المذهبي/الأثني داخل المجتمعات العربية ذاتها وتشجع الجماعات الدينية والمذهبية والأثنية المختلفة على السعي لتجاوز وضع الأقلية الذي وضعت فيه والشروع بمطالبات تفوق قدرة الدولة الحصرية القائمة على مواجهتها. ففي عالم عربي تعيش على إمتداد دوله من المغرب حتى العراق ووسط محيطه السني الواسع، أقوام وأجناس وأديان وطوائف متنوعة، من أمازيغ وأكراد وتركمان وأقباط وأشوريين وكلدان وإحيائيين ومارونيين وعلويين وإسماعيليين ودروز ويزيديين وغيرهم، فإن المثال الشيعي لن يعود فرضية في إمكانية تمكين الأقليات، بل حالة حتمية متعدية للحدود القطرية، مما يفوق قدرة الدولة العربية السنية على الإبقاء على حالة التميز والهيمنة المطلقة التي مارستها حتى الآن.

فواحدة من الآثار المباشرة للحالة العراقية هو التعبئة السياسية والنفسية المتصاعدة للشيعية في بعض بلدان المنطقة وخاصة في لبنان والبحرين والسعودية والتي يشكل فيها الشيعة أما أغلبية، أو أقلية كبيرة، حيث بدأت الأصوات ترتفع فيها بالمطالبة بالمشاركة وبالحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للشيعية والتي تمثلت بالإندفاع بالمشاركة في الانتخابات النيابية أو البلدية، أو حتى في إنتخابات الغرف التجارية، كما حصل مثلاً في المنطقة الشرقية في السعودية. ما يعول عليه الشيعة في مثل هذه البلدان وغيرها هو إستغلال الحالة العراقية والدفع باتجاه توسيع المشاركة الإنتخابية كضمان للمشاركة السياسية. ومن المؤكد أن صمود وتنامي الحالة الشيعية في العراق سيعزز من حالة الإحياء الشيعي في المنطقة، بل وسيؤدي إلى إنعكاسات على

حالة الأقليات الدينية والعرقية الأخرى وتعزيز مطالبها بتوسيع المشاركة السياسية، وبالتالي الإخلال بتوازن القوى التقليدي في المنطقة. ما يضيف إلى تلك المخاوف لدى السنة، وبالذات لدى الأنظمة السنية الحاكمة وبعض الزعامات الدينية أو النخب السياسية، هو الطبيعة الثورية للتشيع، بإعتباره من الناحية السياسية مذهباً إحتجاجياً، مناوئاً للسلطة تاريخياً، وداعية للعدالة، ومحرضاً على مقاومة ظلم وطغيان الأنظمة وفسادها، أزاء حالة سنية ترتكز الأنظمة فيها على فقه سياسي يرفض الخروج على الحاكم بالثورات والإنقلابات، ويعتبر فيه البعض أن طاعة الحاكم والإمام واجبة حتى لو كان فاجراً أو ظالماً أو فاسداً. مثل هذا الإحياء والخشية من إنتقال عدوى الروح الثورية إلى داخل القلعة السنية الحصينة وإمكانية بث روح التمرد والتعبئة وإلهاب المشاعر السياسية في دول المنطقة سيهز ليس فقط بالكثير من أسسها الفكرية والسياسية التقليدية، بل من شرعيتها التاريخية وسيطرح قوة مثال أو محاكاة أو دينامية الدومينو للتغير والإصلاح والثورة من داخل الإسلام ذاته، وليس من خارجه.

ولعل الجانب الآخر في إنتشار المثال الشيعي الذي يثير حساسية وخشية الأنظمة والنخب السنية من منازعتها شرعيتها، هو بث روح وبيئة المقاومة ضد المشاريع الإسرائيلية والغربية، وخاصة الأمريكية في المنطقة، والتي هي إلى الوقت الحاضر أحد أهم مصادر الشرعية للأنظمة والكيانات وقاعدة تعبئتها الجماهيرية الكبرى. إن أحد الأسباب التي دائماً ما قيلت في السجل حول التمدد الشيعي هو التأييد العارم لحزب الله اللبناني وقائده السيد حسن نصر الله لدى العديد من السنة بسبب مواقفه من إسرائيل والأمريكان وكذلك دعم إيران لحركتي حماس والجihad الإسلامي الفلسطيني، حتى أن القرضاوي نفسه نفى أن تكون حملته قد جاءت بسبب تشيع أبنة عبد الرحمن، كما قيل، ولكنه وصف أبنة بالمفتون بنصر الله. ومن دلالات هذه الموقف أيضاً الهجوم الذي تعرض إليه حزب الله، حتى أن الداعية الوهابي السعودي البارز الشيخ سلمان العودة طالب الحزب بتغير إسمه وإعادة ترتيب أوراقه سياسياً وعسكرياً في دلالة واضحة على قوة الجانب السياسي من السجلات. والواقع أن هذا الجانب بالذات، أي التنافس على تبعية المقاومة ومن يحمل رايتها، هو الذي طبع المرحلة الجديدة من الصراع، كما تبين في المواقف الرسمية، للجانبين الإيراني والعربي بشأن قضايا العراق ولبنان وفلسطين والسودان، مثلاً، وفي السجل بين رجال الدين مثل ذلك الذي أطلقه

القرضاوي. فحين أن القرضاوي كان واضحاً وصريحاً بإعتباره أن "التبشير" الشيعي، كما سماه، والذي عزاه لطموحات إيران ورغبتها في مد نفوذها، هو "غزو" لعقر دار القلعة السنية العربية وتحدي لعقائد أهل السنة، الذين هم الطائفة الوحيدة الناجية بنظره، في حين أن الردود الإيرانية عليه كانت تركز على إرتباط حملته بالصهيونية وهيمنة الغرب العلماني وإضعاف جبهة مقاومتهم، أي بطريقة أخرى طرحت إيران نفسها كقائدة لجبهة المقاومة أزاء عالم عربي سني يثير قضية الطائفية ويتخلى عن المقاومة لصالح مشاريع التسوية السلمية مع إسرائيل والتحالف مع الغرب. وحتى خطاب الجماعة السنية التي إنتقدت أو رفضت موقف القرضاوي فإنها إندفعت من قاعدة أن الحملة ضد الشيعة ضارة بالوحدة الإسلامية وبنهج الوقوف ضد إسرائيل والغرب، ولم تكن نابعة من موقف أخلاقي أو متحيزة مثلاً لمبادئ حقوق الإنسان كالحق في حرية العقيدة والفكر والمواطنة. ما تكشفه هذه المواقف، بطبيعة الحال، هو شدة إرتباط الجانب المذهبي بالسياسي في علاقات الجماعتين، سواء لإسباب تكتيكية أو مبدئية، وفي نفس الوقت رغبة كل طرف في أن يتوارى الخطاب المذهبي وراء شعارات أو مخاوف سياسية مُعلنة.

إن كل تلك عوامل تراكمية تعززها جوانب جيوبوليتيكية أخرى مثل عدد السكان الشيعة في المنطقة الذي كان دائماً ينظر إليه من منظور كونهم يشكلون أقلية قد لا تتجاوز ١٠ بالمائة من مجمل نفوس المسلمين في العالم الذين يتجاوز عددهم مليار و ٣٠٠ مليون نسمة. والواقع أن الأقرب للدقة هو مقارنة عدد الشيعة بمختلف مذاهبهم، وليس فقط الإمامية الإثني عشرية، بعموم سنة المنطقة الممتدة من الباكستان إلى الخليج والشرق الأوسط، بسبب تركزهم فيها وحيث يشكلون بذلك العدد الذي قد يتجاوز ١٤٠ مليوناً، ثقلاً سكانياً مؤثراً على معادلة توازن القوة، وخاصة حين يؤخذ بالإعتبار الدور السياسي المتزايد الذي سيلعبونه داخل دولهم وفي الإطار الإقليمي العام. ثم أن ما يصاحب النمو والإتساع الكمي للشيعة في قلب العالم الإسلامي هو تصاعد نوعي في الحراك السياسي المطلبي والذي سيجد طريقه بالتالي إلى فرض قضية شيعية على جدول أعمال المنطقة تزيد من حال الإستقطابات فيها وتهدأ أرضية خصبة للصراع الذي طالما قيل انه قادم داخل الإسلام.

وهناك أيضاً الجانب المتعلق بالصراعات الدولية في المنطقة، وعليها، والتي ستجد في النهوض الشيعي بعداً جديداً في نزاعاتها الأمر الذي يتطلب منها أن

تضعه في حساباتها الإستراتيجية، وهي تدبر أزماتها أو تنغمس في نزاعاتها. وإذا كان مؤكداً أن التمكين الشيعي في العراق وتبعاته على المنطقة كان نتيجة طبيعية للحرب التي شنتها أمريكا لإسقاط نظام صدام حسين، فإن السؤال الملح هو أن كان ذلك تم كمجرد ناتج عرضي أم فعلاً مدبراً. إن إحدى النظريات المتداولة منذ الحرب أن تلك العملية لم تكن أمراً عرضياً نتيجة الدعوة للديمقراطية وحق الإقتراع على قاعدة صوت واحد لشخص واحد التي أصرت عليها الإدارة الأمريكية في العراق، بل أن جل الأمر كان من بناء أفكار وتدبير المحافظين الجدد وأنصارهم الذين تولوا التخطيط للحرب ونفذوها بطريقتهم الخاصة. ففي أفضل الافتراضات كان أحد أهداف الحرب هو تغير منطقة الشرق الأوسط كلياً من خلال العملية الجراحية التي استعدوا لها، والتي دعيت بعملية إصلاح وتحديث المنطقة، الأمر الذي كان متوقعاً أن يغير من معادلات السلطة والقوة والثروة وتفكيك بناها التقليدية. أما في أسوأها فإن تخطيط المحافظين الجدد، كما لمحوا إلى ذلك، فكان إثارة الفوضى الخلاقة، التعبير المذهب لتفكيك المنطقة، وإعادة بنائها على أسس جديدة. ووفقاً لهذه النظرية فإن تمكين الشيعة في العراق، وتعميم التجربة في المنطقة، كان مقصوداً بحد ذاته، لإعتبارات عديدة، على رأسها الحصول على حلفاء في الحرب على الإرهاب، على أساس إستخلاص أن التطرف والتشدد اللذان يغذيان الإرهاب فكرياً وسياسياً، هما سمة سنية ومحاولة معادلة ذلك بالإعتدال الشيعي الناتج من عملية تمكينهم ديمقراطياً.

إنها المعركة الجديدة على الشرق الأوسط، كما وصفها والي نصر، الباحث في مدرسة الدراسات العليا في البحرية الأمريكية في كتابه "الإحياء الشيعي" الصادر عام ٢٠٠٦ والذي كان أكثر الدراسات جدية في تحليل هذه الظاهرة من وجهة نظر جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية. إنها معركة تحتوي كل عناصر الصراعات التي واجهتها المنطقة وعانت منها خلال قرون عديدة وبضمنها التدخلات والاطماع الأجنبية التي تستغل النزاعات المحلية لتعزيز مصالحها ونفوذها. غير أن الأمر يختلف هذه المرة في أنه يتجاوز نظرية "فرق تسد" التي مارسها الإستعمار البريطاني القديم أو مجرد وسيلة لمواجهة التطرف السني وكبح جماحه، كما أرادها المحافظون الجدد عرابو الحرب على الإرهاب وحرب العراق، بل أنه يبدو الطريقة التي يراد من خلالها حسم مستقبل المنطقة ذاتها والتي أصبحت كما تراها الولايات المتحدة ويراها الغرب أنها مستعصية على الاندماج في النظام العالمي الناشئ.

وعلى هذا الأساس فإن القراءة التفسيرية والاستدلالية لقدرة الإحياء الشيعي على التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة ومحاولة توضيفها لخدمة مصالح الولايات المتحدة، وبالتأكيد إسرائيل، تؤشر إلى إمكانية استمرار ذلك التوجه الأمريكي خلال الحقبة التالية، بغض النظر عن الإدارة التي ستلي إدارة الرئيس جورج دبليو بوش وخياراتها في المنطقة بسبب أن الحالة الشيعية أصبحت حالة غير قادرة على الإنكاس، خاصة إذا ما صمد المشروع الشيعي في العراق. إن كل ذلك يعني أن قواعد جديدة للعبة ستظهر في المنطقة، سواء بين قواها الإقليمية وبينها وبين القوى الدولية، بهدف إدارة الإزمات فيها، وليس بهدف ترسيخ المد الديمقراطي الذي من المؤكد أنه سيتراجع، وخاصة في ظل تصاعد حدة الاستقطاب المذهبي-السياسي في المنطقة. وفي ظل استمرار أزمة الشرعية لدى أنظمة المنطقة فإن كل ذلك يؤكد أن الطريقة التي سيتم فيها معالجة ملف الطائفية السياسية في المنطقة ستكون هي الفاصلة، ليس فقط في تقرير مصير الأمن والاستقرار فيها، بل وفي تحديد المسارات التي ستتخذها دولها والتي ستشكل خارطة جيوبوليتيكية جديدة لها، سيكون البعد الطائفي الشيعي- السني سمة أساسية لها.

خلاصة كل ذلك أن تمكين الشيعة العراقيين من السلطة أضاف عنصراً مهما لمعادلة الصراع في المنطقة بين الأغلبية العربية السنية فيها والأقلية الشيعية الصاعدة باعتبار أن ذلك خلق واقعاً إستراتيجياً جديداً يعيد توزيع القوى على مستوى المنطقة كلها. وفي إطار دورات الصراع الإيراني-العربي التاريخية فالمؤكد أن إيران التي تتولى قيادتها المؤسسة الدينية الشيعية، تطمح إلى أن تجد بالصعود الشيعي في العراق، وتولي حلفائها من القوى الشيعية الحكم فرصة ذهبية أخرى لتعزيز نفوذها في هذا البلد مع آمال بان يضيف بزوغ نجم الشيعة في عموم المنطقة الكثير إلى رصيدها الإستراتيجي، وخاصة تحالفتها الإقليمية وبرنامج التسليح النشط الذي تقوم به، مما يعزز مسعاها بان تكون القوة المهيمنة الأكبر في المنطقة.

لكن ولتجنب أي إستنتاج، أو إفتراض، بحتمية هذا الصراع في المنطقة، ورغم تصاعد التوترات الطائفية فيها، ينبغي النظر أيضاً إلى ما يمكن أن يكون جانباً آخر إيجابياً، أو بالأقل الإقرار بأن هناك أيضاً بدائل وطرق مغايرة ممكنة لتفاديه. فعلى الرغم من الحشد النفسي وحالة التآزم الطائفي التي تعيشها المنطقة منذ الغزو الأمريكي للعراق إلا أن الأزمة المستجدة في العلاقات السنية-الشيعية بقيت إلى حد ما تحت السيطرة، وذلك يعود بشكل

ما، إلى أن الدولة الوطنية لا تزال، رغم عيوبها وإخفاقتها، أملاً يرتجى في حل الإشكاليات القائمة. فلم يحدث أن ظهرت حتى في البلدان التي تتواجد فيها أكثرية شيعية، كالبحرين ولبنان، أية مطالبات علنية تمس بإنتمائهم الوطني لبلدانهم أو تمثل أية إرتباطات سياسية مباشرة بإيران. إن العلاقات الناشئة بين تنظيمات سياسية، كحزب الله اللبناني وبين إيران، لا يجب أن تكون مقياساً تقاس عليه الحالة الشيعية وربطها بإيران لأسباب معروفة، كما أن العلاقة الخاصة مع المرجعية الدينية الشيعية في إيران لا يمكن أن يترتب عليها أي ولاء أو علاقة سياسية، كما كانت عبر التاريخ. إضافة إلى هذا فإن التشيع ليس بحالة أممية يتولى أمرها قيادة أو مركز دولي، كالفاتيكان بالنسبة للمسيحيين الكاثوليك، بسبب تعدد المراجع الفقهية، وتتنوع جنسياتها الوطنية في العصر الواحد مما ينفي أية إمكانية لتحويلها لتنظيم عابر للحدود الوطنية. غير أن ذلك لا ينفي من إمكانية تحول الأمر إلى حالة صدامية أما بسبب سياسات الهوية، التي هي بطبيعتها إنعزالية ومتطرفة وقائمة على أساس التضامن بين أصحاب الهوية الأحادية، ومغذية للتناحر مع الجماعات الأخرى، وميالة للعنف، أو بسبب إستراتيجيات قصيرة النظر لدول وجماعات تحاول إستغلال هذا التحول في محاولة لتحقيق أو إسترداد مكاسب بشكل قسري. هناك مؤشرات عديدة على أن هذا الوضع الشيعي البازغ يواجه بسياسات رسمية ونخبوية في العديد من الدول العربية بطريقة تربط الشيعة العرب وولائهم بإيران، مثلما يربط البعض بين المسيحيين العرب والغرب المسيحي. إن مثل هذه السياسات بالذات قصيرة النظر وخطيرة لأنها تخدم إيران بالدرجة الأولى وتعزز من مكانة وهمية لها بأنها حامية الشيعة في نفس الوقت الذي هي مسيئة لشيعة المنطقة بإعتبارهم عرباً، لا يمكن لأحد أن يزايد على عروبته، كما أنهم مواطنون في دول، لهم ما للمواطنين الآخرين فيها وعليهم ما عليهم. كما أن هذه السياسات تخلق وضعاً طائفيًا يثير المخاوف من تنامي حالة صراعية مذهبية، هي بمثابة سلاح تدمير شامل، ليس بين الشيعة والسنة فقط، بل بين باقي مكونات المجتمعات العربية، ستنتهي إلى الأبد إمكانية التعايش في منطقة إحتفظت عبر تاريخها بفسيفساء عرقي وديني ومذهبي يمتد من المغرب وموريتانيا غرباً، إلى العراق والخليج شرقاً.

وفي الوقت الذي يمكن لإيران أن تستثمر حالة النهوض الشيعي هذه لتحقيق أهداف ومصالح سياسية في المنطقة إلا أن ذلك يبقى مرهوناً كذلك بالطريقة

التي سيتعامل بها العالم العربي السني وخاصة مراكزه القيادية ونخبه السياسية والدينية مع الشيعة العرب، بإعتبارهم مكوناً طبيعياً وأساسياً من النسيج الوطني لدول المنطقة ومن الشعب العربي لقطع الطريق على أية إمكانية لإستغلال جهات إيرانية لمعاناة الشيعة العرب والمواقف المضادة لهم ضمن أجندتها الخاصة. إن ذلك يرتبط بتغير منهجي وجذري ليس في النظرة، ولكن في السياسات الرسمية القانونية والتشريعية والثقافية المتبعة في العديد من الدول العربية التي تتعامل مع الشيعة كمنبوذين، وتغالي أحياناً ففتحوا إلى تكفيرهم دون سند شرعي أو أخلاقي، وضرورة أن يؤسس ذلك لسياسات تتصفهم على أساس حقوق المواطنة وواجباتها.

وبالنسبة للذين يتخذون مواقف معادية للشيعة من منطلقات قومية شوفينية سيكون طبعاً من العبث، من بين أمور أخرى، أن يحاول المرء الدفاع عن عروبة الشيعة، فتلك مسألة ليست محل تشكيك، اللهم إلا في الخيالات المريضة والمأزومة. كما أن دور الشيعة العرب عبر التاريخ، وخاصة الحديث والمعاصر، في الحركة الوطنية في العراق لبنان والكويت والبحرين والسعودية، ودول أخرى، وكونهم جزءاً عضوياً من نسيج أوطانهم ونسيج المنطقة، هو ليس محل نقاش، بأي شكل من الأشكال. وطبيعي أن تداول إتهامات مبنية أما على خرافات أو قصص غير موثقة، ومشكوك فيها، أو منزوعة من سياقها التاريخي، كحكاية خيانة ابن العلقمي وزير المستعصم بالله الذي سقطت في عهده الخلافة العباسية عام ١٢٥٨، أو التشهير بالشيعة كونهم صفويين، مثلما جرى على السنة البعض بعد حرب عام ٢٠٠٣، نتيجة للدعاية البعثية العراقية، هي من نوع الأعمال البائثة على الكراهية والقبالة للإستغلال لأغراض المواجهة.

ويتحمل الشيعة العرب بدورهم قسطهم من المسؤولية الكبيرة والتي ينبغي ألا يترددوا بالقيام بها في التنفيس عن الإحتقانات التي ولدتها المرحلة أو تلك التي ورثتها المنطقة من عصور وحقب سابقة. ليس من الواقعية مطالباتهم بمراجعات مذهبية أو عقائدية أو فكرية أو تاريخية، سواء من خلال محاولات التقريب أو الحوار أو غيرها، في ظروف وسياقات لم يصل فيها الطرف الآخر أيضاً بعد إلى مستوى النضج المطلوب لإدراك أن كل ذلك يقع في خانة حرية الإعتقاد والرأي والحق بالإختلاف. ولكن من الأهمية بمكان أن يدرك الشيعة العرب أنهم أيضاً يحملون الكثير من الأحكام التي ليست بالبريئة وأنها تساعد على ترسيخ الآراء المسبقة لديهم والتي تكشف عن

التاريخ أنها لا تقف على سند حقيقي أو أرضية صلبة. وينبغي عليهم بالمقام الأول أن يتخلصوا من الكثير من أوهام الانتماء المذهبي الضيق الذي سجن بعضهم أنفسهم داخله وينطلقوا إلى رحاب أوسع من غيتو الطائفة والتصرف سياسياً وفق ذلك.

وبالفعل هناك زيادة في الوعي والإدراك لدى الشيعة وقياداتهم الروحية والاجتماعية، وخاصة، في الدول التي يشكلون فيها أقليات عديدة كالسعودية والكويت والبحرين والإمارات على ضرورة إعلاء الهوية الوطنية و"توطين" مفهوم الهوية الشيعية بما لا يتعارض مع أسس الفكر الشيعي نفسه، وبما يكرس كل ما له علاقة بمفاهيم المواطنة وحقوقها وبمبادئ التعددية والعيش المشترك. وفي هذا المجال كانت هناك مساهمات فكرية قيمة من بعض علماء الشيعة وخاصة العلامة اللبناني الشيخ محمد مهدي شمس الدين والذي ركز على ضرورة تطوير الفقه السياسي الشيعي وفق رؤية ومفاهيم الأمة والدولة والحكومة والوطن وعلى أساس التنوع وبناء نظام مصالح متكامل لجميع المنتمين للوطن الواحد.

وعلى أية حال، فإن التجربة التاريخية في كل مكان تبين أن معظم صراعات الماضي والحاضر تجد لها أصولاً عقائدية سواء أكانت دينية أم قومية تتكأ عليها، مما يتوجب الحذر من نبش الماضويات وترويج الإدعاءات وبث الأحقاد والضغائن والتحريض الأعمى، مما يتطلب أيضاً تشجيع المؤسسات الدينية والفكرية في إيران وفي العالم العربي ومن كلا الطائفتين على ترسيخ مبدأ قبول الآخر وإحترام الخصوصية المذهبية والتسامح والتنوع وتأكيد حق الاجتهاد ضمن العقيدة الواحدة باعتبارها قواعد شرعية إسلامية لازمة وأصلية قائمة منذ الأزل. صحيح أن لا مناص من الإقرار من أن التحولات السياسية العميقة، مثل تلك التي تشهدها المنطقة حالياً، من شأنها أن تزيد حدة الخلافات الأثنية والعرقية، بسبب سعي الجماعات المختلفة المشاركة في الصراع حول الموارد والمصالح في محاولة تعبئة أعضائها من خلال إضفاء طابع سياسي على نزاعات الهوية، كما حاول هذا الفصل من الكتاب التركيز عليه، إلا أن الأكد أيضاً هو أن الطائفية السياسية محكومة بالنهاية بالتفكك، إذا فشلت بالتصالح مع الزمن بمفهومه العالمي والحضاري الأرحب، ومع التحولات الكوكبية الكبرى المستمرة فيه على المستوى السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والفكري والثقافي، وحتى الديني.

(٨)

الخروج من الشرنقة، أم الدوران فيها؟

"لن نترك الساح ولن نلقي السلاح"
(السيد حسن نصر الله)

بمناسبة اليوم الوطني للقوة البحرية الإيرانية وخلال استقباله قادة قوات سلاح البحر في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ قال المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي إن بلاده تحولت إلى "قوة إقليمية بفضل اعتمادها على الله واستخدام كل طاقاتها... بإعتراف العدو قبل الصديق". لم تكن تلك هي المرة الأولى التي يطلق فيها القادة الإيرانيون مثل هذا التصريحات الواضحة والصريحة حول نوايا بلادهم بأن تكون قوة إقليمية في المنطقة، ولكنه جاء هذه المرة بعد أيام قليلة من انتخاب باراك أوباما رئيساً جديداً للولايات المتحدة، وكان خامنئي كان يقصد توجيه رسالة إلى الرئيس القادم للبيت الأبيض، والذي كان برنامجه الانتخابي قائماً على سياسة التحاور مع إيران، بدلاً من المواجهة، بضرورة التعامل مع إيران من هذا الموقف، أي بإعتبارها قوة إقليمية، وليست مجرد بلداً آخر من بلدان هذه المنطقة المستكينة. ومن البديهي أن يكون تصريح أكبر زعيم في إيران رسالة موجهة بالدرجة نفسها أيضاً إلى دول المنطقة التي تترك هي كذلك بأنها مقبلة مع تولي أوباما على مرحلة جديدة سيكون لطريقة التعامل الأمريكي مع التحدي الإيراني المتصاعد انعكاسات بالغة على أمنها واستقرارها ووجودها.

وفي الواقع أن تعبير "قوة إقليمية" هو مفهوم محدد يقصد به حسب تعريفات عديدة وضعتها مؤسسات بحثية متخصصة "الدولة التي تنتمي إلى إقليم محدد جغرافياً، والتي تهيمن على الإقليم اقتصادياً وعسكرياً، وبإستطاعتها أن تمارس نفوذاً للتحكم بالمنطقة، وإلى حد ما على المستوى الدولي، وأنها مستعدة أن تستخدم موارد القوة لديها، وأن يكون معترفاً بها، أو مقبول بها من قبل جيرانها، لممارسة هذا الدور." ووفقاً لبعض التعريفات الأخرى فإن القوة الإقليمية "لا بد وأن تكون ذات هوية خاصة بها، وتمتلك تطلعات متميزة عن باقي دول الإقليم وأنها تمارس نفوذاً حاسماً ليس فقط على الإمتداد الجغرافي، بل وعلى البناء الأديولوجي للمنطقة أيضاً، وأن يكون لها قوة عسكرية وسياسية وأديولوجية يعتد بها وأن تكون جزءاً أساسياً من الأقليم، ولها أجندة أمنية محددة وأن تحظى بعلاقات ندية مع قوى إقليمية ودولية أخرى." ولعل أي محاولة لمقارنة هذه التعريفات بواقع إيران وطموحاتها خلال السنوات التي تلت الغزو الأمريكي للعراق، وإسقاط نظام صدام حسين، ستثبت أنها ماضية أشواطاً بعيدة بهدف الوصول إلى تلك الغاية، مهما كانت الأوهام والعقبات التي تحيط بها، أي أن تصبح، لا فقط قوة إقليمية، بل القوة الإقليمية الأعظم في المنطقة.

هنا أبرز الملفات التي تسعى إيران للإمساك بها لتحقيق تلك الغاية:

العراق

لقد جاءت نتائج الغزو الأمريكي للعراق وخاصة على صعيدي إخراج العراق ذاته من المعاداة الإقليمية وإضعاف الجبهة العربية أو ما يطلق عليه النظام العربي الإقليمي لتوفر لإيران الأرضية التي تختبر عليها إمكانياتها بأن تصبح الدولة الإقليمية الكبرى من خلال العمل على الإمساك بعدد من ملفات المنطقة المهمة، وأزماتها، وفي المقدمة منها العراق. ولا شك أن الدور الذي أصبحت تلعبه إيران في العراق منذ الغزو الأمريكي قد مكنها من أن تصبح الدولة الأكثر نفوذاً فيه، والأكثر قدرة على توجيهه لخدمة مصالحها وأهدافها إضافة إلى إستخدامه كورقة مهمة في إدارة أزماتها في المنطقة، وفي تعزيز دورها الإقليمي. ولم يكن ذلك ممكناً من دون المكاسب التكتيكية والإستراتيجية التي حققتها طهران، والتي لم تكن ممكنة دون توفر عوامل كثيرة عضدت بها الطريقة التي أدارت من خلالها أزمة إحتلال العراق، ومن بينها، ضعف

وانهيار الجبهة العراقية الداخلية، وسلسلة الأخطاء الأمريكية في تخطيط وتنفيذ الغزو والاحتلال، وهشاشة وعجز الموقف العربي الذي فشل في تكوين معادلة قوة تردع إيران عن الإندفاع نحو الإستفراد بالعراق.

فحتى قبل الغزو الأمريكي كانت إيران قد بدأت تجني مكاسب إستراتيجية هامة نتيجة المأزق الذي وقع به نظام صدام منذ غزوه للكويت بعد عامين من نهاية حربه معها، حيث وقع نظام صدام حسين أسير عزلة دولية ونظام عقوبات صارم وأزمة داخلية إنشغلت إيران في تعميقها. كانت إيران تعيش تحت وطأة نتائج حرب الثماني سنوات وحصادها المر وتحاول أن تلم شتاتها وتعيد بناء ما دمر سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، لكن الهزيمة والدمار اللذان ألحقا بالعراق في حرب تحرير الكويت، ومن ثم فشل صدام في محاولة فك الحصار الإقتصادي والعزلة الدولية التي استمرت ثلاثة عشر سنة، وإخفاقه في حل المأزق الوطني ساعدتها على تجاوز آثار الحرب العسكرية والنفسية وانتظار الفرصة المناسبة للثأر ورد الاعتبار.

لكن حرب ربيع ٢٠٠٣ جاءت بما هو أكثر من ذلك، إذ كانت هي الجائزة الكبرى التي لم تخطر ببالها حيث فاقت المكاسب الإستراتيجية التي حققتها فيها ما كان بإستطاعة قادتها أن يحلموا بتحقيقه مهما كانوا فعلوا. كان أول وأبرز مكسب هو إسقاط نظام صدام، عدوها اللدود، الذي شن عليها تلك الحرب وألحق بها إهانة وطنية وخسائر مادية وبشرية كبيرة وعطل مشروعاتها الإسلامي في المنطقة، كما شكل دائماً خطراً داهماً عليها بسبب تقاطع منهجي النظامين سياسياً وعقائدياً، من ناحية، وطموحهما الإقليمي من ناحية ثانية. أما ثاني مكسب إستراتيجي جنته إيران في العراق فكان تدمير الدولة العراقية ذاتها وقواها العسكرية والإقتصادية، حيث أخرج هذا البلد العربي الرئيسي من المعادلة الجيوستراتيجية في المنطقة لصالح إيران التي تمكنت بفضل ذلك من تعزيز وتثبيت نفسها كقوة إقليمية كبرى وإعادة بث الروح في مشروعاتها لزعامة المنطقة. وطبيعي فإن ثالث أهم المكاسب هو صعود القوى الشيعية الصديقة لها إلى سدة الحكم وتمكنها من السلطة وإزاحة القوى الأديولوجية والسياسية المعادية لها، وخاصة السنية العربية، التي لا تزال تحمل الهواجس والمخاوف من إيران كما تضرر لها الضغينة والكراهية.

ولم يكن لإيران أن تهدأ بالاً بعد تحقيق هذه المكاسب دون العمل على ضمان ديمومتها وحمايتها وتعزيزها من خلال أولاً، منع عودة بقايا نظام صدام، أو

أي قوى عراقية أخرى سوف تعتبرها معادية لها، أو تتوقع منها مقاومة أو إضعاف نفوذها في العراق. وثانياً، ضمان عدم إعادة بناء جيش عراقي وطني وقوة عسكرية وأمنية فاعلة وقادرة على الوقوف بوجه المخططات والأهداف الإيرانية والسعي لبقاء القوات المسلحة الجديدة تحت قيادة وإشراف أصدقائها وتحت أنظارها ورقابتها. وثالثاً، العمل على إختراق المؤسسات الشيعية المذهبية والسياسية وشبكات الرعاية الاجتماعية التي ترتبط بها بالشكل الذي يمنع قيام مؤسسة شيعية عراقية مستقلة ويضيق الفرصة أمام بروز مرجعية دينية شيعية عربية عراقية، ربما تأخذ على عاتقها أيضاً التأسيس لتشيع عربي بعيداً عن إيران. ورابعاً، تمتين العلاقات الاقتصادية بقطاعاتها التجارية والاستثمارية والسياحية بطريقة تحقق نوع من ربط وتكامل الاقتصاد في البلدين وخاصة في المناطق الشيعية بشكل يجعل هذه المناطق معتمدة على الاقتصاد الإيراني وخلق شبكة مصالح مادية مجزية تقيمها مع شخصيات سياسية واجتماعية نافذة.

إن كل ذلك قد وسع من نطاق المصالح الحيوية التي يمكن أن تدعيها إيران في العراق، مهما كانت التهديدات التي يمكن أن تشعر بها نتيجة الاحتلال الأمريكي وتبعاته، وإغراها بأن تضع العراق رهينة في حساباتها الإستراتيجية وأهدافها الأمنية والسياسية في العراق وفي المنطقة. وبالرغم من نفي المسؤولين الإيرانيين المستمر والإدعاءات المتكررة عن عدم توفر أدلة مادية محسوسة عن تلاعب إيران وتدخلاتهم غير المشروعة، فلا يستعصي على فهم المتابعين عن كثب لتأثيرات إيران في العرق الوصول إلى إستنتاج منطقي بأن أهداف إيران الطويلة الأمد هناك أصبحت تتجاوز أية مصالح طبيعية أو مشروعة، كضمان أمنها وإستقرارها، من خلال إخلاء العراق من القوات الأجنبية، وعدم إنشاء دولة كردية مستقلة على حدودها، أو حتى ضمان وجود حكومة صديقة لها من الشيعة في بغداد.. فأشكالية إيران في العراق أصبحت تتعدى مسألة إتساع نفوذها وتدخلاتها المختلفة، إلى محاولات بيعة لفرض أمر واقع وصياغة حالة، أو حتى سياسات عراقية تتفق مع أهدافها المختلفة، لكنها لا تتلائم بالضرورة مع مصالح جميع العراقيين، وبالتالي جعل ذلك وصفة لإستمرار الصراعات بينهم وحالة عدم الإستقرار. إن تركيز الأضواء على التدخلات الإيرانية التكتيكية على حساب إستراتيجية القوة الشاملة بعيدة المدى التي تتبناها طهران في العراق قد أضر أولاً بفهم الأهداف الإيرانية الحقيقية والطريقة البارة التي تعمل بها طهران لتنفيذها،

ثم أضر، ثانياً بأية سياسة ممكنة لمواجهتها، سواء أكانت وطنية أو إقليمية أو أمريكية، وساعد على زيادة نفوذها في العراق وفي عموم المنطقة. فالطريقة الوحيدة لفهم هذه السياسة هي ربطها بالأهداف العليا الثابتة لإيران منذ الثورة الإسلامية، وليس شعاراتها السياسية، والتي تفصح الآن عن نفسها بأنها تهدف إلى الوصول بإيران كقوة إقليمية كبرى.

غير أن كل هذا يعني أيضاً أن إيران، وبسبب إندفاعها وطموحها المفرط، قد تكون تورطت، أو هي بصدد التورط، بالعراق بطريقة سيصعب عليها الخروج منها دون خسائر، مهما كانت نتائج الإحتلال الأمريكي للعراق، وبغض النظر عن طريقة الحرب أو الصراع بالإنابة التي أدارت بها سياستها في هذا البلد حتى الآن. ولربما كان هذا الإستنتاج، الذي تعيه القيادات الإيرانية، هو ما يدفعها إلى ولوج طريق المساومات الذي تنتظره الآن من الإدارة الأمريكية الجديدة بهدف الحصول على صفقة إقليمية أفضل تتيح لها أن تكون القوة الأعظم في المنطقة. فالمؤكد أن عراقاً موحداً وقوياً سوف لن يخضع لإيران بأي شكل من الأشكال، كما أن تقسيم العراق سينذر بمخاطر تترد عليها داخلياً، كما سيضع عليها عبئاً أمنياً، وديموغرافياً وسياسياً لا قدرة لها على إستيعابه، بل حتى عراق ضعيف ومنهك سيكون مستقراً لإيران، سيستنزف الكثير من طاقتها وقواها على المدى الطويل.

ومن البديهي أن تضع هذه السياسات إيران في حالة صراعية مع العرب الذين يجدون لإعتبارات شتى أن لهم مصلحة حقيقية في العراق، سواء لأسباب جيواستراتيجية تتعلق بوضع المنطقة وأمنها وإستقرارها، وإستقرار نظمها السياسية أو لأسباب تتعلق بروابط دينية ومذهبية وقومية وقبلية تربطهم مع شعبه من مختلف الجماعات. هناك معادلة أنتجت الأزمة العراقية وهي أن مستقبل العراق سيحدد مستقبل المنطقة، وبالتالي وبسبب النفوذ الواسع الذي تسعى إيران، كما هو واضح، من أن تلعبه في العراق، سيعني أن العلاقات العربية الإيرانية ستظل مرتبطة بمدى قدرة إيران على التوصل إلى صفقات شاملة مع الجانب العربي أيضاً، دون أن يقتصر جهدها ذلك على واشنطن. إن إزدياد نفوذ إيران وتدخلاتها في العراق سيرغم بعض الأطراف العربية الرئيسية على التصدي لها، حماية لأنفسها ولكياناتها لأنها ستكون حينها في الجبهة الأمامية، وتحويل العراق إلى ساحة صراع رئيسية، بهدف إقلاقها وإجبارها على دفع ثمن أكبر لوجودها فيه، وطبعاً سيؤدي هذا إلى هدم تام لكل إمكانية للتعايش وإلى إستمرار الصراع لفترات أطول.

البرنامج النووي الإيراني

ويشكل البرنامج النووي الإيراني الحلقة المهمة الأخرى في سلسلة الأزمات والمشكلات التي تكون بمجملها عناصر الصراع العربي-الإيراني على المنطقة وتحديد مستقبلها. وفي الحقيقة فإن إيران استغلت ببراعة الأزمة العراقية وانشغال الولايات المتحدة في الحرب على أفغانستان، أولاً، ومن ثم العراق بعد ذلك، ثم غرقها في المستقبلين، للإسراع بإستكمال هذا البرنامج، والذي كانت قد أحيتته بعد إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية بهدف بناء عامل ردع إستراتيجي مقابل البرنامج العراقي قبل أن يتوقف بسبب حرب الخليج ١٩٩١ وقرارات نزع أسلحة العراق التي إتخذها مجلس الأمن الدولي بسبب غزو صدام للكويت. ولم تكتف إيران بالاستفادة من هذا الإنشغال، بل أنها إستفادت أيضاً من إنهيار مصداقية الولايات المتحدة والمخابرات الأمريكية بسبب عدم تقديمها أدلة حقيقية عن أسلحة الدمار الشامل العراقية بعد الحرب، الأمر الذي إستثمرته طهران في زيادة شكوك المجتمع الدولي بالإتهامات الموجهة إليها بأنها تسعى لبناء برنامج حربي وتمكنت بذلك من تعطيل أي قرار فاعل ضدها.

وعلى الرغم من إصرار القادة الإيرانيين من أن بلادهم لا تسعى لبناء برنامج نووي عسكري، إلا أنه من الصعب تصديق ذلك، أما بسبب عدم إبداء إيران تعاوناً كاملاً في مسألة التفتيش والتحقق من منشئاتها النووية، أو وفقاً للمعلومات المتاحة والتي تؤكد أنها تبجحات المسؤولين الإيرانيين أنفسهم عن التقدم الحاصل في البرنامج وخاصة في قدرات التخصيب. ففي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ نقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن رضا أقالاده رئيس مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية قوله إنه بات لدى طهران الآن خمسة آلاف "جهاز طرد مركزي يعمل" في منشأة "تنتز" النووية. وكان نائب وزير الخارجية الإيراني علي رضا عطار قد أعلن في ٢٩ آب (أغسطس) ٢٠٠٨ أن لدى بلاده نحو أربعة آلاف جهاز طرد بعد أربعة أشهر من وعد الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد بإستكمال تركيب ستة آلاف جهاز طرد مركزي العام المقبل. ووفقاً للمعلومات التي تمتلكها وكالة الطاقة النووية الدولية ويتم تسريبها بين حين وآخر فإن الأرقام الإيرانية ومن ضمنها رقم الـ ٥٠٠٠ جهاز دقيقة مثلما أكدها أيضاً معهد العلوم والأمن الدولي في واشنطن، الأمر

الذي يعني أن إيران ماضية قدماً في تحسين قدرتها النووية ووصولها إلى هدفها.

طبعاً من المؤكد أن تشغيل أجهزة الطرد المركزي لا يعني إمتلاك القدرة على صنع السلاح النووي بشكل تلقائي لأن هناك فرقاً بين أجهزة الطرد التي تعمل وأجهزة الطرد التي تقوم بعملية التخصيب بفعالية، كما أن هذه الأجهزة تستخدم لعزل الذرة في اليورانيوم أو لإنتاج يورانيوم مكثف بما فيه الكفاية لإستخدامه في توفير طاقة نووية لمنشأة ما، مثلما يمكن أن تستخدمها في عمليات إنشطار سلسلة التفاعلات في سلاح نووي. غير أن الجدل بشأن البرنامج النووي منذ الإعلانات عن عمليات التخصيب، والكشف عن اختبارات عديدة تتناقض مع نظام الضمانات_ وهو ما يعني عملياً أن إيران وصلت إلى نقطة اللاعودة_ لم يعد بشأن ما إذا كانت إيران ستنتج السلاح النووي، بل متى ستفعل ذلك. من المؤكد أن قرار إنتاج السلاح النووي سيبقى سياسياً، وليس تقنياً، ولكن سواء أكان المتوقع أن تنتج إيران قنبلتها الأولى في منتصف عام ٢٠٠٩، أو بعده بقليل، فإن السؤال الذي يواجه المنطقة هو، ما هي الخيارات التي تمتلكها في مواجهة هذا التحدي الكبير الذي عجزت عن وقفه.

إن تسليح إيران النووي سيبلور ويجسد المكانة العسكرية الحقيقية التي تتطلع إليها إيران لكي تجعل منها قوة إقليمية والتي ستكون حاسمة في تقرير موازين القوى بينها وبين العرب في مجرى صراعهما على المنطقة. فإمتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلى تقليص، إن لم يكن القضاء على أية فرصة لتسوية المشكلات والنزاعات بين الطرفين بشكل سلمي ومنصف، وسيخلق أرضية لنزاعات جديدة لأنه سيقوي من شوكة إيران في المنطقة ويثير المخاوف من أن لا يكون ذلك السلاح عامل ردع بقدر ما يكون مظلة لتعزيز نفوذها ومصالحها وخاصة العقائدية في المنطقة. وإذا ما أخذت برامج التسليح الإيرانية الأخرى، وخاصة برامج التسليح الصاروخي ومنظومات توصيل الرؤوس الحربية، وجهود إيران الكبيرة لبناء قوة عسكرية بحرية ضاربة مع ارتباط ذلك بمجمل النهج السياسي للقيادة الإيرانية في المنطقة، فإن الأمر سيتعدى مجال الشكوك والريبة، إلى واقع حقيقي يمكن إيران من فرض شروطها وإرادتها في منطقتي الخليج والشرق الأوسط.

ومن البديهي أن يفرض احتمال نجاح إيران في فرض خيارها النووي، الذي تتزايد فرص تحقيقه سريعاً، تساؤلاً عما يمكن أن يفعله الجانب العربي

لمواجهة تهديد وجودي جديد من الجارة الشرقية الكبرى. إن إحدى التحديات التي يشكلها البرنامج النووي الإيراني أمام العرب هو إرتباطه أيضاً بالنزاع الإيراني-العربي-الإسرائيلي، حيث تبرز ثلاثة سيناريوهات في إطار المواجهة الإسرائيلية-العربية مع إيران يتطلب الأمر من العرب أيضاً التمعن فيها، وتقدير مواقفهم من نتائجها:

أولاً:

أن تضرب إسرائيل أو أمريكا المنشآت النووية الإيرانية بهدف تدميرها، أو تعطيلها قبل وصول إيران إلى مرحلة إنتاج السلاح النووي، وهو احتمال، سواء أدى فعلاً إلى تدمير البرنامج الإيراني أم لا، فإنه سيؤدي إلى إنزلاق المنطقة إلى نزاعات عسكرية وسياسية مع فوضى عارمة يكون لها انعكاسات وتبعات أمنية خطيرة داخل دول المنطقة العربية، وداخل مجتمعاتها. إن إحدى أسباب إندفاع صدام حسين في مغامراته وفي تحديه للغرب كان قصف المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ من قبل إسرائيل والذي لم يوقف البرنامج النووي العراقي، بل أدى إلى إعادة إحيائه وتكثيف الجهود لإنتاج القنبلة النووية العراقية قبل أن يتم تصفية البرنامج. كما أن محاولات الغرب إيقاف برامج التسلح العراقية غير التقليدية بعد الحرب العراقية الإيرانية كانت السبب الرئيسي لقيام صدام بغزو الكويت ومن ثم اندلاع حرب الخليج الثانية.

ثانياً:

أن يتم التوصل إلى تسوية تفاوضية بين إيران والأطراف الدولية وفق صيغة صفقة أو مساومة كبرى سوف تمنح إيران، مهما كانت بنودها، أو تفاصيلها وضعاً متميزاً في موازنة القوة في المنطقة، لا يمكن إلا أن تكون على حساب الطرف العربي المغيّب عنها، وعلى حساب مصالحه وأمنه الوطني والإقليمي. إن إحدى السيناريوهات المتوقعة هو قيام إيران كقوة نووية في وقت ما، مهما كانت بنود الصفقة التي بالإمكان التوصل إليها على أساس أنها وصلت بالفعل إلى مرحلة متقدمة في برنامجها وأن بإمكانها إتخاذ قرار التحول متى شأنت وفق الظروف المستجدة.

ثالثاً: أن يعجز العالم عن مواجهة الطموح الإيراني في الوقت الحاضر خشية للعواقب الجسيمة للسيناريوهين الأولين، أو أن يتخلى عن ذلك لإعتبارات

أخرى ويقبل بالتعايش معه مما يزيد من ذلك الطموح ويؤدي بالتالي إلى إتباع طهران سياسات هيمنة نشطة أو حتى أكثر عدوانية في العالم العربي، بل وظهور إيران كقوة إقليمية كبرى ومتوحشة تسعى لأن تقود المنطقة وفق مشروعها الأيديولوجي الخاص، أو أنها تدخل بتحالفات دولية وإقليمية على حساب العرب.

لا تتوفر أية معطيات على أن لدى الجانب العربي أية تصورات أو رؤى أو خطط عملية لمواجهة الاحتمالات التي تترتب على تحقق أي من هذه السيناريوهات الثلاثة، سواء بشكل جماعي أو فردي. فخلال سنوات الأزمة ركز النظام العربي الرسمي عمله الدبلوماسي على ربط البرنامج النووي الإيراني بطموحاته القديمة بجعل منطقة الشرق الأوسط كلها منطقة منزوعة السلاح النووي، في الإشارة طبعاً إلى السلاح النووي الإسرائيلي، كما لم يعجز عن العزف على مقولة الكيل بمكيالين، كإشارة إلى ازدواجية معايير الجهود الدولية للسعي لوقف تسليح إيران نووياً والتغاضي عن إسرائيل. وفي مرحلة ثانية أعلنت بعض الدول العربية عن إعادة إحياء، أو تفعيل برامجها النووية، أو بناء برامج نووية جديدة، غير أنها بقيت مجرد خطوات تنتظر الكثير من الجهود والمصادر والنوايا السياسية لكي ترى النور فعلاً. كما أن بعض دول الخليج أبدت اهتماماً ووقعت بعض الإتفاقات للتعاون مع دول غربية ومع حلف شمال الأطلسي (الناتو) لوضع ترتيبات وقائية، أو دفاعية، إلا أنه من غير الواضح فيما إذا كانت تلك الجهود ترتقي إلى إستراتيجيات دفاع شاملة، ومن ضمن ذلك توفير مظلة دفاع نووية لها ضد المخاطر الإيرانية، وهي فكرة تواجه معارضة في أمريكا والغرب بإعتبار أن ليس بإمكان أحد أن يقنع مواطنيهم أن على بلدانهم استخدام السلاح النووي لحماية الدول العربية. وفي مرحلة لاحقة إنتقلت الدول العربية إلى خطوة أخرى وهي إقامة حوار مع الدول الكبرى المهمة بالبرنامج النووي الإيراني، أو ما يدعى بمجموعة ١+٥ بهدف التنسيق معها ودفعها إلى عدم الإنزلاق وراء تسويات مع إيران على حساب المصالح والأهداف العربية.

في هذا الجانب تأتي شهادة مهمة لمدير وكالة الطاقة النووية الدولية محمد البرادعي والتي أدلى بها ضمن تصريحات لجريدة الحياة يوم ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٨، قال فيها "ما يقلقني هو أنه سيكون هناك حل للمشكلة الإيرانية. وسيكون جزءاً أساسياً منه مرتبطاً بالأمن الإقليمي ودور إيران في المنطقة. لذلك أذكر دائماً للقادة العرب وفي مقابلاتي الخاصة وتصريحاتي

العلنية أن الدول العربية يجب أن تكون جزءاً من عملية التفاوض مع إيران، لأن أي حل يتعلق بالوضع الإقليمي سيكون جزءاً منه على حساب الدول العربية أو يمسخها. ولا أفهم كيف تكون هذه الدول غائبة عن مشكلة كهذه تراها حيوية بالنسبة إليها وكيف يمكن الحل من دون أن يكون العرب جزءاً منه. "تصريحات البرادعي، وهو شخص يمكنه بحكم موقعه أن يدرك مكانم الأزمة بكل أبعادها، لخصت مشكلة العرب مع البرنامج النووي الإيراني منذ بداية الحديث عنه، ولكن مع ذلك لا يبدو أن هناك إدراك ووعي عربي حقيقي بالخطر.

الملف اللبناني وحزب الله

وتمثل العلاقة الخاصة التي نسجت إيران خيوطها منذ الثورة الإسلامية مع شيعة لبنان، وبالذات مع حزب الله، واحدة من أعقد التحديات التي تواجه الصراع العربي-الإيراني بسبب تشابكها مع ملفات أخرى أساسية، كالمشكلة الطائفية، والصراع العربي الإسرائيلي، وتنازع الأدوار الإقليمية والدولية في لبنان. غير أن إحدى جوانب المعضلة التي يمثلها حزب الله عربياً تتمثل بتعريفه وتحديد هويته ودوره ومدى إرتباطه بإيران، وهو أمر يحتاج إلى الكثير من الموضوعية والفهم الدقيق وعدم الإنجرار وراء مواقف طائفية أو عنصرية تشوش على الرؤية الواضحة. فالمؤكد أن القول بأن الحزب هو مجرد أداة أو صنيعة لإيران، لمجرد أنه يؤمن بمبدأ ولاية الفقيه، هو قول إختزالي، ولا يعبر عن حقيقته، كما لا يجدي في تحليل الوضع الشائك والمعقد لعلاقة إيران بالشيعة العرب. إن الأصوب هو الإقرار بأن حزب الله هو حزب لبناني، وتعبير عن حاجة الشيعة اللبنانيين للتعبير عن هويتهم ومصالحهم، من دون تجاهل أن العلاقة الإستراتيجية المصيرية التي أقامها الحزب مع إيران قد أدت بالتالي إلى أن تصبح إيران لاعباً أساسياً ليس في الشأن الداخلي اللبناني، وإنما أيضاً في الملفات التي يتقاطع فيها الشأن اللبناني دولياً وإقليمياً، وبالتالي إمكانية إستغلال هذه العلاقة في إدارة صراعات إيران وأزماتها الأخرى، وبالطبعة منها صراعها مع العرب. إن الوصف الوحيد للعلاقة القائمة بين حزب الله وإيران هو أنها علاقة عضوية بين دولة شيعية متطلعة للقيادة الإقليمية، وطائفة شيعية في بلد متنوع الأعراق والأديان والمذاهب، تربط بين ما هو عقائدي وتاريخي وسياسي

ومصالح أنية مشتركة ومخاوف وتطلعات بشأن المستقبل المحفوف دائماً بالفرص والمخاطر والتحديات.

من وجهة نظر عربية رسمية فإن أكثر ما يقلق في هذا التحالف العضوي هو بزوغ حزب الله كقوة عسكرية وسياسية مهمة في الساحتين اللبنانية والإقليمية وتحوله من مجرد مليشيا فؤية محلية إلى أكبر قوة عسكرية غير نظامية تعمل خارج سيطرة الدولة والحكومة في لبنان، ومن ثم تحوله إلى لاعب أساسي في سياسات المنطقة، إستطاع مرات عديدة خلال العقدين الماضيين من تاريخها في تغيير قواعد اللعبة وجرها إلى حروب وصراعات يعجز النظام الرسمي العربي عن إدارتها. وقد كانت حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦ التي فجرها حزب الله مع إسرائيل إثر إختطافه جنوداً إسرائيليين المثال الذي ارتكزت عليه المخاوف العربية من أجندة الحزب وإستراتيجيته، لا في لبنان، بل في عموم المنطقة. هذا الوضع يضع الدول العربية في حرج، ففي الوقت الذي يصر حزب الله، مدعوماً من إيران، على الإستمرار في نهج المقاومة ضد إسرائيل، ويجيش الرأي العام العربي والإسلامي وراء هذا الشعار ينهج النظام العربي طريق التسوية التاريخية مع إسرائيل من خلال مبادرة الأرض مقابل السلام. إن تمتع حزب الله بهذه القوة وإصراره على عدم نزع سلاحه معناه أنه سيظل يشكل قوة ممانعة ضد مشاريع التسوية السلمية مع إسرائيل وسيتمكن من إفشالها متى ما أراد من خلال إبقاءه كل لبنان رهينة بيده، وإمكانية إختراقه للمنطقة التي تسيطر عليها القوة الدولية الآن والوصول إلى الحدود الإسرائيلية أو بإستخدامه للقوة الصاروخية الكبيرة التي بين يديه لتحريك الجبهة.

أما سبب القلق الثاني لدى الدول العربية السنية من حزب الله فيتعلق بهويته الشيعية بنسختها التي تؤمن بها وتمارسها القيادة الإيرانية، حيث أنه لا يخفي كونه ملتزماً بخط ولاية الفقيه، كما هي ممارسة في إيران، والذي يعتبره إلزاماً إيمانياً يجب الخضوع لطاعته وأوامره. وعلى الرغم من أن الحزب يصر على أن إلزامه الفكري بإطروحة ولاية الفقيه، هي تعبير عن جانب واحد من هويته، دون التخلي عن أبعادها الأخرى، وهي اللبنانية والعربية والإسلامية إلا أن ذلك لا يبدو كافياً لتطمين العرب، حيث لا تنعكس مخاوفهم من تأثير تزايد قوة الحزب على التوازنات المذهبية داخل لبنان، وخاصة في إضعاف دور السنة فحسب، بل وفي إثارة وتصعيد الحالة الشيعية الثورية في عموم المنطقة، وربما أيضاً القلق من إثارة حالة راديكالية في صفوف السنة

العرب داخل دولهم، كما حصل في المد الشعبي الكاسح المؤيد لنصر الله في الشارع العربي أثناء حرب صيف عام ٢٠٠٦ مع إسرائيل.

وهناك سبب ثالث أصبح أكثر إقلاقاً لمنظومة الإعتدال العربي بعد أزمة غزة والتي أدت إلى المواجهات بين إسرائيل وحماس في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨-كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩، وهو تعبير حزب الله السافر عن تحالفه الوثيق مع إيران أثناء الأزمة، وكذلك في المواجهة مع دول هذه المنظومة، وخاصة مصر، وتأييد أمين عام الحزب السيد حسن نصر الله الشعب المصري ضد النظام، وبالذات دعوته إلى الجيش المصري بأن يأخذ زمام المبادرة بيده. وعلى ضوء تحليلات بعض جوانب الأزمة، وما كشفت عنه من وقوف إيران الثابت وراء تفجيرها، وإستمرارها، فإن إندفاع حزب الله بقلب قواعد اللعبة، من خلال الهجوم الشرس على مصر وتحريض الشارع المصري والعربي والإسلامي، من خلال تحميل مصر مسؤولية الحصار على غزة، أفرز وضعاً شديداً الإستقطاب في المنطقة، وقف فيه حزب الله في الجانب المعادي للأنظمة العربية الرئيسية، مما أكسبه معاداتها العلنية الواضحة، بعد أن كانت طيلة الفترة الماضية مستترة.

وإذا ما كانت أجندات حزب الله ومواقفه السياسية هي مثار قلق الأنظمة العربية الأساسية فإن ما يخيفها هو تعاظم ترسانته العسكرية والتي تأتي معظم موادها من إيران، الأمر الذي يجعل منه قوة عسكرية موازية. بتاريخ ١٦ شباط (فبراير) ٢٠٠٧ أقر السيد حسن نصر الله بشكل ضمني بأن إيران تزود حزبه بالسلاح مؤكداً في خطاب بث على "قناة المنار" التابعة للحزب بأن الحزب "جهة في المقاومة تملك سلاحاً وتجاهر أنها تملك سلاحاً وتجاهر أنها تستكمل جهوزيتها لما هو أكبر وما هو أخطر". لم يحتاج نصر الله إلى الإيضاح أكثر عن نوعية الأسلحة التي عوضت بها إيران الحزب بعد حرب الصيف السابق وهي مهمة تكفلت بها الأجهزة الإسرائيلية والأمريكية التي أشارت في فترات عديدة لاحقة بأن الحزب تلقى عبر الأراضي السورية وأحياناً عبر مطار بيروت الآلاف من الصواريخ والقذائف والمعدات والأسلحة الأخرى، إضافة إلى إدخال قواته في دورات تدريبية جديدة في إيران وداخل لبنان لتطوير مهاراتهم القتالية، مما جعل الحزب أكبر قوة عسكرية في لبنان، متفوقاً بذلك على الجيش اللبناني نفسه. إن مثل هذا الإتجاه نحو التسليح، وبناء القوة العسكرية، وفي ظل إستمرار الخلل في المعادلة

اللبنانية يعني أن مصير لبنان أصبح متعلقاً بحزب الله وسياسته، وإلى حد كبير بخيارات الطائفة الشيعية، التي يشكل حزب الله عمودها الفقري. خلاصة كل هذا، أنه مهما كانت أجندة حزب الله لبنانية، وأنه تعبير موضوعي عن تطلعات الشيعة اللبنانيين في تجاوز التهميش ولعب دور أساسي في الإدارة وفي السياسة في الدولة والمجتمع اللبناني، يتناسب مع عددهم وتاريخهم في الحركة الوطنية، إلا أنه لا يمكن التغاضي عن حقيقة أن إيران ستكون لاعباً مشاركاً في ما يجري في لبنان وفي الصراع عليه وعلى المنطقة، من خلال ما أصبح يعرف بالحرب بالإنابة كما يتضح مما يلي: أولاً أن العلاقات العضوية التي تشكلت بين إيران وشيعة لبنان، الذين يشكلون أكبر تشكيلة مذهبية متنامية العدد في لبنان، أصبحت حالة على صعيد عموم المنطقة، وأحد العوامل التي تقوم عليها موازين القوى السياسية والمذهبية فيها، والتي سيصعب إعادة تحجيمها والتقليل من شأنها بأية طريقة كانت. ثانياً، أن الحزب قد أصبح مؤسسة عسكرية، لا فقط في لبنان، بل وقوة إقليمية ضاربة في المنطقة، وتطل بصواريخها أرض-أرض وأرض-بحر على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وبمواجهة الأساطيل الأمريكية وقوات حلف الناتو، والأهم وجودها شمال إسرائيل وتحولها إلى دولة مواجهة معها. وثالثاً أن العالم العربي السني، الذي كان تاريخياً حليفاً لسنة لبنان منذ الاستقلال، لم يسع إلى بناء علاقات من الثقة والتعاون والفهم المتبادل مع شيعته العرب وتجاهل معاناتهم وتهميشهم، مما سهل لإيران أن تقوم بهذا الدور. وفي كل الأحوال فإن ما تمتلكه إيران الآن في لبنان ليس مجرد أوراق مضافة لرصيداها في بناء القوة الإقليمية التي تسعى إليها، بل حليفاً عضوياً في موقع جغرافي إستراتيجي فذ على الطرف الغربي للمنطقة.

الملف الفلسطيني والعلاقة مع حماس والجهاد الإسلامي

على الرغم من أن علاقات المؤسسة الدينية الشيعية في إيران بالقضية الفلسطينية قديمة وتعود إلى الفترة الأولى لبدء الكفاح الفلسطيني ضد مشروع قيام الدولة اليهودية، حيث أصدر أية الله كاشاني وأية الله خونساري وغيرهما من علماء الحوزة في قم، نداءات نصررة شعب فلسطين ومعارضتهم الشديدة بعد ذلك للعلاقات التي أقامها الشاه مع إسرائيل، ومروراً بمشاركة العديد من قيادات الثورة الإسلامية بالمقاومة الفلسطينية في لبنان في سبعينيات القرن

الماضي، ثم إقامة حكومة الثورة الإسلامية علاقات قوية مع الثورة الفلسطينية بعد ذلك، إلا أن المرحلة الأخيرة التي شهدت إقامة علاقات إستراتيجية مع الفصائل الفلسطينية الإسلامية، كحماس والجihad الإسلامي، مثلت النقلة النوعية في الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية وذهبت بعيداً حتى جعلت من إيران الإسلامية طرفاً أساسياً في معادلة الصراع مع إسرائيل، مثيرة في ذلك المخاوف من أن يكون ذلك على حساب الطرف العربي، وأيضاً في مسعى ربما يؤدي بالنتيجة إلى إزاحته من تلك المعادلة.

لم تستطع إيران الإسلامية أن تبني علاقات وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية على الرغم من الصلات التي كان يقيمها العديد من قادتها مع حركة فتح قبل الثورة، وقيام طهران باستقبال ياسر عرفات في الأسابيع الأولى لقيام الثورة إستقبال الفاتحين وإلتقائه بالخميني، لإسباب جوهرية تتعلق بتقاطع نهجي الطرفين من قضايا كثيرة، وعلى رأسها برغماتية عرفات ومبدئية الخميني في ما يتعلق بالموقف من إسرائيل. كانت فضاءات العالم العربي أرحب أمام عرفات والمنظمة، في مناوراته وتكتيكاته من أجل تسوية سياسية سلمية تنهي الصراع مع إسرائيل وتحقق قيام دولة فلسطينية، في حين أن إيران الخميني ذات المشروع الإسلامي كانت قد أطرت نفسها أديولوجياً بمشروع تحرير فلسطين، مما جعل اللقاء بينهما مستحيلاً. ولم يكن ظهور حركتي حماس والجihad الإسلاميتين المجاهدتين، نهاية ثمانينات القرن الماضي، إلا الفرصة التي كانت تنتظرها إيران الإسلامية لإيجاد حلفاء فلسطينيين لها للدخول على خط القضية الفلسطينية في وقت كانت منظمة التحرير وحلفائها العرب قد إتجهوا وجهة مغايرة تماماً، نحو التسويات السلمية مع إسرائيل. وخلال نحو عقد كامل نسجت إيران خيوط علاقة إستراتيجية قوية مع حركتي حماس والجihad إقيمت على تشكيلة متنوعة من وسائل الدعم المالي والمساعدات العسكرية والتنسيق السياسي والدبلوماسي، وهو مزيج يتيح لها مركزاً مؤثراً في صناعة توجهات السياسات والنشاطات لهذه التنظيمات، بما يتفق مع الأهداف والمصالح الإيرانية، ولكنه يتفق ويتلائم أيضاً مع موقف الحركتين، وخاصة في مشروعيهما الفلسطيني في المقاومة والتحرير.

وكان طبيعياً أن تثير هذه العلاقة بين دولة شيعية فارسية وتنظيمات سنية أصولية عربية التساؤلات وأحياناً الإتهامات حيث بدت للبعض أنها مجرد علاقات زبائنية تحولت هاتان الجماعتان بموجبها إلى مجرد وكلاء لإيران

في المنطقة، في حين إكتفى آخرون بالقول إنها مجرد زواج مصلحة أملتّه حاجة الطرفين والإعتبارات البراجماتية والنفعية والمصلحية لدى كل منهما. لكن من المؤكد أن الأمر لا يخلو من إعتبارات أخرى مبدئية أو موضوعية لدى الطرفين اللذين يجدان مصلحة مشتركة في الوقوف كجبهة واحدة في ما أصبحت تطلق على نفسها قوى الممانعة مع باقي القوى المناهضة للغرب وإسرائيل، وقوى ما يسمى بالإعتدال العربي. كما وجدت هذه العلاقة لها صدى إيجابياً مؤيداً في الكثير من الشرائح والقوى السياسية في العالمين العربي والإسلامي، ومن بينها قوة يسارية وقومية، ترى في هذه العلاقة تعويضاً عن خيبات الأمل في الأنظمة والنخب العربية الحاكمة وفرصة لإستمرار المقاومة للمشروع الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة.

بالنسبة لإيران فإن قضية تحرير فلسطين ورفض الإقرار بوجود إسرائيل هو أحد المبادئ الأساسية للثورة التي رسخها الخميني بإعتبارها جهاداً دفاعياً مشروعاً في الإسلام، كما هو أحد أعمدة دستورها وسياساتها الخارجية. ولقد جدد كل زعماء إيران الدينيين والسياسيين منذ الثورة هذا الإلتزام بدرجات متفاوتة، حتى وصل بالرئيس محمود أحمدي نجاد إلى التردد العلني، مرات عديدة، خلال فترة ولايته بأن إسرائيل زائلة لامحالة. ويتجاوز الإلتزام الإيراني بالقضية الفلسطينية النواحي المبدئية إلى قضايا برغماتية منها ما يتعلق بجوهر مشروعها الإسلامي وحاجتها لمحور تعبوي تستطيع من خلاله تجاوز طابعها الشيعي المغلق والخروج إلى الصدر الأرحب الإسلامي، وهو ما يوفره لها رفعها شعار تحرير فلسطين وخاصة في زمن تتراجع فيه هذه المهمة في باقي العالمين العربي والإسلامي، ومنها ما يتعلق بالحاجة إلى ضمان إستمرارية ثورتها الدائمة ضد قوى "الإستكبار العالمي" بالشعارات والسياسات الثورية الراديكالية البراقة.

أما بالنسبة لحركتي حماس والجهاد فإن تحالفهما مع النظام الإسلامي في إيران ينسجم تماماً من الناحية المبدئية مع هويتهما الإسلامية، ونهجهما السياسي في رفض الإعتراف بإسرائيل، وفي الحق بمقاومتها والجهاد لإزالتها، وخاصة بعد أن تخلت الدول العربية رسمياً عن إستراتيجية التحرير إلى إستراتيجية التسوية والإستعداد للسلام والتطبيع مع إسرائيل وهو ما يتقاطع مع مبررات وجودهما. غير أن هناك عوامل موضوعية برغماتية حتمت هذا التحالف بالرغم من الخلاف المذهبي بينهما، وعلى رأسها أن إيران وبتحالفاتها الإستراتيجية المتينة مع كل من سوريا وحزب الله قد وفرت

لها ظهيراً سياسياً قوياً مكنها من أن تصبح لاعباً مشاركاً في تقرير سياسات المنطقة وخاصة بعد إستيلائها على السلطة في غزة. ثم أن إيران وفي ظل الحصار المفروض على الحركة وإغلاق كثير من أبواب العواصم العربية بوجهها أصبحت هي المصدر الأساسي لإمدادها بالأموال والأسلحة ومختلف أشكال الدعم العسكري والسياسي.

غير أن هذه العلاقة لا يمكن أن تجد لها حماسة، أو قبولاً، من لدن الدول العربية السنية الرئيسية، التي ترى فيها أهم إختراق سياسي ونفسي، حققته السياسة الإيرانية في السنوات الأخيرة، ليس على الصعيد الفلسطيني، بل على صعيد العالم العربي برمته. إن جوهر هذا الإختراق، من وجهة نظر هذه الأنظمة، يكمن في مسعى إيران لأن تكون بديلاً للعمق العربي للفلسطينيين وأن تطرح نفسها حامي حمى القضية الفلسطينية التي ظلت عقوداً طويلة هي القضية المركزية للعالم العربي واللحمة التي تشد شعوبه ودوله، مما يعني في حالة نجاحها، فصم عرى هذه العلاقة والدفع بالقضية الفلسطينية إلى أن تكون ورقة بيد طهران ومشروعها الإقليمي. كما أن دخول إيران على خط القضية الفلسطينية، من الناحية الإستراتيجية سيعرقل، أن لم يقض، على فرص تنفيذ المبادرة العربية للسلام، التي يعتبرها العرب الحل الوحيد المطروح الآن على الطاولة للوصول إلى تسوية سلمية مع إسرائيل.

لقد عزز من هذه المخاوف نجاح حماس في السيطرة على غزة في حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ وإقامتها كياناً بقيادتها هناك، بمساعدات سياسية ومالية وعسكرية من إيران، وهو ما أدى إلى تقسيم فعلي آخر للإراضي الفلسطينية والسلطة والشعب الفلسطيني، مما يعني عملياً تجميد أي عملية سلام ممكنة في ظل وجود قيادتين وسلطتين للشعب الفلسطيني. كما تعزز أكثر في رفض حماس إتمام عملية المصالحة الفلسطينية برعاية مصرية ورفضها تجديد التهذئة مع إسرائيل في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨ والتي أدت إلى الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، والتي أثارت المشاعر في المنطقة، وقسمتها إلى معسكرين، بما يعيد إلى الأذهان الطريقة التي إتبعها حزب الله في محاولة فرض أجندته على باقي المنطقة. فقد أيقظت هذه الحرب مخاوف الطرف العربي الرسمي الذي رأى فيها حرباً، أشعلتها حماس بالنيابة عن إيران، ووضعت أمامه مازق حقيقي وهو خيار دعم حماس التي يرونها مجرد واجهة لإيران أو غض الطرف عن ذلك وبالتالي الخضوع لمنطق حماس ومشروعها.

إن استمرار حماس في السيطرة على غزة، وإمكانية إنهيار السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية في حالة تعمق الشرخ الفلسطيني، يعني أيضاً نهاية الحلم بإعلان دولة فلسطينية موحدة وعودة القضية الفلسطينية إلى المربع رقم واحد، ولكن بعد أن يكون العرب قد إستنزفوا كل خياراتهم الأخرى. والأرجح هو أن هذا ما تفكر به حركة حماس، وأيضاً إيران، وتسعيان إليه، وهو العمل وفق إستراتيجية طويلة المدى على إقامة كيان إسلامي في غزة، وتنميته ليكون نواتاً لتحرير كل فلسطين في فترة لاحقة، بدلاً من تسوية سلمية تنشأ بموجبها دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل والتي ستكون قد حققت شرعية نهائية حين تعترف بها كل الدول العربية بموجب مبادرة السلام العربية.

لكن نجاح حماس المتحالفة مع إيران في إقامة كيان إسلامي في غزة يعني أيضاً إقامة قاعدة أمامية ثانية لإيران على بعد نحو أربعة آلاف كيلو متراً من حدودها وعلى تخوم الأراضي الإسرائيلية والمصرية وعلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط، بكل ما يعنيه ذلك من تعزيز لتوازنات القوى في المنطقة وللبيئة الإستراتيجية فيها والتي ستنتظر إليها القوى الإقليمية والدولية بأمر من الريبة والشك. فبينما ستنتظر مصر إلى مثل هذا الاحتمال باعتباره تهديداً وتحدياً خطيراً لأمنها القومي والتي من المؤكد أنها ستتعامل معها برد حاسم سيكون له تداعيات لا حد لها، فإن القوة الدولية المعنية بقضايا المنطقة ومنها الصراع العربي الإسرائيلي وأمن ممرات الطاقة ومكافحة الإرهاب الدولي والقرصنة والهجرة، لن تتهاون بدورها بالوقوف ضد هذا المشروع. أما إسرائيل فمن غير المتوقع أن تسمح بنمو جسم عدائي على حدودها الجنوبية، وستكون أولويتها الملحة هي منع حدوث ذلك، ومن المؤكد أنها قادرة على ذلك، كما أنها تمتلك خيارات وسيناريوهات عديدة لمثل هذه المهمة.

إن الإنطباع أو الفهم الأولي للمواقف الإيرانية بشأن القضية الفلسطينية والتحالفات التي شبكتها مع حماس والجهاد الإسلاميين قد تنبأ عن مشروع إيراني إسلامي هدفه قيادة المنطقة لإحداث تحول تاريخي في مجرى الصراع مع إسرائيل من خلال تحرير فلسطين وإعادتها للسيادة الإسلامية، وهو إنطباع لا يعكس إدراكاً جوهرياً لطبيعة توازنات القوى في المنطقة، لا يمكن أن يكون غائباً عن صانعي السياسة والفكر في إيران، كما قد لا ينم عن حقيقة توجهات الدولة والمجتمع في إيران، بشأن العلاقة مع اليهود والعلاقة مع الغرب والعلاقة مع العرب، بغض النظر عن توجهات النظام والخطاب

السائد في كل مرحلة. صحيح أن موقف الجمهورية الإسلامية الرسمي هو عدم الاعتراف بإسرائيل باعتبارها كيان غاصب، لكن وجهة نظر الإيرانيين عموماً بالعرب واليهود، ولأسباب تاريخية معروفة، هي أكثر تعقيداً من إمكانية تبسيطها واختزالها بقضية الصراع العربي الإسرائيلي. هناك الكثيرون في إيران ممن يضعون العرب واليهود، باعتبارهم ساميين، في كفة ميزان واحد، مقابل الإيرانيين ذوي العرق الآري، وبالتالي ينظرون إلى الصراع العربي-الإسرائيلي من زاوية قومية إيرانية بحتة. كما أي نظام إيراني مهما كانت سمته، شأنه شأن الأنظمة العربية نفسها، ومثلما أثبتت العقود الستة الماضية من الصراع، مضطر بأن يضع مصالح إيران الوطنية بالدرجة الأولى، مهما كانت الشعارات التي يرفعها.

ليس هناك ما يدعو للإقتناع بأن إيران والإيرانيين قد حسموا أمرهم على مستوى إستراتيجي فيمن يشكل العدو أو الخصم الأكبر لهم على المستوى الإستراتيجي والحضاري في المنطقة، هل هم العرب أم اليهود، أم ربما الإثنان معاً. لا يقتصر عدم الحسم، أو الارتباك، هذا على مستوى الناس العاديين، أو من خصوم النظام من دعاة الإيرنة، بل أنه يدور داخل أروقة النظام نفسه، وبين مسؤوليه الكبار. هذا الانقسام لا يتمثل بالاختلاف باللغة الشعاراتية أو مستوى الخطاب المستخدم عند أحمد نجاد المتطرف في رغبته بإزاحة إسرائيل من الخارطة، أو رفسنجاني أو خاتمي، الأكثر حرصاً على مراعاة اللياقة الدبلوماسية، بل أنه يتضمن نقاشاً ضمناً في الجوهر. فمثلاً تكشف تصريحات لنائب الرئيس الإيراني لشئون السياحة والثقافة إسفنديار رحيم مشائي في ٢٠ تموز (يوليو) ٢٠٠٨ لصحيفة "إعتماد" ونقلتها وكالة أنباء فارس، والتي أعلن فيها أن إيران هي "صديقة الشعب الإسرائيلي" عن تداعيات في الوعي الباطن الإيراني لا يمكن الخطأ في فهمها، حين يجري قرائتها في نطاق التحليل السايكوسياسي للشخصية الإيرانية. من الصعب، الإدعاء بأن مشائي لا يمثل إلا نفسه كما تم فعلاً بعد إطلاق تصريحاته، كما أن من الصعب محاولة التلاعب بدلالات الألفاظ والقول أن السياسة الإيرانية تفرق ما بين اليهود والإسرائيليين، وغير ذلك من التبريرات المعروفة، حيث أن تصريحات مشائي هي دليل دامغ عما يختزنه جانب اللاوعي في الشخصية الإيرانية في مسألة تحديد العلاقة بينها وبين العرب واليهود والغرب.

سياسياً ما يمكن إستنتاجه من هذا التحليل هو أن تحالفات إيران مع التنظيمات الفلسطينية الإسلامية والطريقة التي تدير بها سياستها نحو إسرائيل، وحملها راية المدافع الأول عن القضية الفلسطينية، ليست بالضرورة تعبيراً عن موقف إيراني نهائي، يسعى إلى هزيمة إسرائيل وإزالتها من الخريطة، كما يتمنى أحمدى نجاد في تصريحاته. الأقرب للتصديق هو أنها مجرد تكتيك مرحلي في بناء التحالفات الإقليمية وتشكيل جبهة من المتشددین في ذروة صراعات إيران المتعددة الأوجه وإستخدامها لها في محاولة خلق موازين قوى جديدة تدعم هدف بناء الدولة الإقليمية الكبرى في المنطقة.

الملف السوري

ويخيم التحالف الإيراني السوري بدوره على سماء العلاقات العربية الإيرانية، خاصة في ظل تطور هذا التحالف منذ وفاة الرئيس بشار الأسد عام ٢٠٠٠ من علاقات شراكة وتعاون وتنسيق إلى علاقات تحالف إستراتيجي تحولت فيها إيران إلى دولة راعية لسوريا بسبب حجم ونوعية الروابط العسكرية والأمنية والسياسية والإقتصادية والثقافية التي أخذت تتعز بينهما منذ إستلام بشار الأسد للسلطة. إن إحدى الأسباب وراء ذلك لا بد وأن يكون الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ والذي شكل مخاطر وفرصاً للدولتين المتحالفتين مما عزز من دوافع التنسيق والتعاون بينهما، في حين شكل الخروج السوري من لبنان إثر مصرع رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري بعد عامين من ذلك دافعاً قوياً آخر للتعاون بهدف تطويق محاولات عزل وإضعاف حلفاء الطرفين في لبنان، وعلى رأسهم حزب الله، وإخراج لبنان تماماً من دائرة نفوذهما المشترك.

تتنوع جوانب العلاقة السورية الإيرانية وتتشعب في ميادين مختلفة، سياسية وعسكرية وأمنية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية وغيرها، مما يجعلها بمجملها واحدة من أمتن العلاقات التي نجح كل منهما في نسجها مع بلد آخر في المنطقة. فعلى الصعيد الإقتصادي فإن إيران كانت في الأعوام الأخيرة أكبر مستثمر أجنبي في الإقتصاد السوري سواء عن طريق مباشر، أي في المشاريع الصناعية والتجارية وفي مجالات الطاقة والمياه والبنوك المتعددة، أم عن طريق غير مباشر في السياحة حيث يمثل الزوار الإيرانيون أكبر عدد من السياح الذين يفدون إلى سوريا سنوياً. إن بالإمكان القول أن سوريا، التي

هي في أمس الحاجة للموارد الاقتصادية المتنوعة في عمليات الإستثمار، أصبحت تعتمد في السنوات الأخيرة، بشكل يكاد يكون شبه كلي على التدفقات المالية الإيرانية، خاصة في ظل ضعف الإستثمارات العربية والأجنبية، لإسباب سياسية معروفة. ومن المؤكد أن هذه العلاقات الاقتصادية التي لا تخلوا من منافع وإرتباطات شخصية، وخاصة بين أفراد في قيادة النظامين، تشكل الأرضية التي تقوم عليها إستراتيجية التعاون في المجالات السياسية والأمنية في الملفات المهمة، كالعراق ولبنان وفلسطين، والتي تشكل نسيج هذه العلاقات.

لكن من الضروري فهم أهداف هذه العلاقات والمصالح التي تختفي وراءها وخاصة بالنسبة لسوريا. فقد أدت هذه النوعية من العلاقات المتطورة إلى ذهاب بعض التحليلات إلى ربطها بوجود العلويين على قمة السلطة في سوريا وحاجتهم إلى الدعم الشيعي وسط بحر الأغلبية السنية المعادية في سوريا والمحيط العربي، كما نحت تحليلات أخرى إلى إعتبارها علاقات بين تابع (سوري) ومتبوع (إيراني) وهي بمجملها إستنتاجات إختزالية لموضوع شائك ومعقد لا يمكن الخوض فيه دون الإلمام بتاريخ العلاقة التي تمتاز فعلاً بالغرابة بين نظام يقوده حزب قومي عربي علماني من ناحية، ونظام إسلامي يوظف الهوية الدينية والمذهبية لخدمة المشروع القومي للدولة في إيران، من ناحية ثانية. غير أن من المؤكد أن الوصف الأقرب إليها هي أنها علاقات ميكافيلية وتحالف ظرفي، حتى ولو سمي إستراتيجياً مجازاً، قائم على قاعدة إعتداد النظامين المتبادل والمصالح المشتركة ورؤية متقاربة للخصوم وللصراع والأزمات في المنطقة، والتي تنعكس في ذلك التناغم في الأساليب والتكتيكات التي يتبعها الطرفان في سياسات المنطقة بما يمكن تشبيهه بعزف مقطوعة واحدة، ولكن على تنويعات مختلفة. فبخلاف حزب الله اللبناني الشيعي، أو حركتي حماس والجihad الفلسطينييتين الإسلاميتين، فإن سوريا دولة ومجتمع ونظام سياسي يحكم بلداً تسكنه أغلبية سنية عربية، وله ماضٍ ودور متواصل في بلورة السياسات العربية، لا بد أن تكون حدود تحالفه مع دولة فارسية شيعية مقننة بإعتبارات داخلية وخارجية دقيقة.

ولكن بغض النظر عن الأسباب، أو المقدمات فإن التحالف الإيراني-السوري، الذي ينظر إليه من ناحية معينة، بإعتباره جزءاً من الإستقطابات المذهبية في المنطقة، أصبح بالتأكيد يمثل إحدى المشكلات الأساسية في الإقليم، والتي تساهم في إحداث المزيد من الثغرات والشروخ في جداره

الأمني وتوسيع رقعة الفراغ الإستراتيجي فيه. صحيح أن الشرق الأوسط شهد منذ ولادة دوله الجديدة صراعات أدوار ومصالح بينها، أوصلته بالنتيجة إلى ما هو عليه من ضعف وهشاشة وعجز، غير أن الصراع الحالي على الإقليم، بكل الشد والجذب الذي يطغي على ممارسات دوله وقواه السياسية، وبتفاعلاته العنيفة، سيحوّله بالنتيجة إلى منطقة إستقطاب إقليمي مشتتة، ليست بالنزاعات السياسية التقليدية، وإستعراضات القوة، والبحث عن أدوار وهمية، أو أوراق ضغط، كما جرت العادة، بل بالتوترات الأثنائية وخاصة الطائفية الحادة التي بدأت تصبح السمة الغالبة على صراعاته.

ومهما يكن، فإن المرحلة القريبة القادمة، وخاصة بعد تولي إدارة أوباما السلطة ستكشف إلى أي مدى يمكن أن يصمد التحالف السوري-الإيراني في ضوء إختبار مواقف كل طرف منهما من السياسة التي ستتبعها الإدارة الجديدة في المنطقة والرهانات المعقودة عليها بأن تكون أكثر توازناً إزاء كل منهما ومن مجمل قضايا المنطقة. فالسوريون يعولون على أن إدارة أوباما ستدعم مسيرة المفاوضات مع إسرائيل وربما ستساعد على إيجاد التسوية التي ظلت تراوهم طيلة أربعة عقود. أما الإيرانيون فأنهم يأملون أن ينفذ أوباما تعهداته وأن يفتح مفاوضات معهم بشأن ملفهم النووي، يحلمون بأنها ستتيح لهم عقد الصفقة المأمولة التي تتيح لهم التحول إلى القوة الإقليمية المأمولة. في حين أن أية تسويات مع سوريا أو إيران، من وجهة النظر الأمريكية والغربية والإسرائيلية، لا يمكن أن تتم من دون عزل البلدين عن بعضهما، وهي نتيجة مكلفة لكلا النظامين في دمشق وطهران، لأنها ستضطرهما إلى تغيير قواعد اللعبة الحالية بأخرى عليهم أختراعها من جديد.

وعموماً فإن عدداً من الأسئلة المتعلقة بمدى إمكانية إستمرار محور الإيراني- السوري ستظل بحاجة إلى إجابات وعلى رأسها ما مدى إرتباط مستقبل الخيار النووي الإيراني بتحالف دمشق وطهران، وكذلك ما مدى حاجة سوريا لإيران في محاولاتها الإحتفاظ بأوراق الضغط التقليدية في المنطقة وتجيرها لخدمة مصالح النظام وإطالة عمره. لقد صمد التحالف الإيراني-السوري طيلة ثلاثين عاماً أمام إختبارات عديدة، ومن المؤكد أنه سيمر أمام إختبار جديد إذا ما حاولت إدارة الرئيس أوباما تنفيذ سياستها الخاصة بعزل البلدين عن بعضهما، غير أن البيئة الإستراتيجية التي ستخلقها هذه الحالة في المنطقة بعد ذلك سوف لن تكون أكثر أمناً وإستقراراً لها إلم تكن مصحوبة بحل شامل لكل قضايا المنطقة. ففي الوقت الذي لا تتوفر دلائل

على أن إيران ستوقف برنامجها النووي، مهما كانت الصفقات المعروضة عليها، فإن من المشكوك فيه أن تتخلى فيه دمشق عن تحالفها مع طهران ضمن أية تسويات مع إسرائيل تسمح بإضعافها والإنفراد بها. أما إذا فشلت السياسة الأمريكية الجديدة في رهانها على عزل البلدين فإن خيارتها الأخرى ستكون محصورة في ضرب إيران وإستمرار سياسة إحتواء سوريا وهي وصفة أكيدة للمزيد من التحالف بينهما، من ناحية، والمزيد من التدهور في البيئة الإستراتيجية للمنطقة.

الملف الإقليمي

بالإضافة إلى تلك الملفات الساخنة التي تشكل قوس الأزمات الذي يمتد من الخليج وحتى لبنان وفلسطين فإن إيران تشترك مع سائر دول الإقليم في قضايا وأزمات شتى، بعضها كلاسيكي موروثة من حقبة ماضية، في حين أن بعضها الآخر متجدد نتيجة المخاوف والشكوك الناشئة من الدور الإيراني المتنامي في المنطقة. ما أفرزته حالة الأشتباك هذه هو تبلور مشروعات في المنطقة إزاء التطورات فيها، تقف إيران وحلفائها في سوريا وحزب الله وحماس مع أحدها، في حين تقف دول عربية أخرى، وخاصة السعودية ومعظم دول الخليج ومصر والاردن في المشروع الثاني، في حالة إستقطاب وإستنفار حادة تتقاطع فيها الإرادات والقضايا والمصالح والتحالفات الإقليمية والدولية كما تبلور معها مناخ شعوي من التجيش والتعبئة والهيجان.

وتأتي السعودية ودول الخليج في مقدمة الدول العربية التي تجد نفسها في الجبهة الأمامية من الصراع الحالي، وذلك بسبب قربها الجغرافي، بطبيعة الحال، إضافة إلى حزمة من المشكلات الأمنية والسياسية والاجتماعية المضمرة، والتي تختفي خلف برقع التقية أو دبلوماسية التظاهر الفجة. وفي منطقة تمتد فيها السواحل الإيرانية لأكثر من ١٨٨٠ كيلومتراً وتطل من خلالها على أهم منفذ بحري دولي (مضيق هرمز) ينقل من خلاله نحو ٦٢ بالمائة من مصادر الطاقة الدولية، وترتبط فيها إيران مع دولها بعلاقات إقتصادية وإمتدادات سكانية، بعضها قومي وبعضها مذهبي، فإن من طبيعة الأشياء أن تكون هناك قضايا مصيرية وإستراتيجية تتحكم بنوعية العلاقات القائمة بينها وبين الطرف الآخر.

ومن دون أدنى شك، فإن الفترة اللاحقة للغزو الأمريكي للعراق، بكل تبعاتها الإقليمية، شكلت، ولا تزال، إختباراً لنوايا كلا الطرفين الإيراني والخليجي ومدى قدرتهما على التحكم في الأزمات التي نشبت، سواء بسبب الدور الإيراني المباشر في الخليج، أو بسبب الملفات الإقليمية الأخرى. قد يكون صحيحاً القول أن خلق ساحات صراعية بين إيران والعالم العربي خارج منطقة الخليج، وخوض الحرب بالإنابة في ميادينها (العراق ولبنان وفلسطين)، قد أدى بالتالي إلى إبعاد شبح الصراع والحرب عن المنطقة ذاتها، لكن الأمر القاطع هو عدم وجود فواصل قاطعة بين المناطق القابلة للإلتهاب خارج الخليج والخليج نفسه، وهو الوضع الذي يجد الطرفان على جانبي الخليج نفسيهما فيه، ويعدان العدة للتعامل معه، كل بطريقته ووفقاً لتجربته التاريخية، ومصالحه القومية، مما سيبقي الخليج منطقة توتر وإستعداد دائم.

في ٢٦ تموز (يوليو) ٢٠٠٨ أخبر مساعد وزير الخارجية الإيراني لشؤون الأبحاث منوشهر محمدي مؤتمراً للأساتذة الجامعيين أنه يتوقع سقوط الأنظمة الملكية العربية في الخليج. ونقلت عنه وكالة مهر الإيرانية قوله "إن الأزمة المقبلة التي ستصيب الخليج الفارسي" بالشلل قريباً تتعلق بشرعية الأنظمة الملكية والتقليدية التي لن يكون بإمكانها البقاء في ظل الأوضاع الحالية"، كما اعتبر أن حل أزمات المنطقة يمر عبر زوال الأنظمة الملكية في دول مجلس التعاون الخليجي. ولم يمض التصريح دون رد سريع وغاضب من الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية الذي أعرب بعد ساعات عن بالغ الإستياء والقلق حيال تلك التصريحات التي وصفها بالعدائية والخطيرة، ومعتبراً أن مثل هذه التصريحات "المشبوهة وغيرها، لا تساعد إطلاقاً على بناء الثقة وإحترام حسن الجوار، بل من شأنها تأجيج حدة الصراعات وإدخال المنطقة في دوامة من الأزمات الخطرة". وفي تعبير لا يمكن الخطأ بفهم أنه موجه لطموحات إيران أكمل العطية بقوله "أن مجلس التعاون يعي بأن الأطماع التوسعية والطموحات غير المشروعة لأي قوة سيكون مآلها الزوال" ومضيفاً "يخطئ من يعتقد في تقديره بملائمة الظروف الراهنة للتوسع والسيطرة على حساب مصالح الآخرين".

تصريحات محمدي جاءت بعد أقل من أسبوعين من كشف صحيفة "هآريتس" الإسرائيلية يوم ١٨ تموز (يوليو) ٢٠٠٨ عن مصادر سياسية إسرائيلية أن لقاءات سرية بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين عقدت في دولة ثالثة لم

تحدها. وحسب تلك المصادر، فإن اللقاءات ركزت على الأحداث الجارية في المنطقة ووسط مؤشرات عدة في الأشهر الأخيرة أظهرت أن العداء السعودي الرسمي لإسرائيل "قد تشق". وإستشهدت الصحيفة على ذلك بحضور الحاخام الإسرائيلي دافيد روزين الذي يعمل مستشاراً للحاخامية الرئيسية في شئون الحوار بين الأديان، لمؤتمر حوار الأديان الذي رعاه العاهل السعودي الملك عبد الله في العاصمة الإسبانية مدريد. روزين حسب الصحيفة، إلتقى الملك عبد الله أثناء المؤتمر وقال له بالعربية أنه حاخام من "القدس الشريف" كما نقلت الصحيفة عن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أنه أبدى اهتماماً خاصة بالحاخام الإسرائيلي ونقلت عنه قوله للحاخام أن من المهم أنه جاء إلى المؤتمر.

قبل يومين من نشر هاريتس تقريرها نشرت صحيفة "كوميرسانت" الروسية يوم ١٦ تموز (يوليو) ٢٠٠٨ أن الأمير بندر بن سلطان مستشار الأمن القومي السعودي إقترح على موسكو أثناء زيارة كان يقوم بها حينذاك صفقة تساوي ٢،٤ مليار دولاراً تشتري بموجبها الرياض أسحلة ومعدات عسكرية من بينها طائرات هليكوبتر ودبابات ومركبات مدرعة مقابل أن توقف روسيا تعاونها العسكري وخاصة النووي مع طهران. لم تذكر الصحيفة الرد الروسي على عرض الأمير بندر، الذي كان سيعني تغيراً في إستراتيجية تسليح الرياض يفسح المجال لموسكو أن تكون شريكاً أساسياً في بناء الجيش السعودي، إلا أن مجرد تقديم العرض كان يعني إستعداداً سعودياً لتغير الكثير من سياستها التقليدية وتعاونها مع أمريكا والغرب، في سبيل إحتواء إيران والتصدي لطموحاتها الإقليمية.

والواقع أن هناك الكثير من الأدلة على أن ما يجري علناً بين طهران والرياض لا يعكس بالضرورة الوضع الحقيقي للعلاقات الإيرانية السعودية التي تجري وقائعها الحقيقية في عالم خفي حيث يشتبك الطرفان في صراعات شديدة السخونة في العراق ولبنان وفلسطين وسواحل الخليج العربي، بل وفي ساحات أخف سخونة، ولكنها ليست أقل أهمية لطموحات وتطلعات الطرفين الإقليمية. في كل هذه المناطق والبلدان هناك معارك حقيقية تستخدم فيها جميع أنواع الأسلحة السياسية والأمنية والإقتصادية والإعلامية بين الجانبين، يهدف كل واحد منها إلى ضرب نفوذ الطرف الآخر، وتحشيد القوى المحلية في تلك المعارك. وليس بعيداً عن تلك الحرب الخفية أيضاً ما يجري داخل إيران والسعودية كليهما من مناكفات وتحركات

ذات طبيعة أمنية، سواء جاءت على شكل هجمات تخريبية أو نشاطات مخابراتية، هدفها تبادل رسائل عما يمكن أن تطاله أيادي كل طرف عند الطرف الآخر.

هناك أسباب ودوافع عديدة تقف طبعاً وراء التوترات المستترة بين إيران الشيعية والسعودية الوهابية، بعضها تقليدية وتأتي على رأسها المنافسة على زعامة العالم الإسلامي بين نظامين كل منهما يدعي تمثيله للإسلام، إضافة إلى الاختلاف الجذري بينهما في العقائد المذهبية ومنظومات القيم الاجتماعية والسياسية، والتي تخلق جميعها قاعدة أيديولوجية ونفسية للتباعد، أن لم يكن الإحتكاك. غير أن السبب الأساسي للتوترات الجديدة بين الجانبين والتي تؤدي إلى إتساع التباعد على جدول أعمالهما يتعلق بالتغيرات الهيكلية التي ظهرت في السياسة الإقليمية في أعقاب حرب عام ٢٠٠٣ والتي حولت إيران إلى لاعب أساسي في المنطقة على حساب السعودية، التي طالما اعتبرت نفسها تقليدياً إحدى القوى الإقليمية الرئيسية، من خلال إستخدامها مواردها المالية الهائلة ونفوذها الديني والمذهبي ودبلوماسية تنشط بإستخدام الوسيلتين. فمن دون أدنى شك فقد ضعف الدور السعودي، وتلاشى أحياناً، في العديد من قضايا المنطقة، ومن بينها عملية السلام العربية الإسرائيلية وفي الوضع الفلسطيني وفي العراق وسوريا ولبنان واليمن وفي الخليج وفي جيوب شتى كانت السعودية تتمتع فيها في ما مضى بنفوذ أو حضور كبير.

ومثلما هو الأمر مع السعودية، فإن دول الخليج أيضاً، وعلى الرغم من الخبرة التاريخية التي تتمتع بها في التعامل مع إيران، تشعر بإزدیاد بقاء القلق في العلاقات مع الجارة الكبيرة على الشاطئ الشرقي للخليج، وتنامي خشيتها من تطورها إلى قروح وإلتهابات يصعب معالجتها بالطرق القديمة. لكن على العكس من السعودية فإن ما يزيد من إحساس هذه البلدان بالخطر هو صغر حجمها على المستوى الجغرافي والسكاني، ووقعها محشورة بين قوى في المنطقة أكبر بكثير من إمكانياتها، وهي إضافة إلى إيران، كلاً من العراق والسعودية، مما يفاقم من هواجسها بشأن إمكانية وقوعها فريسة سهلة لصراعات هذه القوى الإقليمية، وإضطرابها لكي تلجأ لسياسات الإسترضاء مع كل منها، أو أحياناً المناكفة، لكي تحمي مصالحها، أو تلعب على تناقضات الدول الأكبر، أو تستجد بالقوات والقواعد الأجنبية للدفاع عن مصالحها، وهي سياسات تزيد بالتالي من التنافس الإقليمي وما يؤدي إليه من توترات.

الأكيد أن البرنامج النووي الإيراني والمخاطر الأمنية والسياسية والبيئية، والتهديدات لأمن الممر المائي في الخليج وتوسع الترسانة والقوة البحرية الإيرانية على شاطئه الشرقي، والنفط ورفض إيران للتواجد الأجنبي في دول المنطقة تخلق كلها شكوك في نوايا الجارة الكبيرة المتطلعة للهيمنة. لكن من المؤكد أيضاً أن مخاوف هذه الدول تتجاوز ذلك إلى قلق وجودي من احتمالات أن يؤدي الصراع الحالي في المنطقة إلى الدفع بتفتيت بعض كياناتها ومن ثم إعادة تركيبها وفق صيغ وحدود جديدة تكون هي ضحيتها بالمقام الأول. إن أكثر ما يقلق هذه الدول هو احتمالات، أو سيناريوهات تقسيم العراق، وإنشاء دولة شيعية جنوبه تتحالف مع إيران، مما سيؤدي إلى ظهور كيان أو تحالف شيعي شمالها يتكون من حوالي ١٠٠ مليون شيعي. ومع وجود أقليات شيعية، عانت عقود طويلة من الإقصاء والتهميش في دولها، وجاليات إيرانية كبيرة في بحر العمالة والجاليات الأجنبية الأخرى، فإن مثل هذه السيناريوهات تصبح أكثر احتمالاً للتحقق في ظل ظروف معينة، على رأسها استمرار الفوضى في المنطقة، وتحولها إلى ديناميكية تفتيت وبرزو إيران كقوة إقليمية.

وفي هذا الملف الإقليمي تبرز العلاقات الإيرانية-المصرية كنموذج آخر على نوعية الصراعات التي تشهدها الأمتان الإيرانية والعربية والتي يستأثر التاريخ فيها بدور مركزي بسبب ماضي البلدين التليد والأحاساس الطاغي لديهما أنهما وريثاً حضارتين عريقتين تمتد إلى آلاف السنين تؤهلها لكي يحتلا موقعا مهماً في حاضر المنطقة، وفي تقرير مستقبلها. إن المتعمن في هذا الجانب من العلاقات الإيرانية-العربية سيجد مفارقة كبيرة، وهي أنه برغم من عدم وجود تماس أو إحتكاك مباشر بين مصر وإيران، كما في الملفات الأخرى، إلا أننا نقف أمام حقيقة تقول أن الطريق الذي ستمضي به العلاقات بينهما سيحدد إلى حد كبير مستويات التوتر في كامل منظومة المنطقة، مما يعني أن استمرار حالة الخلاف والتوترات بينهما، سيعطل إلى حد كبير من إمكانية حل باقي الملفات، وربما سيفاقمها.

يمكن إرجاع التوتر الحالي في العلاقات الإيرانية-المصرية إلى الأيام الأولى للثورة الإسلامية حيث منح الرئيس المصري السابق أنور السادات ملجأ إلى الشاه السابق في تحد سافر لإرادة الشعب الإيراني النائر عليه، ثم بعد ذلك إلى توقيع السادات على إتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل والتي عارضتها إيران الإسلامية، وهما عاملان أديا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية

بين البلدين. كما أضاف وقوف مصر إلى جانب العراق في حرب السنوات الثماني ودعمه سياسياً ودبلوماسياً وتزويده بالسلاح، ودخول مصر في حلقة الإستقطاب الإقليمي، حول الحرب عاملاً آخرًا للقطيعة أدى إلى شروخ شبه دائمة بين البلدين، فاقمها إصرار القيادة المصرية على رفض تطبيع العلاقات حتى بعد كل التغيرات التي حصلت في المنطقة خلال الثلاثين عاماً التي تلت الثورة الإسلامية، مما جعل مصر الدولة العربية الوحيدة التي لا تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إيران.

بعد أكثر من عقدين من القطيعة وقف وزير الخارجية المصري آنذاك عمرو موسى وسط طلاب جامعة عين شمس يوم ١٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٠ لكي يقول لهم "ليس هناك سبب منطقي واحد لأن تكون مصر وإيران على طرفي نقيض، أو أن تكون هناك علاقات عداء بين البلدين، بل على العكس من ذلك تماماً." كانت تلك وغيرها من التصريحات تعكس بعض الأجواء الإيجابية التي جاء بها إنتخاب أول شخصية معتدلة منذ الثورة، وهو محمد خاتمي كرئيس لإيران، والذي ظل يرسل إشارات إيجابية إلى مصر في محاولة لتحسين العلاقات بين البلدين وإعادتها إلى طبيعتها دون جدوى. غير أنه وبعد تسع سنين من تصريحات موسى المتفائلة لم يخطو البلدان أية خطوة جدية نحو إعادة العلاقات بينهما، بل أن التوتر عاد ليكون السمة البارزة لتلك العلاقات والتي دخلت هذه المرة في الملفات الإقليمية الشائكة والمتفجرة في العراق وفلسطين ولبنان والخليج إضافة إلى بعض مناطق أخرى، وخاصة في إفريقيا، تراها مصر تقع في دائرة إهتمام أمنها القومي، في حين تراها إيران ملعباً جديداً ومناطق خصبة لمد نفوذها المتصاعد.

ومهما يكن من أسباب أو قضايا تقف وراء التوتر الحالي بين إيران ومصر، فإن الأمر يبدو كامناً في التنافس الإقليمي بين قوتين تاريخيتين لعبتا دوراً مؤثراً في ترتيب أوضاع المنطقة والتأثير على إتجاهات سيرها. إن مصدر التباعد في الفترة الأخيرة كما تشير إليه، وتؤكد سياسيات كل منهما تجاه مشكلات وأزمات المنطقة، هو وجودهما على طرفي نقيض إزاء معظم القضايا الكبرى التي تواجه المنطقة، وبروزهما بإعتبارهما يمتلكان رؤيتين، أو حتى مشروعين متناقضين ومتصارعين بشأن حاضرها ومستقبلها. ولعل خير ما يجسد ذلك هو المقولة التي أصبحت شائعة خلال السنين الأخيرة عن وجود معسكرين في المنطقة، أولهما معسكر الممانعة الذي تقوده إيران وسوريا، ومعسكر المهادنة الذي تحتل مصر مكاناً بارزاً فيه إلى جانب الدول

المعتدلة التقليدية في المنطقة كالسعودية والأردن ودول الخليج. ما يعنيه ذلك هو أن أولويات البلدين متباعدة، ومن المحتمل إلا يتقاربا وألا يتم تغير ذلك لسنوات كثيرة قادمة. إن أساس التوتر المصري الإيراني يكمن في رؤية كل منهما لدوره في المنطقة، سواء أكان ذلك الدور متخيلاً، أم حقيقياً، وهذا ما يعبر عنه بالموقف المصري الذي يرى أن أمنه القومي يمتد إلى منطقة الخليج والعراق، وليس فقط إلى غزة والسودان المجاورتين، في حين أن إيران لا تستريح لمثل هذه المقولة المصرية وتراها تحدياً لنفوذها في الخليج، بينما في الوقت نفسه لا تخفي رغبتها ونواياها في التمدد بنفوذها إلى مثل هذه المناطق وغيرها في العالم الإسلامي، تحت ذرائع مثل التضامن والتعاون الإسلامي.

وكمؤشر على المسيرة التي تنتظر العلاقات الإيرانية المصرية خلال الحقبة المقبلة، فلا ينبغي أبداً استبعاد أن التفكير الإيراني بإضعاف دور مصر في المنطقة يشكل إحدى المرتكزات الأساسية في مشروعها لتكون قوة إقليمية كبرى في المنطقة، حيث أن من دون المضي في إضعاف الدور المصري سيكون من الصعب أن تحقق إيران معادلتها تلك. ولعل هذا ما يفسر سلوك القاهرة في رفض جميع المحاولات التي قامت بها طهران خلال السنوات الماضية لتحسين العلاقات لإدراكها بالنوايا الإيرانية وعدم قناعتها بجدوى ذلك. وجاءت أزمة غزة في شهري كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨ وكانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩ لتكشف عن الطريقة التي تسعى من خلالها إيران إلى إضعاف الدور المصري حيث سلطت الماكنة السياسية والإعلامية الإيرانية، وتلك التي لدى حلفائها، على موضوع معبر رفح، والذي يستخدم ليس فقط لإخراج مصر، أو لإدانتها، أو التحريض عليها داخلياً وخارجياً، بل لمحاولة إخراجها من معادلة الدور الأوسع الذي تقوم به في الإقليم.

(٩) أحلام إيرانية...كوابيس عربية

"من يريد السير باستقامة في طريق متعرج، عليه أن يهدم بيوتًا كثيرة"
(مثل ألماني)

وإذا كان لابد بعد كل تلك الرحلة الطويلة في تاريخ
الأمتين العربية والإيرانية، الذي يمتد إلى نحو خمسة
آلاف عام، من محاولة إستشراف مستقبل العلاقات
بينهما على ضوء التحديات والمشكلات والأزمات
المستحكمة التي تواجهها في المرحلة الحالية، وفي
المدى القريب، بالأقل، فإن المؤشرات المتوفرة لا
تشئ بالكثير من التفاؤل على ضوء حقيقتين إثنين،
أولهما ماضي هذه العلاقات وتجاربها السيئة التي
تصر على فرض نفسها بقوة، بلغة الأسود
والأبيض على الحاضر، والثاني هو ضيق الأفق
الحضاري والسياسي لدى المهيمنين على سدة
السلطة وصناع القرار والنخب السياسية والدينية
والفكرية عند كلا الطرفين.

وفي إطار فكرة حلقة الصراعات ودوريتها التي تحكمت في العلاقات بين الأمتين والتي أهتم بها هذا الكتاب فإن كل ذلك يشير إلى أن دورة الصراع الحالية بين العرب وإيران والتي تأتي في ظل الفراغ الإستراتيجي الذي تعيشه المنطقة، بقدر ما هي معقدة، فإنها خطيرة، ويحتاج الطرفان، إذا ما أرادا تجاوزها، إلى خيال وأفق حضاريين واسعين، لحنها وإلى إرادة سياسية لتجنب الإنزلاق إلى مهاوي معارك يقرع طبولها المتطرفون في كلا الجانبين، بإعتبارها حرباً من أجل البقاء، في حين أنها، مثل سابقتها ليست إلا صراعاً يدور حول خليط من المصالح الضيقة والتطلعات المبالغ بها والأوهام والأساطير والأنانية والشعور الزائف بالعظمة وكذلك الشوفينية القومية والمذهبية.

إن إحدى العضلات الرئيسية، التي ربما تكون وراء الكثير من سوء الفهم وسوء التقدير في العلاقات بين الطرفين العربي والإيراني في هذا المرحلة، إنما تكمن في قلة، أو حتى غياب، معرفة كل منها بالآخر على المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية، وغيرها، والتي تتعكس جميعاً بشدة في الخطابات السياسية والثقافية وفي طريقة إتخاذ القرار السياسي، حتى تصل إلى تلك الفجوة الإنسانية الهائلة بين الجماعتين. هناك الكثير من الشواهد التي تبين أن كم ونوعية الروابط التي يقيمها الطرفان في المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية ظئيل جداً ويتضح من خلال حجم التجارة البينية وعدد السواح من كلا الجانبين وحجم التبادل الثقافي بينهما. ففي عام ٢٠٠٧ مثلاً بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والعالم العربي حوالي ١٦ بليون دولار (أغلبه إستيرادات ترانزيت عبر دبي فاقت ١٠ مليار دولار) في حين أن حجم تجارة العرب مع الهند كان نحو ٣٠ مليار دولار ومع ألمانيا نحو ٤٢ مليار ومع الصين حوالي ١٠٠ مليار دولاراً. أما بالنسبة للسياحة فإن نسبة السواح العرب والإيرانيين تكاد تكون لا تذكر، إذا ما أستثنينا الحجاج وزوار العتبات المقدسة في إيران وفي بلدان عربية محدودة، في حين أن التبادل الثقافي بكل أنواعه يهبط إلى درجة الصفر.

وعموماً، فإن غياب، أو ضعف، هذا النوع من الصلات المباشرة، ذات النفع المتبادل، وفي ظل سخونة التشاحن السياسي، قد زاد من الفجوة الإنسانية بين الشعبين، وعمق من الشرخ بينهما. فبالنسبة للكثيرين من العرب فإن إيران هي مجرد دولة منبوذة من الشيعة الذين لا يفهمونهم، ولا يطبقونهم، بل وحتى يكفرونهم، وليس لديها ما تمنحه لهم سوى المال والأيدي الله مكفري الوجوه

الذين يريدون أن ينشروا مذهبهم الشاذ هذا في دولهم ومجتمعاتهم ويحكمونهم وفق شريعة ولاية الفقيه. في المقابل، فإن الإيرانيين لا يزالون ينظرون للعرب كبذو يعيشون في الصحراء ويتعاملون معهم وفقاً للفكرة التي لديهم عن أنفسهم، وعن الآخرين بالكثير من العجرفة والإستسهال، في حين أن الدولة الإيرانية تستعير في نظرتها لنظيراتها العربيات مقولة الخميني في أنها دول لا إسلامية وتتصارع للغرب الإستكباري، ومحكومة بنخب فاسدة ودكتاتورية، لا ينبغي الوثوق بها أبداً. المهم أن هذه وغيرها من الأحكام المسبقة والتميطات والمواقف الإختزالية المتبادلة أدت إلى ضيق مساحات التفاهم وضياح فرصة إقامة علاقات طبيعية وسيادة منطق التنافس والتصارع بين الأمتين العرقتين.

لا يبدو أن هناك في الأفق القريب ما يشير إلى إستعداد أو نية الطرفين العربي والإيراني إلى العمل على الخروج من أسلوب إدارة الأزمات إلى إدارة الصراعات بطريقة حكيمة وخلاقة، على أساس مشروع ذاتي إقليمي، قائم على مبادئ الإحترام المتبادل للمصالح المشروعة والشراكة في الإقليم، وتنظيم إدارته لمصلحة الطرفين، بل أنهم بدل السعي إلى ذلك وضعوا أحلامهم في كنف الطرف الخارجي الذي يتهمة الطرفان في نفس الوقت بأنه وراء الكثير من المشاكل والأزمات التي تعصف بعلاقتهم. ففي هذه المرحلة التي تقاوم فيها الصراع بينهما والتي تزامنت أيضاً مع إنتخاب رئيس أمريكي جديد يسعى كذلك لتغير سياسات بلاده في المنطقة، بدا أن الطرفين يعولان، على دور أمريكي في المنطقة، بالإمكان الرهان عليه، ليس بهدف إيجاد حل لأزماتهم المشتركة، بل لتحسين مراكز وأدوار كل منهما في الصراع على المنطقة. ففي حين ينتظر الإيرانيون صفقة مع إدارة أوباما تتيح لهم إتمام قيام مشروع القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، فإن العرب يأملون العكس بأن تتخذ الإدارة الجديدة من السياسات الحازمة ما يوقف إيران عند حدها، ويحجم طموحاتها الإقليمية، مقابل إستمرار معسكر الاعتدال العربي في الصراع مع إسرائيل.

ولكن حتى بإفتراض أن ذلك يمثل نهجاً سياسياً براغماتياً، لدى كل من إيران والقوى العربية المناوئة لها، بهدف إحتواء كل منها للآخر من خلال المناورة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن السؤال هو مدى واقعية وحكمة وإمكانية ألا يوسع ذلك من الشرخ بين الأمتين الإيرانية والعربية ويزيد الطين بلة، وأيضاً ضمان ألا ينتهي كل ذلك إلى مصلحة الأمريكان وحلفائهم

الإسرائيليّين، وبالمضد من مصلحة العرب والإيرانيين، وعلى حسابهما، وهي ليست فرضية، بقدر ما هي تحصيل حاصل. إن مجرد تعويل الطرفين العربي والإيراني على المراهنة على حل أمريكي لمشاكلهما المستعصية من خلال الهرولة لتقديم عروض الصفقات والمزايدات بينهما، والإنجرار إلى ذلك من خلال الاغواءات، يعني محاولة إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة وإصطناع أزمنة جديدة فيها وإحياء القديمة منها، وهي بالتالي لعبة محفوفة بالمخاطر، ووصفة أكيدة لوضع المنطقة على حافة الهاوية.

ليس بالإمكان حالياً وضع تصور عن السياسة التي سينتهجها أوباما تجاه قضايا الشرق الأوسط بغض النظر عن الشعارات التي طرحها أثناء الحملة الانتخابية، ومنها الانسحاب من العراق ومحاولة فتح الحوار مع إيران وسوريا والالتزام بالعمل على حل الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن من المؤكد أن العد العكسي لإنجاز إيران برنامجها النووي، والذي بدأ فعلياً، سيجبر الإدارة الجديدة على منح التحدي الذي سيمثله ذلك الأولوية القصوى. ما تملكه إدارة أوباما من خيارات لن يتجاوز تلك التي كانت متوفرة دائماً منذ بدء الشعور بالخطر النووي الإيراني، وهي إما إقناع إيران بالتوقف عن التخصيب، من خلال حزمة من الجزر، أو إجبارها بقوة العصي على التخلي عن ذلك، أو التعايش مع طموحاتها النووية وفق صيغة جديدة لأمن المنطقة. وفي الوقت الذي فشلت فيه جهود إدارة الرئيس بوش في الإحتواء والعقوبات في وقف البرنامج النووي الإيراني، فإن من المشكوك فيه أن يكون الحوار الذي تتوي إدارة أوباما فتحه مع طهران العصي السحرية التي ستنتهي هذه المشكلة.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار كل مشكلات المنطقة إبتداء من العراق والصراع العربي الإسرائيلي ولبنان وسوريا، ومروراً بمكافحة الإرهاب، وانتهاءً بتوفير الطاقة وضمان أمن ممراتها الدولية، وغيرها، فإن الخيارات تبدو ضيقة جداً أمام أوباما، وهي إما المغامرة بضرب إيران عسكرياً، مع كل الإحتمالات المترتبة على ذلك، أو العودة إلى الوصفة الأمريكية التقليدية في معالجة قضايا المنطقة، من خلال وضعها في مختبرات التجريب والمحاولة، أو على الرف، دون أي مسعى حقيقي لتجاوز تلك الدائرة المفرغة من صراعات الشرق الأوسط المزمدة. ومن دون أدنى شكل فان كلا الخيارين سيئان للعرب وللمنطقة، فالأول سيشعل حرباً يمكن أن يتعدى نطاقها إيران ومنطقة الخليج إلى أجزاء أخرى من المنطقة، وستترك جراحاً عميقة فيها،

بينما سيؤدي الثاني لا محالة إلى بقاء كل أزمات المنطقة مشتتة، وإلى تغول إيران ونمو قوتها العسكرية ونفوذها السياسي، مما سيؤدي بالتأكيد إلى تصاعد حدة ومستويات الصراع والذي ستدفع فاتورته بالنتيجة شعوب المنطقة من عرب وإيرانيين، مثلما سيدفع ثمنه مستقبل التعايش بينهم.

إن أية سيناريوهات في هذا الإطار لن تخرج عما يلي:

— بالنسبة للأنظمة العربية السنية، فإنها ستدافع بقوة عما تراه ثوابت أساسية تقوم عليها أنظمتها ومجتمعاتها في الأحواز السياسية والمذهبية ومنظومات القيم التي نشأت عليها وستتحزم بكل ما هو ضروري لإيقاف ما تراه من خطر إيراني-شيعي داهم. كما أنها لن تكون في وارد التخلي عن نهج التسوية السلمية مع إسرائيل أو التحالف مع الغرب الذي سيشكل لها ضمانات ضد إيران.

— بالنسبة لإيران فإنها لا تتعدى تمسكها بما تسميه بسياساتها المبدئية والتي تتمحور حول جعل إيران قوة إقليمية في مواجهة ما تراه من نظام الهيمنة والإستكبار العالمي وكذلك الوقوف أمام إسرائيل، إضافة إلى دعاويها بالإصطفاف مع المظلومين والمقهورين في العالم.

— أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فمثلما كانت دائماً تحت الإدارات السابقة، فإن إدارة الرئيس أوباما لا بد وأن تتمسك بالسياسات الثابتة وبالمصالح القومية العليا وبمنظومة القيم الأمريكية الأساسية، وسوف تجعل كل فرصة تتوفر مع إيران بخدمة تلك الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والتي تدرك أنها ستكون الأسلوب الذي سيرسم مستقبل الشرق الأوسط لفترة طويلة قادمة.

هل هناك ثمة مخرج؟

أولاً لا بد من الإقرار بأن الوضع في المنطقة قد وصل إلى المرحلة الحرجة وأن الصراعات فيها سوف تؤدي إلى دخولها في منعرجات شاقة، وأن الطرفين الإيراني والعربي سيرتكبان أخطاءاً قاتلة سوف تكون نتائجها مأساوية للغاية إذا لم يرتفعا إلى مستوى إدراك المهمة التاريخية التي تنتظرهما. ففي حالة استمرار الصراع العربي-الإيراني وبسبب التغيرات الهيكلية التي ستحدثها الحرب الباردة بينهما من خلال تلك الملفات والقضايا المتفجرة، هناك احتمالات شبه أكيدة بأن يكون القرن الحالي قرن التحولات.

الجزرية الكبرى في المنطقة والتي ستغير من خرائطها ومن بناها التقليدية، ومن ضمن ذلك إيران نفسها التي لن تتجو من مخاطر التفكك والاهتراء. لا توجد في الوقت الحالي بدائل غير العمل على إدارة الصراع خارج إطار الحروب بشكلها المباشر، أو بالإنابة، أو محاولات زعزعة الأوضاع الداخلية، وخاصة باستخدام الورقة الطائفية، التي أصبحت الآن أكثر رواجاً. وتشكل الإطروحات الخاصة بإقامة منظومة أمنية إقليمية إحدى أهم المخارج الممكنة لإدارة الصراع الحالي في المنطقة باعتبارها حلاً سبقت تجربتها ونجاحها في تحقيق درجات معينة من الأمن والاستقرار في ظروف معينة في مناطق نزاعات تاريخية أخرى في العالم كأوروبا بأشكالها المختلفة منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ وحتى الاتحاد الأوروبي الحالي، وإلى حد ما في شرقي آسيا كمنتدى الآسيان الإقليمي ومعاهدة شنغهاي للتعاون. وبشكل عام فإن مفهوم الأمن الإقليمي يعني "تحقيق شراكة أمنية إقليمية قائمة على التعاون الحكومي في مواجهة التهديدات الأمنية وتعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة من خلال استخدام طرق متنوعة من الإتفاقيات والأدوات، مثل المعاهدات الأمنية الرسمية والتنظيمات الدولية والآليات الاقتصادية وعمليات الحوار وإجراءات بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية ومواجهة تحديات البيئة وغيرها من النشاطات." وسواء أكان الأمر يتعلق بالنماذج العالمية القائمة أو من خلال محاولة استنباط نموذج خاص بالمنطقة فإن الملاحظ عدم وجود اتجاه جدي للبحث في هذا الأمر، غير نشاطات بحثية وأكاديمية، لم تصل حتى إلى مرحلة بلورة مشروع ملائم لمعالجة إحتياجات المنطقة الأمنية وعناصر الاستقرار فيها.

تقوم الفكرة المجردة لبناء المنظومة الأمنية في المنطقة على حقائق أبرزها أن غزو العراق واحتلاله قد غيرا من البيئة الأمنية في عموم المنطقة وخلقاً حقائق جديدة على الأرض كما أوجد تهديدات وتحديات داخلية وخارجية أمام كل دولها أصبحت فيها كل دولة على حدة والمنطقة برمتها في مفترق طرق. بديهي أن ذلك التحليل يقود إلى نتيجة منطقية، وهي أنه طالما كان التهديد الأساسي قد نتج من المازق العراقي فإن الحل يجب أيضاً أن يتجه إلى العراق، وأن يبدأ من هناك، خاصة وأن بعض أسباب الأزمة العراقية تعود أيضاً إلى تدخلات إقليمية، لا جدال حولها، وذلك من خلال جهد إقليمي ودولي داعم لتحقيق الأمن والاستقرار والسلم طويل المدى في العراق. وإستمراراً لهذا المنطق فإن حل المازق العراقي، الذي هو مازق

تفاعلي لكل الإقليم، لا يمكن أن يتأتي من الجهد الداخلي، بل هو في حاجة إلى حزمة إجراءات أمنية إقليمية، مما يعني ضرورة وجود إتفاق إقليمي جماعي، يمكن بناءه على أساس صيغة إجتماعات دول الجوار العراقي التي بدأت منذ بدء الأزمة العراقية، ولكنها راوحت محلها للأسباب ذاتها وهي عدم إتفاقها على إستراتيجية شاملة لإنهاء الأزمة بدلاً من إدراجها بالشكل النفعي والمصلحة التي عليه.

والخطوة التالية التي ينبغي على المنظومة الإقليمية معالجتها هي تفكيك الأزمات والملفات التي تشابكت بعضها ببعض الآخر ابتداءً من الملف النووي الإيراني والمواجهة الإيرانية مع الغرب والصراع العربي-الإسرائيلي والأزميتين الفلسطينية واللبنانية والتحالف الإيراني-السوري والتوتر الطائفي في المنطقة. إن أي حل منطقي لمشكلة الملف النووي الإيراني ينبغي أن يستند إلى إعلان منطقة الشرق الأوسط والخليج منزوعة من السلاح النووي ووضع ترتيبات وآليات لضمان الأمن لكل دولة وللاقليم قاطبة. أما حل الصراع العربي-الإسرائيلي فقد أصبح الآن متعذراً من غير مشاركة إيران التي أصبحت في الواقع دولة من دول المواجهة مع إسرائيل بعد أن أصبحت تمسك بأيديها جيبيين، أحدهما في الشمال بيد حليفها حزب الله، والثاني في الجنوب بيد حليفها الآخر حركة حماس. أما المهمة الثالثة للمنظومة فهي التصدي للحالة الطائفية الشيعية السنية المتفشية في المنطقة والتي، تجاوزت متطلبات حلها حواراً بين المذاهب أو محاولات التوفيق بينها وأصبحت تتطلب صفقة تاريخية بقبول كل منهما بالآخر على أساس التعددية وحق الاختلاف والإجتهد ضمن العقيدة الإسلامية الواحدة. كما أن من دون إيجاد حلول وطنية مؤسسية لمشكلات الحكم والديمقراطية، وحل أزمة الأقليات الأثنية عبر تثبيت وترسيخ حقوق المواطنة والإقرار بالتعددية، والمشاركة السياسية سيكون مستحيلًا معالجة المشاكل المشتركة وبالتالي إقامة أي شكل مثمر وواقعي ومتين للتعاون الإقليمي.

لقد ظهرت في الفترة الأخيرة بعض الأفكار التي عبرت عنها بعض التصريحات بهذا الشأن ولكن من الواضح أنها مواقف لجس النبض أكثر من كونها مقترحات رسمية قائمة على أرضية رصينة مما يفقدها بريق الجدية والمتابعة. ففي كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نهاية شهر (أيلول) سبتمبر ٢٠٠٨ طرح وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة فكرة تأسيس تجمع شرق أوسطي، لكنه مقابلة مع جريدة الحياة يوم ٢ تشرين

الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨ شرح فكرته بشكل أوسع، كما دعا إلى أن يضم التجمع إضافة إلى الدول العربية كلاً من إسرائيل وإيران وتركيا. وقال الوزير البحريني إن هذا هو السبيل الوحيد لحل المشاكل القائمة بين دول المنطقة. وأوضح الشيخ خالد أن على هذه المنظمة "ضم الجميع" وأن "تتجاوز الأعراق والأديان، فالشرق الأوسط مهد الأديان السماوية كلها تقريباً. وأضاف أن «على إسرائيل وإيران وتركيا والدول العربية الجلوس مع بعض في منظمة واحدة. وتساءل الوزير السنا جميعاً أعضاء في منظمة أسماها الأمم المتحدة على أساس عالمي؟ لماذا ليس على أساس إقليمي؟ هذا هو السبيل الوحيد لحل مشاكلنا، وليس هناك طريق آخر لحلها اليوم أو بعد ٢٠٠ سنة». وأضاف الوزير البحريني متسائلاً "لماذا لا نجلس معا حتى إذا كانت بيننا خلافات أو لا نتبادل الاعتراف ولماذا لا ننشئ هذه المنظمة لتجاوز هذه المرحلة الصعبة".

وفي ٩ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨ قدم المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أفكاراً غير رسمية عن ما دعاه ببرنامج إقليمي للتعاون على صعيدي الأمن والموارد الطبيعية والطاقة بين العراق وبين دول جواره وهي تركيا وإيران وسوريا والأردن والسعودية والكويت مع إمكانية أن يتوسع ليشمل باقي دول مجلس التعاون. وذكر الدباغ أمام خبراء "معهد الولايات المتحدة للسلام" في واشنطن "أن العراق سيكون في صلب مشروع الشراكة الإقليمية، مضيفاً أن البرنامج يرمي إلى شق طرق عبر الحدود تربط البحر المتوسط بالخليج، وتقاسم الموارد المائية وتحسين نقل المحروقات وتشجيع المشاريع الاقتصادية المشتركة ورفع العوائق التجارية والتصدي للإرهاب وتدارك النزاعات الحدودية. وشرح الدباغ الأفكار الرئيسية التي تتضمنها هذه الأطروحة والتي تهدف لتحقيق ديمقراطية ذاتية نابعة من رغبات وتطلعات شعوب المنطقة وليست معادلات وقوالب جاهزة ومفروضة من قبل الآخرين، وتحقيق الحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في هذه المنطقة والاعتراف بالتنوع الذي يُعطي شعوراً بالإطمئنان والتفاعل بعيداً عن النزعات الانفصالية. ودعا الدباغ إلى "تموذج متطور وخاص للمنطقة شبيه بالاتحاد الأوروبي الذي استطاع أن يتجاوز كل الخلافات والاختلافات وعقد التاريخ ومشاكل الجغرافيا لينطلق كقوة إقتصادية هائلة في العالم".

بعد ذلك بثلاثة أيام دعا وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس أثناء مؤتمر للأمن الإستراتيجي في البحرين مجلس التعاون الخليجي إلى ضم العراق إليه

مخاطبا الخليجيين بالقول " "العراق يريد أن يكون شريكا لكم... وبالنظر للتحديات في الخليج ولحقيقة إيران يجب أن تودوا أنتم أيضا أن تصبحوا شريكا للعراق". وكما هو واضح فإن الفكرة التي طرحا غيتس مختلفة عن الأفكار الأخرى في أنها تدعو أن يكون العراق وباقي دول الخليج شركاء في جبهة واحدة مقابل إيران، وهي فكرة أن أمكن تحقيقها، ولو أن ذلك مستبعد، فأنها تهدف نظريا إلى عزل إيران وتشكيل تجمع عربي يقف أمام طموحاتها المتصاعدة. من غير المعروف تماما في ما إذا كانت مقترحات غيتس شخصية أم أنها تعكس وجهة نظر السياسة الأمريكية، خاصة أنه سيظل وزيرا للدفاع في الإدارة الجديدة، غير أنها ربما تكشف عن طريقة التفكير الأمريكي من مقترحات العمل على نطاق إقليمي في المنطقة.

والمعلوم أن الإيرانيين أنفسهم طرحوا في الفترة الأخيرة أفكارا حول التعاون الإقليمي في منطقة الخليج في مناسبات مختلفة وبصنغ عديدة، لعل أبرزها وأكثرها تفصيلا ما طرحه حسن روحاني أحد مستشاري أية الله خامنئي في منتدى دافوس في الدوحة في ١٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٧ بشأن إقامة إطار للتعاون الأمني والإقتصادي الإقليمي. وتضمنت خطته ذات النقاط العشر مقترحات بشأن تشكيل منظمة للتعاون الأمني تضم إضافة إلى دول الخليج وإيران والعراق وتقوم على أساس أن تكون مسؤولية الأمن في الخليج لدوله وإخراج القوات الأجنبية منه وإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل إضافة إلى إهتمامها بقضايا التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات وكل القضايا الأمنية ذات الإهتمام المشترك. ولعل أهم ما تضمنته المقترحات هي تلك التي تتعلق بالوضع النووي حيث إقترح روحاني إقامة كونسورتيوم للتعاون النووي بين دول المنطقة، يشمل عمليات التخصيب تحت إشراف الوكالة الدولية. وإذا كانت تلك مجرد أفكار غير رسمية فقد عاد الرئيس أحمددي نجاد وطرح بعض تلك الأفكار أثناء القمة الخليجية التي عقدت في الدوحة في كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٧، حيث إقترح قيام منظمة أو حلف أمني قال أن إيران تريده أن يكون أداة لتحقيق السلام والعدالة ودون تدخلات أجنبية. كما دعا إلى تشكيل منظمة للتعاون الإقتصادي بين الطرفين الإيراني والخليجي تشمل الأخيرة إنشاء منظمة للتجارة الحرة وإلغاء تأشيرات الدخول بين إيران ودول المجلس، إضافة إلى الإستثمار المشترك في الطاقة والتعاون في المجالات العلمية والتربوية والإقتصادية.

غير أن فكرة التجمع الإقليمي، أو المنظومة الإقليمية، لا تلقى ترحيباً من كل الأطراف العربية والإيرانية لإعتبارات عديدة، منها ما يتعلق بناحية المبدأ، ومنها ما يتعلق بالشكل، وخاصة الأطراف المشاركة فيه. فالأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى رفض منذ البداية الفكرة بمختلف أشكالها، منذ أن طرح الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز فكرة الشرق الأوسطية، بعد إتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، ومروراً بمشروع الشرق الأوسط الكبير لإدارة بوش، ومقترحات التعاون الأمني والعسكري مع حلف الناتو. إيران بدورها لا تبدو مقتنعة بفكرة إنشاء منظمة إقليمية تضم دول الشرق الأوسط كافة، أي بمن فيها إسرائيل، وكان تعليق وزير خارجيتها منوشهر متكي على مقترح نظيره البحريني أنه "غير قابل للتنفيذ". ونقلت عنه وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية قوله أن "أصدقاءنا البحرينيين يعرفون أين تكمن المشكلة الحقيقية، ولماذا يتعذر تنفيذ مثل هذا الاقتراح" موضحاً أن بلاده تعتبر إسرائيل "نظماً غير قانوني وتوسعياً ويمارس الاحتلال وغير جدير بالثقة". مكتب رئيس الوزراء العراقي سارع في بيان أصدره في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨ إلى النأي بنفسه عن مقترح الدباغ مشيراً إليه بكونه رأي شخصي، في حين أن الأمين العام لمجلس التعاون عبد الرحمن العطية رفض مقترح غيتس بإعتبار أن العراق ليس مهياً للإلتحاق بالنادي الخليجي.

والواقع أن فكرة إقامة منظومة أمن إقليمي لحل المشاكل والأزمات بقدر ما هي جذابة وعملية ومجربة، إلا أنها مستعصية على الولادة في المنطقة لأسباب على رأسها أن البيئة الإستراتيجية فيها لا تزال في حالة سائلة، ومن المتوقع أن تظل كذلك لفترة طويلة، نتيجة لعوامل جوهرية كثيرة، منها ما هو يتعلق بطبيعة الصراعات التاريخية والوجودية التي تجري داخلها كالصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك حداثة الدولة الوطنية فيها، والتي تعاني معظمها من أزمات بعضها هيكلية، كهشاشة بنائها وضعف مؤسساتها وغياب الديمقراطية، وأخرى كمشكلات الهوية العابرة لحدود دولها الوطنية. يستحيل في وضع كهذا، الوصول إلى إتفاق صلب حول نواة لتنظيم أو هيكلية فاعلة، ولعل أفضل مثال على فشل تلك التجارب هي الجامعة العربية ذاتها، والتي على الرغم من أنها منظومة عربية خالصة إلا أن أكثر ما تعاني منه منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ ولحد الآن هو غدم فاعليتها، وعجزها الدائم عن حل المشكلات التي تواجه النظام العربي الذي وجدت لتمثله وتحميه.

هناك حقيقة مرة لا بد من الإقرار بها وهي أن ما يقف وراء صعوبة الحل الإقليمي الشامل، هي أن المنطقة لم تصل بعد إلى مرحلة نضج حضارية يمكنها فيها من القبول بفكرة التسويات التاريخية عبر ضبط مشاكلها وأزماتها وصراعاتها من خلال منظومة جماعية من أي شكل من الأشكال. ويأتي على رأس الأسباب وراء ذلك هو أن قضاياها السياسية الخلافية العديدة، المتجذرة والمتشابكة مع إشكاليات الهوية، لم تتضج بعد، ورغم مرور قرون عليها، إلى مرحلة الحلول والقبول بالتسويات التاريخية. وما يرتبط بذلك أيضاً هو أن المنطقة بدولها ومجتمعاتها تفتقد لحد الآن إلى ثقافة التفاوض والإستعداد للوصول إلى مساومات وحلول وسط، كما أنها تتحزم بموروث ثقافي من التخندق وراء الماضويات والعصبية بكل أنواعها، والتي لا تؤمن بأن السياسة هي فن الممكن، كما لا تجيد فرز الثوابت عن المتغيرات. ما يعنيه كل ذلك هو أن على أجيال أخرى من العرب والإيرانيين ومن كل أعراق هذه المنطقة وأجناسها وأديانها ومذاهبها أن تتعايش مع هذا الوضع المضطرب، بل وتترقب ما هو أسوء، لأن كل ما هو متوفر من سيناريوهات للخروج من دائرة المحنة هذه الآن لا يشي بحلول جذرية لأزمات المنطقة وصراعاتها، وأنها ستظل هائمة على وجهها، بلا هدف، عسى أن تجد صيغتها النهائية التي تستقر عليها يوماً ما.

ان تاريخ هذه الحقبة المثيرة للمنطقة سيكتب لاحقا، وسيثبت بطبيعة الحال، إذا ما كانت هذه النبوة صحيحة أم لا، كما أنه سيوضح أي مسار اتخذته دولها ومجتمعاتها وشعوبها، وهل أنها رست أخيراً على مستقر لها، أم أنها ستبقى سائرة في مدارات القلق والحيرة والاضطراب. غير أن أية قراءة للوضع الراهن الذي خلفه الغزو الأمريكي للعراق يشير إلى أن المنطقة قد دخلت فعلاً نفقا مظلماً متمثل بأزمات وصراعات وحروب خلقت بالتالي مشهداً سورياً، لا مثيل له، من حالة عدم اليقين والتوتر والارتباك، ممزوجة بحالة من الهشاشة وإنعدام الاستقرار والفوضى. ولم يكن مستغرباً أن يطلق منظرو ومهندسو هذه الحقبة من الإمبريكان على ما جرى خلالها بالفوضى الخلاقة، ذلك أن الهدف مما خططوا له كان تغير شكل المنطقة، ووضع مسار جديد لمستقبلها، وبالتأكيد بما يتلائم مع الغايات والمصالح التي وضعوها لأمريكا في عالم القرن الحادي والعشرين. إن كل المؤشرات والأحداث التي جرت خلال الفترة القصيرة التي تبعت الحرب تدل على أنهم نجحوا في ذلك، وأنه حين يؤرخ لهذه المرحلة من عمر المنطقة فإنها بالتأكيد ستسمى فترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق، وهي فترة ستكون أبرز سماتها الخاصة أنها إنتقالية وسائلة ومؤسسة لمرحلة أخرى، ستصل إليها المنطقة، ولكن عبر مخاض عسير وطويل.

Bibliotheca Alexandrina



1100021



مجاهد العرب
محمود فرشتيان